www.kassioun.org

1180

الاثنين 24 حزيران 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

أيّ حوارٍ وأيّ حلٍ يُريده السوريون؟

توحي النظرة السطحية إلى واقع الأمور في سورية، أنّ هنالك حالةً من الركود المستمر والمتفاقم ومن «الهدوء النسبي»، ولكن جوهر الوضع أبعد ما يكون عن الهدوء أو الركود؛ على العكس من ذلك، فإنّ هنالك حركةً نشطةً متجددة ما تزال في بدايات صعودها الجديد، لكنها حيّةٌ وزاخرة بالطاقة، وفي كل مناطق سورية بالتوازي.

جوهر هذه الحركة، هو أنّه مع استطالة عمر الأزمة، تتبلور مسألتان أساسيتان بشكلٍ أكثر وضوحاً، الأولى: هي الانفكاك المتعاظم لعموم الناس عن القوى التي تصدرت المشهد طوال السنوات الماضية، وفقدها لأي ثقةٍ متبقية في قدرة أو رغبة هذه القوى في إخراج البلاد وأهلها من الكارثة. الثانية: هي عملية البحث الدؤوب التي يقوم بها السوريون في كل مناطق وجودهم عن الحل وعن المخرج، واستناداً بالذات إلى فكرة أنه لن يكون هنالك غالبٌ بين الأطراف المتصدرة لمشهد الصراع، وأنّ المخرج ينبغي أن يستند ليس فقط إلى القرار 2254 ببنوده ومكوناته الأساسية «من جسم حكم انتقالي ودستور وانتخابات وإعادة إعمار وإعادة توحيد للبلاد...»، ولكن أيضاً إلى حوارٍ حقيقي يُنتج تصوراً مشتركاً عن الملامح العامة لسورية المستقبل.

الحوار الذي يحتاجه السوريون ليس شكلاً من أشكال ملء الفراغ الحقيقي ببدائل وهمية وظيفتها تطويق فكرة الحوار وتحويله إلى أداةٍ في احتواء الآخرين، وإنما هو حوارٌ يفتح باباً حقيقياً لاستعادة الشعب السوري لحقه في تقرير مصيره في مختلف قضاياه، وبغض النظر عن المصالح الضيقة لأطراف الصراع الثانوي وقواه المتصدرة.

وإذا كانت أسس الحوار بمعظمها هي موضع اتفاق عامٍ، على الأقل اتفاقٍ لفظي «نقصد مسائل وحدة سورية وسيادتها الإقليمية ونبذ الطائفية والعنف وإلخ»، فإنّ أدواته وآلياته، وأهم من ذلك، آليات تنفيذ مخرجاته، ما تزال غير متبلورة بالقدر العملي الكافي. ما يمكن العمل عليه في هذه الفترة، وما يجب العمل عليه، هو توجيه الأنظار للجهود التي يبذلها سوريون «عاديون»، من خارج الأطر الرسمية بمختلف مسمياتها، لتوحيد جهودهم، ولصياغة مبادراتهم الهادفة في نهاية المطاف إلى انتزاع زمام المبادرة السياسية في توجيه البلاد نحو الحل.

ينبغي دعم هذه الجهود والاشتراك فيها بشكلٍ فاعل، ويجب أن تتم إدارتها بصدر رحبٍ وبمسؤوليةٍ عالية، من جانب المبادرين والمشاركين، ومع استبعاد لكل أشكال التعالي والتكبر التي طغت في كثير من الأحيان، ودمرت جهوداً سابقة.

إنّ صاحب المصلحة الأولى في إنهاء الأزمة بأسرع وقت ممكن، هو المتضرر الأول منها، أي عموم الشعب السوري، أي 90% من السوريين المنهوبين والمفقرين، والذين دفعوا هم بالذات فواتير الأزمة، وما يزالون يدفعون. في حين إنّ «نخب» القوى المسيطرة بمختلف اصطفافاتها، لا تظهر أي اهتمامٍ بإنهاء الأزمة، بل وتستفيد من استمرارها وتعمقها.

لذلك كلّه، فإنّ حواراً حقيقياً يدفع باتجاه الحل، وباتجاه تنفيذ فعلي للقرار 2254، ينبغي أن يستند في آنٍ معاً إلى تنظيم الضغط الشعبي على مختلف المستويات، وتجميع قواه، وإلى تجميع القوى الوطنية الراغبة في إنهاء الكارثة، وبغض النظر عن الاصطفافات الشكلية القائمة...

عن «النُّخب» السورية وسياسة انتظار الفرج!

[06]

ملف «سورية 2024»

حول ارتباطنا النسبي واستقلالنا النسبي عن المعركة العالمية!

07

شؤون محلية

«الديليفري» اقتحم القطاع الدوائي في مخالفة غير مسبوقة!

07

شؤون اقتصادية

تريليون دولار جديد كل 100 يوم

12

شؤون عربية ودولية

صورة بانورامية للإقليم واتجاه التطور القادم

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

قوانين العمل ونصائح المؤسسات المالية الغربية

منذ تبني اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً، ارتسم خط ناظم لعمل جميع الحكومات التي تعاقبت تجاه الطبقة العاملة السورية بشقيها العام والخاص، وهذا الخط جرى التعبير عنه بأشكال مختلفة من الممارسة والسلوك ابتداءً بما سمي بمشاريع «الإصلاح» الاقتصادي للقطاع العام، التي تبخرت مع تقدم وسيادة النهج الليبرالي في الاقتصاد الوطني، وليس انتهاءً بحرية التجارة، وفتح الأسواق، وتقليص دور الدولة «الاقتصادي الاجتماعي»، وتقييد قوة العمل بقوانين عمل «مرنة» حسب تبني صندوق النقد والبنك الدوليين لهذا المبدأ الذي تم النصح والدفع به لتطبيقه في كل الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة في الاقتصاد!

لقد حددت المؤسسات المالية الإمبريالية توجهاتها، نحو الدول، والحكومات إذا ما أرادت النجاح في إدارة الاقتصاد بما يلي:

الخصخصة.

تخفيض الإنفاق على شؤون الرعاية الاجتماعية.

وضع قوانين أكثر مرونة لسوق العمل وعدم تحديد حد أدنى للأجور متناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة واستبعاد أن يكون متحرّكاً مع الأسعار.

الذي يهمنا في التناول هو البند الثالث المتعلق بالقوانين، والتشريعات «المرنة» لسوق العمل والتي نرى نتائجها الوخيمة على قوة العمل وعلى الاقتصاد بشكل عام، والتي صدرت خلال العقدين الفائتين؛ والمقصود بذلك تلك القوانين والتشريعات التي يمكن من خلالها التضييق على قوة العمل، ووضعها دائماً تحت مطرقة الاستغلال والبطالة، حيث سيقوم السوق بعملية تنظيمها كما السلع، محدداً قيمتها وفقاً للعرض والطلب.

يمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى قوانين العمل المرنة الصادرة مثل قانون العاملين الموحد، خاصةً مادته «137» المُستغلة لأبعد حد في تسريح العمال وفق صيغة مكافحة الفساد المالي والإداري، بينما الفساد الحقيقي لا يُكافح، وقانون العمل رقم 17 يحوي ما يكفي من المواد التي من خلالها يستمد أرباب العمل سيطرتهم وتحكمهم بالعمال، من حيث تحديد مستوى الأجور «العقد شريعة المتعاقدين» أو الالتزام بحقوق العمال الكثيرة التي لا يحصلون عليها، في مقدمتها حق التسجيل في التأمينات الاجتماعية على أساس أجورهم الحقيقية، بالإضافة إلى مجموعة من المراسيم المتعلقة بالتشغيل المؤقت والموسمي وعلى الفاتورة، وغيرها من التشريعات الأخرى التي تفتق عنها الذهن الحكومي وفقاً للعمل المرن المراد به التشغيل المؤقت وغير الدائم لقوة العمل التي تحتاجها المشاريع والشركات الإنتاجية في الزراعة والصناعة، حيث جرى ويجري الدفع بقوة العمل نحو ترك العمل والبحث عن مصادر أخرى في الداخل، وعلى الأغلب في الخارج، بأشكال عديدة بالرغم من حاجة الإنتاج الزراعي والصناعي لها، واستبدالها بعمالة أخرى بالطريقة نفسها إنْ تمكّنوا من ذلك، والشواهد على هذه كثيرة في السابق والوقت الحالي، ونحن في أزمة حقيقية تعصف بالبلاد، تحتاج إلى عمل حقيقي سياسي واقتصادي-اجتماعي يُخرج البلاد من أزمتها بأقلّ الخسائر والتكاليف التي يدفعها شعبنا السوري بأغلبيته الفقيرة، والعمل الحقيقي الذي نتحدث عنه في جزء منه هو الحفاظ على كرامات العمال، بتأمين العمل الدائم المكفول دستورياً وبأجور تحفظ لهم كراماتهم، وليس بإلقائهم على قارعة الطريق لتتحكم بمعيشتهم غربان السوق المتوحش على أساس قوانين السوق «المرنة» التي تقول إنّ لا عملَ دائماً، ولا تدخل حكومياً في آليات التشغيل لتخفيف وطأة الأزمة.

علاقة العمل ومشاكلها

كثيرة هي المشاكل العمالية وهذه مسألة طبيعية، فكل عمل تنتج عنه مشاكل، ومن الطبيعي جداً أن تجد تلك المشاكل آذاناً صاغية لها واهتماماً خاصاً بها من أجل إيجاد الحلول لها وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه العمالة أثناء تأديتهم أعمالهم. وهذه من مهام النقابات العمالية وما تمثله من وزن على الأرض من خلال استخدامها الأدوات النضالية لتفرض رؤيتها ووزنها في تنظيم علاقة العمل وإيجاد الحلول المناسبة، وفي هذه الحلول والاهتمامات سوف تكون لها حتماً إيجابيات على طرفي علاقة العمل وهما العامل ورب العمل، لأن بناء علاقة عمل متوازنة يعني أن العامل سيؤدي عمله وبكامل طاقته ونشاطه مما يعطي إنتاجاً عالي المستوى، وبذلك يسير العمل بانسيابية، وبالنتيجة تنصب تلك الفائدة لمصلحة رب العمل، وهذه بمحصلتها النهائية تكون بمصلحة الدولة مما يدخل في عناصر تطور النمو الاقتصادي للدولة.

■ أديب خالد

غير أنه لو كانت هناك مشاكل عمالية ولم يتم الاهتمام بها ولم تتم معالجتها بالشكل الصحيح، وكذلك لم تكن هناك آذان صاغية تستمع إلى هذه المشاكل وتعمل على تذليلها، فهذا يؤدي حتماً إلى تفاقم هذه المشاكل، مما يؤثر سلباً على أداء العامل وبالنتيجة يؤثر سلباً على إنتاجه مما ينعكس سلباً على رب العمل، وبالمحصلة سوف يكون هذا الحال ذا تأثير سلبي في عناصر التطور الاقتصادي للدولة ويعطل نموها بالكامل كما حصل في قضية الأجور والرواتب الهزيلة التي يتقاضاها العمال والتي أدت إلى شلل اقتصادي في البلاد وعطلت عجلة الإنتاج.

المشاكل العمالية بنوعيها سواء المفتعلة منها أو الطبيعية، يجب أن تلاقي حلولاً سريعة لضمان عدم استفحال المشكلة ومحاولة منع تطورها لتصبح ظاهرة مما يصعب السيطرة عليها، لتكون بعد ذلك حجر عثرة أمام التطور التنموي للدولة. المشكلات المفتعلة هذه تعتبر الآفة التي تصيب واقع العمل بمقتل وهي على نوعين، الأول المشاكل التي يفتعلها رب العمل وذلك للضغط على العامل من أجل التنازل عن بعض حقوقه وهذا نعتبره الابتزاز العمالي ومن خلاله يحاول رب العمل أن يستنفد كل طاقات العامل بأقل الأجور. وهذه المسألة بحد ذاتها تتنافى وقواعد الإنسانية والمعايير الدولية في التعامل مع العامل، أو قد يفتعل رب العمل أي مسألة أو مشكلة من أجل التخلص من العامل بما يضمن ألّا يطالب بحقوقه التي في ذمة رب العمل نتيجة خدمته العمالية، وقد يصل الموضوع إلى اتهام العامل بالسرقة أو خيانة الأمانة وغيرها من الجرائم محاولاً الضغط على العامل للتنازل عن حقوقه، وغيرها من المشاكل المختلفة.

والنوع الثاني من المشاكل هي تلك التي يختلقها العامل ذاته لأسباب شخصية، ومنها محاولته الانتقال إلى عمل آخر أو لإجبار رب العمل على زيادة أجره وغيرها من المشاكل.

ومن الممكن لو تم السكوت عن هذه الحالات أن تصبح ظاهرة يصعب السيطرة عليها.

هذه المشاكل سواء الطبيعية منها أو المفتعلة لا بد من التصدي لها ومعالجتها، ففي الدول المتحضرة تعمل الحكومات على سن القوانين العمالية وفقاً للمعايير العالمية لغرض تنظيم شؤون العمالة، وبشكل واضح ومعروف للجميع، وتكون هناك مراجعة دورية لهذه القوانين كل فترة زمنية للوقوف على المشاكل المستجدة ومحاولة التغلب عليها من خلال تعديل مواد في تلك القوانين، أو إضافة أخرى أو حذف بعضها أو إصدار قانون جديد إنْ استوجب الأمر. وهذه القوانين العمّالية تأخذ على عاتقها وضع الحلول القانونية للمشاكل كافة، مع احتواء تلك القوانين على البيانات والتعليمات العالمية الصادرة بشأن العمالة لمراعاة المعايير الدولية عندما يتم وضع قانون عمل في دولة ما.

غير أننا نجد أن حل المشاكل العمالية لا يكون فقط في موضوع سن قانون جديد وذكر المعايير العالمية ضمن مضامينه، بل إننا نجد أنه مهما كانت صياغة القانون الجديد متينة ودقيقة ومهما تضمنت من معالجات عمالية وإنسانية، فإن وضع المشاكل يبقى قائماً كما هو، بل يمكن أن يتطور رغم المعالجات القانونية. فلماذا؟

لأن معالجة المشكلة لا تكمن في القانون وإنما في نظام الهيئات التي تنظر في النزاع القائم بين العامل ورب العمل، وهي المحاكم العمالية، والتي من المفترض أن تجد حلولاً للنزاعات العمالية بأسرع وقت ممكن وخلال أيام، وليس خلال سنوات كما يحصل الآن، لأنّ من غير الطبيعي أنْ تبقى علاقة العملِ معلّقةً لسنين لنجد حلاً لها ممّا يعرقل عملية الإنتاج ويؤدّي إلى توقّفها.

سوق العمل لا يوجد به فرص عمل

ليس هناك رقم دقيق لتحديد مستوى البطالة، ولكن الحكومة بالتأكيد تملك هذا الرقم والإحصائيات اللازمة، ولكنها لا تعلن عنها كي لا توقع نفسَها بالحرج، فالمسؤولية عن إيجاد فرص العمل تقع على عاتقها وهي دليل واضح على نجاح سياستها الاقتصادية أو فشلها، لكن الواقع يؤكد أن البطالة مرتفعة جداً وإلى مستويات مخيفة.

فمن يتصفح المواقع والصفحات المختصة بفرص العمل يجد كمّاً هائلاً من المفاجآت والصدمات، فهناك يومياً مئات المنشورات للباحثين عن فرص عمل أغلبهم، وليس جميعهم، من فئة الشباب والحاملين للشهادات الجامعية، ولكن تراهم يبحثون عن أية فرصة عمل ولو كانت بغير اختصاصهم. فالحصول على فرصة عمل بمثابة حلم في هذه الظروف بسبب تدني الإنتاج وتوقفه في أغلب المصانع لعدة أسباب، وهناك فئة من العاملات المضطرات للعمل بسبب فقدان رب الأسرة أو عجزه عن العمل، وتراها تبحث عن أي عمل ولو براتب قليل في أحد المصانع أو المنشآت، وقد ترى منشورات تصل إلى حد الترجّي والاستجداء للعثور على فرصة عمل، وأغلب المنشورات تتحدث عن الأجر وقيمته فيكتب مثلاً: بشرط أن يكون الأجر كافياً أو محترماً. ومع ذلك أغلبهم لا يجد لمنشوره رداً ولا يتم التواصل مع أحد منهم.

انسحاب حكومي من ملف البطالة

إنّ انعدام فرص العمل وهُزالَ الأجور وتدنّي مستوى المعيشة هو بسبب السياسات الحكومية التي تتعمّد تجميد الأجور، وبالتالي ينخفض الاستهلاك بشكل يضرّ بالعملية الإنتاجية بشكل عام. ومع الاستمرار بسياسة رفع أسعار حوامل الطاقة وفرض ضرائب جديدة ونوعية مرتفعة على أصحاب المنشآت، أدى ذلك إلى عزوف الكثيرين عن الإنتاج واضطرار الكثير منهم إلى إغلاق منشآته، وهذا كله يؤثر على فرص العمل، فمن دون إنتاج ومن دون ضخ الأموال في استثمارات جديدة كيف يمكن أن نؤمّن فرص عمل؟! فهذه الحلقات كلّها مترابطة بشكل وثيق لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى.

وبدلاً من أن تسعى الحكومة إلى إيجاد فرص عمل عبر ضخّ الأموال في مشاريع واستثمارات جديدة ودعم أصحاب المصانع وتشجيع الصناعة الوطنية، تعمل بشكل مباشر على سحب يدها من هذا الملف الحساس عبر الترويج للمشروعات الصغيرة والمتناهية بالصغر وكأنها هي الحل الأمثل لمشكلات البطالة، وافتتحت العديد من المصارف والمؤسسات المالية لتقديم قروض لهذه المشاريع ولكن من دون تأمين أية بنية تحتية ملائمة لافتتاح أي مشروع مهما كان صغيراً، فأسعار العقارات مرتفعة جداً وحجم الدمار رهيب وليس هناك كهرباء ولا محروقات وهي أشياء ضرورية ولازمة لأي مشروع إنتاجي مهما كان بسيطاً. حتى بالنسبة للمشاريع الزراعية تم رفع الدعم عن الأسمدة والمحروقات وعلف الحيوانات، وبالتالي لم تعد هناك فائدة أو ربح من افتتاح أي مشروع، وإن نجاح أي مشروع يتطلب وجود أسواق لتصريف هذه المنتجات وإلا فما الفائدة منه، ناهيك عن المبالغ والقروض الصغيرة التي تعطيها المصارف والمؤسسات المختصة بهذه المشاريع.

الطبقة العاملة

الولايات المتحدة: عمّال أمازون يزدادون تنظيماً

صوّتت يوم 18 حزيران نقابة موظفي أمازون «NASDAQ: AMZN» على التعاون مع نقابة سائقي الشاحنات «Teamsters». واختار موظفو المستودعات في مدينة نيويورك الأعضاء في نقابة عمال أمازون «ALU» بشكل حاسم الانضمام إلى نقابة سائقي الشاحنات في سعيهم المستمر للتفاوض على عقد مع شركة أمازون. وقد أدلى أعضاء نقابة ALU بأصواتهم المؤيدة بنسبة 98،3% لقرار الانضمام إلى النقابة الدولية لسائقي الشاحنات. ستوفر هذه الشراكة لنقابة سائقي الشاحنات دعماً إضافياً للنقابة في سعيها لإقناع «أمازون» بالدخول في مناقشات بشأن العقود. وكجزء من الاتفاقية، سيصبح اتحاد سائقي الشاحنات جزءاً من نقابة سائقي الشاحنات كنقابة محلية، مع المسؤوليات والامتيازات نفسها التي يتمتع بها أي فرع محلّي آخر.

إنكلترا: اتفاق حول أجور الأطباء

بعد عدة موجات من الإضرابات والنزاعات الطويلة، قَبِلَ الأطباء المختصّين في إنكلترا صفقة الأجور من الحكومة يوم 19 حزيران. وتصل قيمة الصفقة إلى 19،4% وتتضمن إصلاح العقد وتغييرات في التقدم الوظيفي. جاء هذا الإعلان قبل إضراب مخطط له لمدة خمسة أيام الأسبوع المقبل للأطباء المبتدئين في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة. وانضمّ الأطباء المتخصّصون والأطباء المساعدون «SAS» والمسعفون الذين أنهوا تدريب الأطباء المبتدئين إلى زملائهم الاستشاريين في إنهاء الإضراب. وحصل الأطباء المبتدئون على زيادة في الأجور بمتوسط يقارب 9% في السنة المالية الماضية. يعمل نحو 13 ألفاً منهم في هيئة الخدمات الصحية الوطنية في إنكلترا، وغالبيتهم الساحقة في المستشفيات.

ألمانيا: إضرابات عمال الموانئ

تشهد العديد من أرصفة السفن في ألمانيا إضرابات عن العمل حيث دعا أكثر من 11500 عامل نقابي إلى اتفاقية مفاوضة جماعية جديدة. حيث جرت إضرابات في خمسة موانئ في جميع أنحاء ألمانيا يوم 17 حزيران، وسبقتها عدة إضرابات تحذيرية بشكل يومي. ويطالب العمال بزيادة بالأجر قدرها ثلاثة يورو بالساعة، بالإضافة إلى زيادة مقابلة في بدلات المناوبة، والتي تعادل مكافآت العمل الإضافي. وأضافت النقابة أنّ العرض الذي يقدّمه أصحاب العمل غير مناسب على الإطلاق، وهذا لا يُظهر أيَّ احترام لعمّال الرصيف وهو قليل جداً، حيث يحتاج الموظفون إلى زيادة كبيرة في أجورهم حتى يتمكنوا من دفع تكاليف المعيشة المتزايدة، وبسبب عرضهم غير الكافي قام أصحاب العمل الآن بإثارة الإضرابات.

المغرب: إضراب عمال الصحة

دخل عمال المستشفيات العامة في جميع أنحاء المغرب في إضراب عام يوم 20 حزيران، احتجاجاً على تجاهل الحكومة لمطالبهم وعدم تفعيل جزء مهم ممّا تم الاتفاق عليه في جميع الحوارات السابقة. ويطالب العاملون في القطاع الصحي بالزيادة في الأجور الثابتة والتعويض عن المخاطر وتسوية أوضاع عدد من الفئات المهنية المتضررة. ومن المتوقع حسب التنسيق النقابي لعمال قطاع الصحة، أن يستمر الإضراب أيام 25 و26 و27 من حزيران الجاري، بالإضافة لتنظيم مسيرة وطنية ووقفة أمام البرلمان بعد عيد الأضحى. والجدير بالذكر أن العاملين استثنوا أقسام الإسعاف والإنعاش من الإضراب.

المؤتمر الدولي للحريات الديمقراطية والحريات النقابية «2»

تتابع قاسيون نشر ما جاء في المؤتمر الدولي للحريات الديمقراطية والحريات النقابية الذي عقده اتحاد النقابات العالمي في جنيف.

■ محرر الشؤون العمالية

كلمة جاناكا أديكاري، رئيس لجنة الحقوق الديمقراطية والنقابية في اتحاد النقابات العالمي...

مقدمة

لقد أثار الإمبرياليون والرأسماليون وأصحاب العمل وعملاؤهم نقاشاً غير ضروري حول مسألة واضحة؛ بأنّ الحق في الإضراب لا تحميه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87.

إنّ الحق في الإضراب مكفول بموجب القوانين الوطنية وأنظمة المحاكم، فقد لعبت الإضرابات والإجراءات الجماعية دوراً حاسماً في الدعوة إلى حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم. تعتبر الإضرابات أداة قوية في المساومة، وقد أدى غيابها إلى إضعاف و/أو إلغاء الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية.

هل ستقبل الحركة النقابية يوماً ما بدَستَرة حقّ التنظيم دون حقّ الإضراب؟

هذا لن يحدث أبداً ما لم يجلس أصحاب العمل أو الرأسماليّون على مقاعد العمال.

تعريفات واضحة لماهية الإضراب

بدراسة تعريفات الإضراب، يتبين أنه مرتبط بشكل أصيل بالحق في التنظيم. الإضراب هو عمل منظم من قبل الموظفين. الإضراب هو أقوى وسيلة للعمال لإظهار قوتهم التنظيمية. تسلط التعريفات والتفسيرات القانونية للإضراب الضوء باستمرار على دوره كنشاط تنظيمي للموظفين والنقابات العمالية.

وفقاً لقاموس بلاكس لو، فإن الإضراب هو توقف منظم أو تباطؤ في العمل من قبل الموظفين لإجبار صاحب العمل على تلبية مطالب الموظفين.

تحدد المادة 246 من قانون النقابات العمالية وعلاقات العمل في المملكة المتحدة الإضراب على النحو التالي:

«... أي سلوك منسَّق من قبل الموظفين يتم تنفيذه بهدف إجبار صاحب العمل أو أي شخص أو مجموعة من الأشخاص على قبول أو عدم قبول شروط وأحكام التوظيف أو التأثير عليها».

يُعرّف قاموس أكسفورد الإضراب بأنه: «فترة زمنية تتوقف فيها مجموعة منظمة من موظفي الشركة عن العمل بسبب خلافهم على الأجور أو الشروط».

من الواضح أن حق العمال في التنظيم يشمل بطبيعته الحق في الإضراب. وبخلاف ذلك، فمن الواضح أن الإضرابات هي أداة يمكن للعمال استخدامها لكسب الحقوق المتعلقة بأجورهم أو ظروف عملهم ضمن الحق في التنظيم.

تم تأمين وتدوين الحق في التنظيم من خلال جهود النقابات والمجموعات العمالية، بما في ذلك مئات الإضرابات. ولن تتنازل الحركة النقابية مع أحد عن حق الإضراب تحت أي ظرف من الظروف.

لن تتنازل النقابات العمالية عن حق الإضراب. ومن ثم، فإننا نؤكد أن حجة صاحب العمل داخل منظمة العمل الدولية – التي تدّعي أنّ الحق في الإضراب لا تغطّيه الحرية النقابية وحماية حق التنظيم «الاتفاقية رقم 87» – لا أساس لها من الصحة.

حجة أصحاب العمل فارغة وجوفاء

وكما ذكرنا سابقاً، فإن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 لا تمثل مجرد هدية، ولكنها تمثل انتصاراً تاريخياً للعمال والحركات التقدمية بعد عقود من النضال.

أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أدى التصنيع إلى تغييرات كبيرة في عالَم العمل. واجه العمّال ظروفاً قاسية وساعات عمل طويلة وأجوراً منخفضة وحقوقاً محدودة.

أدّت التغييرات الكبيرة التي أحدثها التصنيع خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى فرض ضغوط هائلة على الطبقة العاملة. في جوهر الأمر، تم استغلال العمّال بلا رحمة، وتم التعامل معهم كمجرد مدخلات في عملية الإنتاج، أي سلع للرأسماليين.

نشأت الحركات العمالية والقوى التقدمية لمناصرة تحسين ظروف العمل، والأجور العادلة، وحق العمال في التنظيم.

لقد أصبح الاعتراف بحقوق العمال حقيقة لا يمكن إنكارها من خلال التضحيات التي قدمت خلال الانتفاضات والإضرابات والنضالات المستمرة.

لقد نسي أصحاب العمل الذين يجادلون اليوم هذا التاريخ. على الرغم من أن الرأسماليين قد يرغبون في نسيان تاريخهم المخزي والقبيح، إلا أننا نرفض السماح للعمال بنسيان تاريخ حقوقهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس.

عكست الحرب العالمية الأولى «1914» والحرب العالمية الثانية «1939» الأزمة داخل النظام الرأسمالي. لقد أدت الديكتاتوريات والفاشية إلى تقليص حقوق السكان عامة، بما في ذلك العمال والنقابات العمالية. لكن الحركات العمالية والقوى التقدمية حاربت ضد الدكتاتورية الرأسمالية والفاشية. لقد تم التضحية بملايين الأرواح. إن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحق في التنظيم تضرب بجذورها في هذا السياق التاريخي. ومن ثم، فإن حجة أصحاب العمل بأن حق العمال ونقابات العمال في الإضراب لم تؤكده اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 تفتقر إلى المضمون وتعد إهانة.

السلاح الثقيل لصاحب العمل والسلاح النقابي الثقيل

لأصحاب العمل الحق في إنهاء العمل بسبب سوء سلوك الموظف. ومن المعترف به في القانون الصناعي أن عقوبة إنهاء العمل هي عقوبة الإعدام الثانية. ونظراً للسلطة الكبيرة التي يتمتع بها صاحب العمل في مثل هذه الأمور، فإن العدالة الاجتماعية تتطلب حقاً مُساوياً في اتخاذ الإجراءات ضد أصحاب العمل الذين يعاملون الموظفين أو النقابات العمالية بشكل غير عادل.

إن الاعتراف بحق العمال في التنظيم يستلزم الاعتراف بقدرتهم على المطالبة بأجور وظروف عمل عادلة. بالإضافة إلى ذلك، يحق للعمال العمل بشكل جماعي ضد أصحاب العمل الذين يفشلون في تلبية مطالبهم العادلة. يتضمن الإضراب التوقف المؤقت عن العمل لأسباب معقولة. ودون الاعتراف بالحق في الإضراب في إطار الحرية النقابية والحق في التنظيم، فإن الاتفاقية رقم 87 ستفقد فعاليتها.

سبب مهاجمة حق الإضراب هو الأزمة الرأسمالية

ما هو السبب الحقيقي الذي يدفع الرأسمالي إلى مهاجمة حق الإضراب؟ إنها أزمة الرأسماليين. يمكننا مناقشة أزمة الرأسمالية من خلال ثلاثة عوامل رئيسية.

1–الإفراط في الإنتاج

يحدث فائض الإنتاج عندما ينتج النظام الرأسمالي سلعاً وخدمات أكثر مما يمكن استهلاكه أو استيعابه بشكل فعال من قبل السوق. ويؤدي هذا الفائض إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يستطيع الطلب مواكبة العرض.

وفي مثل هذا السيناريو، قد يسعى أصحاب العمل إلى خفض التكاليف، بما في ذلك خفض الأجور أو الحد من حقوق العمال، للحفاظ على الربحية.

2–انهيار معدل الربح:

يمكن أن ينخفض معدل الربح –نسبة الأرباح إلى رأس المال المستثمر– بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك زيادة المنافسة، أو التغيرات التكنولوجية، أو انخفاض الطلب. ولمواجهة انخفاض الأرباح، قد يحاول الرأسماليون قمع تكاليف العمالة، مما يؤثر على أجور العمال وحقوقهم.

3–انهيار النسب:

ومن الممكن أن تصبح النسب بين مختلف قطاعات الاقتصاد «مثل التصنيع والخدمات والتمويل» غير متوازنة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

عندما تكون القطاعات غير متوازنة، قد يواجه العمال في بعض الصناعات تحديات أكبر، مما يؤثر على حقوقهم ورفاههم.

هذه هي الخصائص المتأصلة في النظام الرأسمالي. وبسبب هذه الخصائص المتأصلة، تعطي الطبقة الرأسمالية الأولوية للربح وتسعى باستمرار إلى تعظيمه.

كما ذكرنا سابقاً، فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي برمته يعاني حالياً من أزمة. وتتركز الثروة الهائلة في عدد صغير من الشركات.

لا يحصل العمال على حصة عادلة من الإنتاج.

في ظل الإمبريالية –ذروة النظام الاقتصادي الرأسمالي– ساءت ظروف العمال.

ما هي الإمبريالية؟ تمثل الإمبريالية، من الناحية الاقتصادية، الرأسمالية الاحتكارية. والسمة الرئيسية لها هي القهر الاحتكاري.

ماذا حدث للعمال في ظل الإمبريالية؟

انخفضت الأجور الحقيقية للعمال، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية.

في شباط 1973، كانت 23,24 دولاراً. وبحلول آذار 2019، ظلت عند مستوى مماثل «23,24 دولاراً، وفقاً لمكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة الأمريكية».

وفي الوقت نفسه، لا يزال معدل البطالة في الولايات المتحدة مرتفعاً. وفي عام 1950، كان ما يقرب من ثمانية في المئة. وفي عام 1976 بلغ ما يقرب من تسعة في المئة. وفي 2007–2008 كانت 10%. في أبريل 2020، بلغ معدل البطالة 14,7%. وفي عام 2022 سيتم الإبلاغ عن 3,6%. من الواضح أن الاقتصاد الأمريكي – وهو مثال الإمبريالية القوية – متقلب للغاية وغير مستقر. أقوى إمبريالي، غير مستقر للغاية ومتقلب.

على الصعيد العالمي، تجاوز التضخم نمو الأجور الحقيقية، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة.

وفقاً لتقرير الأجور العالمية 2022–23 الصادر عن منظمة العمل الدولية، يقول «.... تظهر نظرة سريعة على الأخبار في معظم البلدان أن العناوين الرئيسية مخصصة الآن لارتفاع التضخم وتأثيره على القوة الشرائية للأسر أكثر من التركيز على تأثير أزمة كوفيد–19. وكما تشير البيانات المتاحة، فقد كانت أسعار المستهلك في ارتفاع طوال عام 2021 واستمرت في الارتفاع بشكل أسرع منذ بداية عام 2022 .

وفيما يتعلق باتجاهات الأجور العالمية، يشير تقرير الأجور العالمية 2022–2023 الصادر عن منظمة العمل الدولية إلى أن نمو الأجور الحقيقية العالمية خلال النصف الأول من عام 2022 من المتوقع أن ينخفض إلى –1,4%. ومن الجدير بالذكر أن الصين، حيث يتجاوز نمو الأجور عادة المتوسط العالمي، يتم استبعادها من هذا الحساب.

تحدث حالات الركود الاقتصادي بشكل دوري، كل 5 إلى 10 سنوات تقريباً داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي. ويمكن رؤيته في حالات محددة في كل بلد ونعيشه بشكل عام على نطاق عالمي.

كجزء من الحركة النقابية، ندرك كيف تقوم الطبقة الرأسمالية بتكثيف الاستغلال بعد كل ركود.

خلال عامي 2007 و2008 حدث ركود اقتصادي بسبب انهيار الاقتصاد الأمريكي. خلال عامي 2019–2020، ينهار الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا 19. بسبب الحرب الروسية الأوكرانية تحدث انتكاسات في العملية الاقتصادية العالمية. إن سبب كل حالات الركود هذه ليس خطأ العمال و/أو النقابات العمالية، بل هو سمة من سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي. كل الحروب في العالم هي حروب الإمبريالية والرأسمالية وليست حروب الشعب.

ومع ذلك، في كل حالة، قام الرأسماليون بتحويل عبء الخسائر إلى العمال. الأزمة متأصلة في النظام الرأسمالي. لقد بدأ هذه الحروب الرأسماليون والإمبرياليون لتقسيم السوق العالمية. في حين أن الأزمات تنشأ من الرأسماليين والإمبرياليين، فإن الطبقة العاملة تتحمل وطأة عواقبها.

تحدث حالات الركود الاقتصادي بشكل دوري كل 5 إلى 10 سنوات تقريباً داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي

العيد والتشوهات المكرسة لإنهاء طقوسه!

أعباءً كبيرة قتلت فرحة العيد للكبير قبل الصغير، وضربت قلوب الفقراء قبل جيوبهم الفارغة!

فقد حل عيد الأضحى هذا العام ثقيلاً ومُنهكاً لمعظم السوريين؛ خاصةً مع غياب العديد من المظاهر والطقوس التي اعتادوا عليها وأحبوها نظراً لارتفاع الأسعار والظروف المعيشية الصعبة!

فهذا العام ليس استثناءً، فمنذ أعوام لم يشعر السوريون بفرحة العيد نتيجة عجزهم عن تأمين مختلف احتياجاته ومستلزماته، من ثياب وأغذية وحلويات!

فالعيد في ظل الأوضاع المعيشية الراهنة أصبح مجرداً من فرحته وطقوسه، مجرداً من مشاعر الناس تجاهه، ولكنه لم يتجرد من تكاليفه المتضخمة في ظل انكماش وتآكل الأجور وانعدام القدرة الشرائية للمفقرين، في تشوه فرض شذوذه، مكرساً ابتلاع الطقوس الاجتماعية المحببة فيه!

عجز واغتراب عن طقوس العيد!

ما هو العيد ومعظم الأسر عاجزة أمام متطلبات هذه المناسبة؟

أساساً ما هو العيد دون ضحكات الأطفال؟

فما وصلت إليه الأوضاع المعيشية من تدهورٍ وبؤسٍ وعوزٍ، أجبرت المواطن السوري على الاغترابِ عنْ أكثر الطقوس ارتياحاً وتحبباً، وعن أكثر المناسبات ألفةً!

تجولنا في أسواق العيد التي كانت تعج بالمشاهدين فقط، فالناس لم تعد تقوى على التسوق، ومعظم الأسر اختصرت كميات الحلويات!

فمن كان يشتري كيلو من الشوكولا أصبح يشتري تشكيلة سكاكر ونوكا، والمعمول بات منسياً ومن الذكريات!

هذا ما أكده رئيس جمعية الحلويات والبوظة بسام قلعجي لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/6/12 حيث قال: «الطلب على الحلويات والشوكولا متدنٍ بشكل كبير بسبب الغلاء، حيث ارتفعت أسعار الحلويات عن عيد الفطر الماضي بنسبة 100%... نتيجة غلاء المكسرات والجوز واللوز وحوامل الطاقة والسمنة والسكر، لذلك فإن حركة السوق لا تتعدى 30%»!

كما أضاف: «ما يقارب 60% من ورشات الحلويات متوقفة عن العمل بسبب انخفاض الطلب ونتيجة قلة أعداد المستهلكين، ووضع الكهرباء، وارتفاع أسعار المواد الأولية من سكر وطحين وزيوت ومكسرات وغيرها... وإن الإقبال على الأنواع الشعبية أكثر من غيرها نظراً لانخفاض سعرها، فالمواطن بات يسأل عن الأنواع ذات العدد الأكبر من القطع والسعر الأقل، ورغم ذلك يشتري ربع احتياجه»!

لم يقتصر العجز على هذا الحد بل تعدى ذلك ليشمل وليمة العيد، هذه السفرة التي اعتادت الأسرة التحلق حولها كطقس اجتماعي، مصحوبة بالكثير من الأحاديث والغبطة والامتنان، فحتى هذه الوليمة افتقدها السوريون منذ أعوام!

سيران العيد ذهب وولى!

الفسحة في العيد نوع من أنواع الترفيه التي اعتادها السوريين، كارتياد المطاعم والكافيهات أو حديقة الملاهي ومدينة الألعاب، إلا أن الظروف المعيشية القاهرة حالت دون ذلك فقد باتت تكلفة نزهة العيد «سيران العيد» تفوق طاقة معظم الأسر، كيف لا وقد قاربت نصف المليون ليرة بحدها الأدنى، أي ما يعادل ضعف راتب الموظف تقريباً!

رغم ذلك قصدت بعض الأسر محدودة الدخل المنتزهات الشعبية، والتي رغم ارتفاع أسعارها عن العام الماضي إلا أنها أرحم نسبياً من المطاعم والكافيهات!

حيث بلغت أجرة الكرسي للشخص الواحد بين 3 إلى 5 آلاف ل.س، وأجرة الطاولة تراوحت بين 2 إلى 5 آلاف ل.س، إضافة إلى ذلك، من الممكن تقديم بعض المشروبات الساخنة؛ فمثلاً سعر كأس الشاي 4000 ل.س!

تبدو الأسعار أعلاه مناسبة بالمقارنة مع الإمكانيات المادية لبعض الأسر التي تستطيع إدخال مأكولاتها دون دفع مبالغ إضافية، إلا أن الأغلبية العظمى من المفقرين أثرت البقاء في المنزل مرغمةً لعدم قدرتها على تحمل هذه المبالغ المتواضعة!

ألعاب العيد للمترفين!

تعتبر ألعاب العيد ضمن المناطق الشعبية في دمشق الملاذ الوحيد لمحدودي الدخل، حيث تشهد إقبالاً كثيفاً نظراً لتواضع تكاليفها، مع أن الأسعار ارتفعت إلى الضعف منذ عيد الفطر الماضي، فقد كانت أجرة الركوب في الأراجيح بالمناطق الشعبية تتراوح بين 1500 إلى 2000 ليرة، أما اليوم فأصبحت 3000 ليرة لمدة دقائق معدودة، أما الألعاب الكهربائية فتراوحت أجرة الاستمتاع بها بين 5000 إلى 7000 ليرة للعبة الواحدة ولمدة خمس دقائق، مما يجعلها غير متاحة للكثير من الأسر!

بمشهد حزين يصطف الآلاف من الرجال والنساء والأطفال أمام الجمعيات الخيرية منتظرين حصتهم من الأضاحي التي قد لا يتجاوز وزنها 200 غرام!

أضاحي العيد تتقلص!

عادةً ما يبدأ معظم المقتدرين بشراء أضاحي العيد قبل أسبوع من الموعد الذي يجب أن تُذبح فيه، وكعادة الأعوام الماضية ترافق بدء شراء الأضاحي مع ارتفاع أسعارها، حيث وصل سعر الذبيحة الواحدة إلى 5 ملايين ليرة كحد أدنى، وصولاً إلى ما يتعدى 10 ملايين ليرة بحسب الحجم والوزن!

وبحسب رئيس جمعية اللحامين في دمشق محمد الخن في تصريحه لصحيفة تشرين بتاريخ 2024/6/11: «إن سعر الأضحية ذات الحجم الصغير يتراوح ما بين 5–7 ملايين ليرة، مؤكداً ضعف الإقبال على شراء الأضاحي هذا العام، مرجعاً السبب في ذلك إلى الغلاء وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، فلا يوجد سوق إلى حد الآن وما يقارب 90% من اللحامين لم يشتروا الأضاحي إضافة إلى انخفاض نسبة رخص الذبح للربع تقريباً».

كما وقد كشف رئيس جمعية اللحامين بدمشق لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/6/17 عن انخفاض عدد الأضاحي في دمشق خلال اليوم الأول من عيد الأضحى لتصل إلى نسبة تتراوح بين 20–25% عن عددها بالعام الماضي!

فهذا الطقس الإيثاري بات مقتضباً، وأكثر تقلصاً وتشوهاً، فبمشهد حزين يصطف الآلاف من الرجال والنساء والأطفال أمام الجمعيات الخيرية، منتظرين حصتهم من الأضاحي، التي قد لا يتجاوز وزنها 200 غرام، حيث تنتظر العديد من الأسر المفقرة مثل هذه المناسبات متمنية أن تظفر بقطعة لحم ولو صغيرة، بعد أن حرموا منها نتيجة سياسات الإفقار التي اعتمدتها الحكومة غير المكترثة بحال الفقراء والمفقرين!

مزيد من التشوهات الاستغلالية!

بالإضافة إلى كل ما سبق من تشوهات طالت العيد وفرحته وطقوسه، مع عوامل الاستغلال التي تتزايد خلاله، إلا أن التشوهات لم تقف عند هذه الحدود فقط!

فمن جملة مشاهدات العيد المشوهة والمستمرة من عيد إلى آخر كان للمفرقعات حصتها، ولبنادق ومسدسات الخرذق مصابوها، أما الأكثر تشوهاً أن بعض الكافيهات فسحت المجال لاستقبال اليافعين والأطفال فيها دون أسرهم، وبغاية التكسب والحصول على المزيد من الأرباح الاستغلالية لم تمانع تقديم الأراكيل لهؤلاء الفتية الصغار، في مخالفة فاقعة للقوانين والأعراف والتقاليد، بما في ذلك طقوس العيد!

وللأسف فقد مر هذا العيد أيضاً حزيناً فقيراً فارغاً وخاوياً من مظاهر الفرح والغبطة، حاله كحال أهله مترعٌ بالهموم والأعباء، ودون أن يرف للحكومة جفن طبعاً!

عن «النُّخب» السورية وسياسة انتظار الفرج!

يشترك القسم الأعظم من «النُّخب» السورية، سواءٌ منها المصنّفة في ضفة النظام أو في ضفة المعارضة، في أنّ جوهر سياساتها وتحركاتها يقوم على الانتظار؛ انتظار التوازنات الدولية بثباتها وتغيراتها لعلها تجعل لهم مخرجاً، وريثما يتضح ذلك المخرج فلا مانع من استمرار الحال على ما هو عليه...

■ عماد طحان

على ضفة النظام

إذا بدأنا بإمعان النظر في السياسات على ضفة النظام خلال السنوات الماضية، وخاصة مما بعد 2018، أي مما بعد انتهاء الطور العسكري الواسع النطاق من الأزمة وتوقف القتال في كل أنحاء البلاد بشكل كامل تقريباً، فإننا سنرى الملامح الأساسية التالية:

نتحدث هنا عن 6 سنوات تقريباً، كان من الممكن فيها فعل الكثير وعلى صعد عديدة لو أنّ الإرادة السياسية كانت متوفرة لفعله؛ على سبيل المثال لا الحصر: يمكن النظر إلى الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية.

من الصحيح تماماً أنّ العقوبات اشتدت ولعبت دوراً تدميرياً غير مسبوق، بالضبط منذ انتهاء الطور العسكري من الأزمة، وخاصة مع قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران 2020، وما تلاه من قوانين عقوبات أخرى.

ولكن من الصحيح أيضاً، أنّ الحكومات السورية منذ ذلك الوقت وإلى الآن، لم تقم بأي إجراء حقيقي للتصدي لتلك العقوبات ولخلق بدائل، بل وأسوأ من ذلك فإنها مضت أشواطاً بعيدة في السياسات الليبرالية المتوحشة نفسها، التي مهدت الأرضية لانفجار الأزمة عام 2011... من عمليات رفع الدعم المتواصلة وصولاً إلى إعدامه، إلى عمليات الخصخصة المستترة، ووصولاً إلى تنفيذ كل بنود وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين... حتى لقد وصلت الأمور حداً بات فيه من الصعب على السوري أن يشتري البضاعة نفسها مرتين بالسعر نفسه؛ فالسعر متغيرٌ بشكل مستمر ونحو الارتفاع. أي أنّ القيمة الشرائية للعملة السورية– ورغم الثبات النسبي في سعر الصرف أمام الدولار– تواصل تدهورها... وربما لن يطول الوقت حتى يجري التعبير عن هذا التهاوي في موجة جديدة من تدهور سعر الصرف، الذي سيؤدي دور محرك إضافي لمزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية، وفي القيمة الشرائية للعملة.

كل الأحاديث عن التوجه شرقاً وعن مواجهة الحصار وعن الإنتاج المحلي وإلى ما هنالك، بقيت أحاديثاً في الهواء، بل وأسوأ من ذلك، أنه قد بدأ سحبها من التداول الإعلامي الرسمي خلال العامين الماضيين بشكل متسارع مع ارتفاع أسهم العمل على ما يسمى «خطوة مقابل خطوة».

وعلى الصعيد السياسي المحلي، ورغم الجلبة التي تجري إثارتها من فترة إلى أخرى، حول إصلاحات وتغييرات وحوارات وإلى ما هنالك، إلا أنّ لا شيء فعلياً وحقيقياً باتجاه الحل يجري إنجازه.

على ضفة المعارضة

على الضفة «الأخرى»، أي على ضفة المعارضة الرسمية، ليس هنالك من جديد أيضاً، فتلك القوى التي تعوّل على الغربي، وتمتثل لنصيحته بأنّه ينبغي «ترويض الحصان» على مهل، وبمنتهى الصبر... في تعبير هزلي عما يسمى بسياسة «تغيير سلوك النظام».

وفي الأثناء، فإنّ المعارضة الرسمية تصرف جلّ جهدها في شؤونها الداخلية، بما في ذلك سعي بعض «قياداتها» لتجديد البيعة لأنفسهم قادةً أبديين.

وإلى جانب هذا «الجهد»، تسعى للحصول على بعض المكاسب من هنا ومن هناك... على سبيل المثال لا الحصر: يتعاطى قسم منها مع موضوعة «التعافي المبكر» التي تشكل موضةَ هذه الأيام، انطلاقاً من أنّه ينبغي أن تكون أموال هذا التعافي تحت إدارته هو وليس تحت إدارة النظام، أو أن يتم تقسيم إدارة العملية بين الطرفين، وذلك بغض النظر عن الموقع الحقيقي لهذه المسألة من الحل، وبغض النظر عن كونها– كما سبق وأن بيّن مركز دراسات قاسيون– جزءاً من مشروع استدامة الأزمة وإطالتها، ومفردةً من مفردات «خطوة مقابل خطوة».

فوق ذلك كلّه، وحيث تمكنت المعارضة بأشكالها المتعددة من التحول إلى سلطة أمر واقع، فإنها لم تستطع تقديم نموذج جديد، بل نموذج مستنسخ بالكامل في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية ومجال الحريات عن واقع الحال في مناطق سيطرة النظام.

على الضفة «الثالثة»

بين هذه الضفة وتلك، تظهر ضفة تبدو ثالثة، هي ضفة مجموعة من النُخب ضمن «المجتمع المدني»، والتي تأخذ على عاتقها مهمة التنظير لضرورة السير في مقترحات الأمم المتحدة على المستوى المناطقي؛ ابتداءً من التنظير لتنفيذ اللامركزية وترك مسألة المركز إلى وقت لاحق! ومروراً بالحديث عن الهويات المحلية والتعافي المبكر وإلخ.

ورغم ما يبدو من تعارض شكلي بين هذه النُخب «الثالثة» وبين كلٍ من النظام والمعارضة، إلا أنّ الطرح الملموس لها جميعاً يصب المصب نفسه، وهو الانطلاق المسبق من أن لا حل شاملاً للأزمة في أي وقت قريب، وأنه ليس بيدنا أي شيء نفعله في هذا الاتجاه «وبالنسبة للبعض ليس بودنا العمل للوصول إلى مخرج»، ولذا فلا بأس من أعمال جزئية هنا وهناك.

والحق، أنّ هذه «الإجراءات الجزئية»، ورغم ما قد تتغطى به من دوافع إنسانية وسياسية، إلا أنها في الجوهر جزء أساسي من سياسة الانتظار طويل الأمد، بل وأداة أساسية من أدواته... ناهيك عن كونها جزءاً عضوياً «سواء قصد الداعون لها ذلك أم لا» من المشروع المسمى خطوة مقابل خطوة...

رغم مأساوية حال «النُّخب» إلى أنّ لهذه المأساة وجهها الإيجابي وهي أنها تعبيرٌ متكامل الأركان عن موت فضاءٍ سياسي كامل

الدور الوطني السوري

بقدر ما تكون «النُخب» مرتبطة بالمشاريع والترتيبات الخارجية، بقدر ما تزداد ضعفاً وعجزاً عن التأثير في وقائع الأمور. أكثر من ذلك، فإنّ هنالك انسجاماً ملفتاً للنظر في الطروحات التي تخرج عن كلٍ من الضفاف الثلاث في طريقة تعاطيها مع الحدث السوري، إلى الحد الذي يبدو معه المشهد وكأن هذه الضفاف لا تريد أي منها إحراج الأخرى... لتتحول المحصلة الإجمالية لها إلى محصلة صفرية.

إنّ غياب القدرة/الرغبة في انتزاع زمام المبادرة، يبدو واضحاً وجلياً عند القسم الأعظم من «النُخب»، وذلك بالرغم من أنّ الإمكانية النظرية لفعل ذلك، موجودة دائماً.

مجرد متابعة الطريقة الهزلية في التعاطي مع ملف التفاوض المباشر، ومع ملف اللجنة الدستورية ضمناً، يسمح بتبيّن غياب الإرادة في الانتقال أي خطوة فعلية إلى الأمام، نحو الحل... إلى الحد الذي يظهر فيه التعاطي الرسمي على الضفتين شكلاً من أشكال تقاذف الكرات ضمن لعبة متفقٍ مسبقاً على شروطها ونتائجها...

رغم مأساوية حال «النُخب»، إلى أنّ لهذه المأساة وجهها الإيجابي، وهي أنها تعبيرٌ متكامل الأركان عن موت فضاء سياسي كامل، ما يزال كالميت يمسك بتلابيبَ الأحياء، ولكن مصيره هو أن يندثر فاتحاً الساحة لولادة مكتملة للجديد الذي ما يزال في طور النشوء...

حول ارتباطنا النسبي واستقلالنا النسبي عن المعركة العالمية!

مع بدء معركة طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر من العام الماضي، ظهرت تحليلات «وما تزال تظهر» تقول: إنّ «الملف السوري» قد تم وضعه على الرف إلى حين انتهاء هذه المعركة. قبل ذلك، حين بدأت المعركة في أوكرانيا عام 2022، قيل الكلام نفسه، وقيلت التحليلات نفسها... بل وقيلت أيضاً عند كل انتخابات أمريكية وحتى عند كل انتخابات تركية... حتى ليبدو الأمر أنّه في نظر من يقول بهذه التحليلات، فإنّ حل الأزمة السورية هو أمرٌ معلقٌ بانتظار يومٍ صيفي عالمي صافٍ لا تعكره غيمة، ويسوده الوفاق والتوافق الدولي على مختلف المستويات العالمية والإقليمية!

■ مهند دليقان

ليس المقصود بطبيعة الحال أنه لا ارتباط بين الأزمات المتفجرة في إقليمنا وحول العالم، فهي مرتبطة بلا شك، وهي أجزاء متعددة من أحجية ربما من الصحيح تسميتها بأنّها حرب عالمية ثالثة بحلة معاصرة، ترتكز على الصراع النقطي الشامل، والذي لم يصل إلى ذروته بعد، وربما سيحتاج وقتاً إضافياً ونقاطاً إضافية أخرى على الخارطة العالمية وصولاً إلى حسمه.

حقيقة الأمر، هي علاقة ديالكتيكية بين ما يجري حول العالم، وبين وضعنا السوري الخاص؛ وضمن هذه العلاقة، فإنّ التطورات التي تجري عالمياً، وما تبدو عليه من تعقيد وتشابك متصاعد في كل الأزمات والصراعات، هي في الوقت نفسه فرصة تاريخية لقدر أعلى وأكبر من الاستقلالية، ربما من أي وقت مضى! جوهر المسألة، هو أنّ موازين القوى الدولية، ولأنها بهذه الدرجة من الحساسية، تفتح مجالاً واسعاً أمام اللاعبين المحليين، شرط أن يتوفر لديهم أمران في وقت واحد: فهم صحيح لحقيقة التوازنات وتطوراتها اللاحقة، والإرادة السياسية المستقلة للاستفادة منها.

فلننظر مثلاً إلى جملة التحولات التي تجري في عدة دول إفريقية بادرت إلى طرد المستعمر الأوروبي/ الأمريكي، وإلى المضي في طريق التنمية الاقتصادية على أسس أكثر استقلالية وإنتاجية.

فلننظر إلى مثال الدول الإقليمية في إقليمنا، والتي لا تناور فقط بين القوى الكبرى، بل وتتخذ مواقف ثابتة في الأمور الأساسية، وتخدم مصالحها وتنظر إلى المستقبل بآمالٍ كبرى.

هذه الأمثلة موجودة ويمكنها أن تتسع أكثر وأكثر، وهي ليست المرة الأولى في التاريخ التي تكشف عن هذا النوع من الأمثلة؛ فقد سار قسم مهم من «دول عدم الانحياز» منذ منتصف الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات تقريباً، خطوات كبرى على مستوى الاستقلال الوطني السياسي، وبضع خطوات معقولة في زمنها في إطار الاستقلال الاقتصادي، ومستفيدةً في ذلك كلّه من النافذة التي أتاحها التاريخ في حينه، ليس فقط عبر ما يسمى «الصراع الدولي الصفري بين المعسكرين»، بل وبالذات لأنها اتخذت صفاً واضحاً ضمن ذلك الصراع، بالضد من الاستعمار الغربي وإلى جانب الاتحاد السوفييتي «إلى هذا الحد أو ذاك»...

ما نحتاجه هو انتزاع زمام المبادرة بأن نصطف مع أنفسنا وذلك عبر فهم موقعنا الحقيقي كشعب سوري في إطار الصراع العالمي

اليوم، نعيش ظرفاً شبيهاً إلى حد ما، فسواء كان الحديث عن أوكرانيا، أو عن غزّة، أو حتى عن تايوان، «وهي الأزمات الأكثر اشتعالاً كنقاط مباشرة للصراع الدولي»، فإنّ معسكرنا هو من يتقدم، ونقصد بذلك ليس الأجهزة الحكومية للدول الصاعدة، ولا حتى الدول الصاعدة نفسها كدول، بل معسكرنا بوصفه خياراً بديلاً ومضاداً للسطوة العالمية أحادية القطبية، لمركز النهب الدولاري العالمي.

في غزة وفي أوكرانيا وفي تايوان، وفي أماكن أخرى عديدة، يتكرس التراجع الأمريكي/ الغربي، ويتعمق، ويفتح بذلك نافذةً تاريخية كبرى للقوى الساعية إلى استقلالها وإلى رخائها وتطورها... وذلك بالرغم من كل الاحتمالات الخطرة.

وبالحديث عن الاحتمالات الخطرة، يبدو أنّ أشدها خطراً هو حالة غياب الإرادة الوطنية المستقلة، والاستسلام لسياسة الانتظار؛ فهذه السياسة بالذات ليست سياسة ثالثة بين سياستين عالميتين متصارعتين، بل هي جزءٌ أصيل من المشروع الغربي؛ فالانتظار، في حالة مثل سورية، يعني تكريس حالة الانهيار وتعميقها، ويعني ضمناً تكريس الفوضى الشاملة الهجينة التي تشكل المخرج النظري الوحيد تقريباً لواشنطن أمام التراجع الموضوعي الذي تعيشه على كل المستويات، وعلى رأسها المستوى الاقتصادي، ومن ثم السياسي والعسكري والثقافي وإلخ.

بكلام آخر، فإنّ أولئك الذين يقولون بسياسة الانتظار، ليسوا «حياديين» اتجاه الصراع الدولي كما يدّعون من حين إلى آخر، وليسوا من المقتنعين بأنّ «العالم بأسره متآمرٌ على الشعب السوري» كما يدّعون في أحيانٍ أخرى، بل هم في الواقع حلفاءُ لمشروع الفوضى الأمريكي، ومنفذون مباشرون له عبر عملهم «المثابر» على تعطيل المبادرة الوطنية المستقلة، أو على الإيحاء بالحركة باتجاه الحل، بينما هم في الحقيقة يعملون ضد الحل بكلّ شكل ممكن.

ما ينبغي أن يكون واضحاً لنا كسوريين، هو أننا أمام فرصة حقيقية لإعادة توحيد البلاد، بل ولإعادة ولادتها من جديد، وعلى شكل أفضل وأجمل من أي وقت مضى في تاريخها، وذلك رغم كل المآسي والصعوبات التي مررنا بها.

ما نحتاجه هو انتزاع زمام المبادرة، بأن نصطف مع أنفسنا، وذلك عبر فهم موقعنا الحقيقي كشعب سوري في إطار الصراع العالمي... بهذا المعنى فإنّ كلّ ضربة جديدة يتلقاها الأمريكي ومعه «الإسرائيلي»، هي تعزيز لاحتمالات صعودنا من جديد، ولاحتمالات وحدتنا... ولكن هذا وحده غير كاف، ما لم نبادر نحن، كسوريين، إلى انتزاع زمام المبادرة في شأننا الوطني... والطريق بهذا الاتجاه واضحٌ تماماً، طريق الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، والذي لن نتمكن من السير فيه جدياً، دون تحشيد الإرادات الوطنية الفردية والجماعية باتجاهه، وبغض النظر عن الاصطفافات الشكلية التي يجري تصديرها إعلامياً...

«الديليفري» اقتحم القطاع الدوائي في

ضج القطاع الصيدلاني مؤخراً بخبر دخول أحد التطبيقات الإلكترونية الخاصة بتوصيل الدواء عبر الجوال نطاق العمل الفعلي، كحلقة وسيطة بين المريض والصيدلاني، في إبعاد وتهميش لدور الصيدلاني العلمي المفترض، بحسب بعض الصيادلة!

التطبيق الإلكتروني الجديد، باسم شركة Rocheta محدودة المسؤولية، حصل على موافقة وزارة الاتصالات والتقانة، والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، وعلى لا مانع من وزارة الصحة، ثم بعد رد وصد مع نقابة الصيادلة في سورية حصل على موافقتها أيضاً!

التطبيق هو الأول من نوعه في سورية، وعمره الزمني في الاستثمار لم يتجاوز بضعة أشهر فقط، مع تسجيل الكثير من التساؤلات من قبل الصيادلة عن الشركة المحظية صاحبة الامتياز في تشغيله وجني عائداته الربحية السهلة على حسابهم، وبموافقة الجهات المعنية، على الرغم من مخالفته لأنظمة وضوابط المهنة!

مخالفة واضحة تم تجاوزها!

من جملة الاعتراضات، التي ضج بها القطاع الصيدلاني على هذا التطبيق أنه يخالف النظام الداخلي لنقابة الصيادلة في سورية!

فوفقاً للمادة 82 من النظام الداخلي لنقابة صيادلة سورية «يحظر على الصيدلي أن يروج لمنشأته الصيدلانية عن طريق الإعلان والنشر، وأن يسعى مباشرة أو باستخدام الوسطاء لجلب الزبائن واستغلال المهنة، ويحق للمنشأة الصيدلانية أن تعلن عن موقعها بعد أخذ موافقة مجلس الفرع المختص ولمدة محددة».

واستناداً إلى هذه المادة، وعلى ضوء الضجيج الذي أحدثه التطبيق الجديد في الأوساط الصيدلانية، وجه رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة الدكتور الصيدلاني حسن ديروان كتاباً إلى الصيادلة المنتسبين إلى فرع دمشق يتضمن التالي: «استناداً إلى القوانين الناظمة لمهنة الصيدلة والتي تنص على منع الترويج للصيدليات والمستحضرات الدوائية والتجميلية الموجودة في الصيدلية، ومنع الحسومات على الأسعار المحددة من قبل وزارة الصحة، ومنع توصيل هذه المستحضرات. لذا يطلب منكم عدم التعامل بأي شكل من الأشكال مع أي تطبيق غايته الترويج أو إيصال المستحضرات، لأن ذلك يخالف القوانين الناظمة لمهنة الصيدلة، ويعرّض الصيدلي المتعامل مع هذه التطبيقات للمساءلة القانونية والمخالفات المسلكية».

لكن بتاريخ 2024/6/12، وعلى عكس ما هو متوقع، تم توجيه كتاب مسطر من نقابة صيادلة سورية، بتوقيع نقيب الصيادلة الدكتورة وفاء كيشي، إلى كل من رئيس فرع دمشق وريف دمشق لنقابة الصيادلة يتضمن الآتي: «بعد التشاور مع وزارة الصحة والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد في الجمهورية العربية السورية والاجتماع مع شركة روشيتا محدودة المسؤولية لتوصيل الدواء تقرر ما يلي: يسمح للصيدليات بالتعاقد مع هذه الشركة ضمن الشروط الآتية: تتقاضى الشركة من الصيدلي المتعاقد معها عمولة من إجمالي سلة المبيعات- تتعاقد الشركة مع الصيدليات المرخصة أصولاً من وزارة الصحة- تتعهد الشركة بتوزيع طلبات الأدوية بشكل إلكتروني تام دون أي تدخل بشري بما يضمن العدالة المنسجمة مع المسافة الجغرافية بين الصيدليات، مع العلم أنه لدى النقابة اطلاع كامل على سير هذه العملية، وتزود النقابة أسبوعياً بنسخة عن العقود المبرمة بين الصيدلي والشركة».

فهل مورِس على نقابة الصيادلة بعض الضغوط من قبل الشركة المحظية صاحبة التطبيق أو من سواها، بحيث رضخت وتجاوزت نظامها الداخلي صراحة بهذا الشكل؟!

تفاصيل تطور عمل الشركة المحظية «المجهولة»!

بالعودة إلى الصفحة الخاصة للتطبيق على فيسبوك تبيّن أن الصفحة تم إنشاؤها بتاريخ 2023/11/2 باسم Rocheta، ثم تم تعديل اسم الصفحة إلى Rocheta.app بتاريخ 2024/1/4!

وبتاريخ 2024/3/19 تم وضع أول «برومو» إعلاني وترويجي للتطبيق الجديد على الصفحة الرسمية تحت عنوان: «التطبيق الأول لتوصيل الدواء، لأنو صحتك بتهمنا...»، ومما ورد فيه: «فيك تطلب الدوا أون لاين... عدة خيارات لطلب الدوا وانت ببيتك... والمستحضرات التجميلية مع خيار الطلب من شركتك المفضلة... وكتير خدمات طبية واصلة لبيتك»!

وتبع ذلك فيديو إعلاني وترويجي آخر للتطبيق على الصفحة بتاريخ 2024/4/1 تحت عنوان: «مشوار الصيدلية هتعمله وانت بالبيت»، مع عبارة ملحقة: «حمل تطبيق روشيتا واطلب كل احتياجاتك من الصيدلية الأقرب وهتوصلك لباب البيت... حمل التطبيق الآن»!

الأكثر من ذلك تم الإعلان بتاريخ 2024/5/6 عن مسابقة وجائزة بمبلغ 1,500,000 ليرة كاش مع روشيتا، مع وضع شروط للمسابقة كي يدخل صاحب العلاقة بالسحب، وذلك من خلال تحميل التطبيق والإعجاب بالصفحة وغيرها من الشروط الأخرى!

وبتاريخ 2024/5/15 وتحت عنوان: «عندك صيدلية وحابب تخليها أونلاين...؟» انضم لمنصة روشيتا وبلش باستقبال الطلبات... كن شريكاً بالتحول الرقمي، وتم إرفاق صورة تتضمن ما يلي: أكثر من 100 صيدلية ضمن منصة روشيتا انضمت للتحول الرقمي... ابدأ باستقبال الطلبات أونلاين.

وبتاريخ 2024/6/12 ورد على صفحة فيسبوك الخاصة بالتطبيق ما يلي: «إدارة شركة تطبيق روشيتا محدودة المسؤولية تتوجه بالشكر والامتنان لوزارة الصحة ووزارة الاتصالات والتقانة ونقابة صيادلة سورية والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على تقديم كل السُبل اللازمة لدعم وإنجاح إستراتيجية التحول الرقمي فيما يتعلق بالقطاع الدوائي».

تتبع التفاصيل أعلاه تؤكد أن الشركة صاحبة التطبيق ومستثمرته هي شركة محظية، بحيث تمكنت من الحصول على الموافقات الرسمية أعلاه، بما في ذلك القفز على مخالفة النظام الداخلي لنقابة الصيادلة، وصولاً إلى انضمام أكثر من 100 صيدلية لمنصة التطبيق!

أما عبارة «دعم وإنجاح استراتيجية التحول الرقمي فيما يتعلق بالقطاع الدوائي» فهي ركب موجة من قبل الشركة ليس إلا بهذا المجال، فاستراتيجية الشركة صاحبة التطبيق الإلكتروني أولاً وأخيراً هي الحصول على الأرباح السهلة والسريعة فقط لا غير!

وتجدر الإشارة إلى أن البحث عن تفاصيل الشركة المحظية صاحبة التطبيق الإلكتروني لم يجدِ نفعاً، فعلى موقعها الإلكتروني أو على صفحتها الرسمية الخاصة على «فيسبوك» لا يوجد لها مقر معلن عنه، كما لا معلومات عن ترخيصها وعن أسماء مؤسسيها أو القائمين على عملها، بل جل ما هناك ترويج وتسويق للتطبيق فقط لا غير!

الشركة صاحبة التطبيق ومستثمرته هي شركة محظية حيث تمكنت من الحصول على الموافقات الرسمية بما في ذلك القفز على مخالفة النظام الداخلي لنقابة الصيادلة!

مزيد من الاعتراضات المحقة!

اعتراض الصيادلة لم يقف عند تجاوز التطبيق النظام الداخلي لنقابتهم، إلى أن الشركة المحظية صاحبة التطبيق ستقتطع عمولتها من حساب الصيدلاني، وليس على حساب المستفيد من خدمات التطبيق، كما هي عليه العادة في التطبيقات الشبيهة!

أما الجانب الأكثر أهمية على مستوى الاعتراضات فهو الجانب العلمي التخصصي للصيدلاني ارتباطاً بمهامه وحدود مسؤولياته وواجباته، وخاصة ما يتعلق بسلامة صحة المريض التي ضرب بها بعرض الحائط!

فالتطبيق من الناحية العملية همش دور الصيدلاني في صلته المباشرة بالمريض، كما تغاضى عن ضرورة وجود الوصفة الطبية، حيث بالإمكان تحميل صورة الدواء على التطبيق ليصل إلى صاحب العلاقة، وهذا ورد بكل وضوح على صفحة التطبيق كترويج ودعاية!

على ذلك فإن التطبيق لا يشكل تهديداً لمهنة الصيدلة والمختصين المؤهلين علمياً بها، أو التعدي على اختصاص هؤلاء وهضم بعض حقوقهم فقط، بل فيه تعدٍّ على صحة المريض نفسه!

مخالفة غير مسبوقة لمصلحة شركة محظية!

فسوق الدواء يعاني سلفاً من الفوضى ومن وجود أصناف دوائية مزورة ومقلدة ومهربة مجهولة المصدر، ومن انفلات بالأسعار وغياب الرقابة عليها، فكيف مع مثل هذا التطبيق الذي يفسح المجال لمزيد من الفوضى بكل ما سبق من بوابة المنافسة، على حساب سمعة المهنة والعاملين فيها، والأهم على حساب صحة المريض!

أما عن المحاذير بحسب بعض الصيادلة أن هذا التطبيق لم يتجاوز ضرورة وجود الوصفة الطبية فقط، بل تجاوز سن طالب الدواء أيضاً، فبكل أريحية من الممكن لليافعين، وحتى الأطفال، أن يحملوا التطبيق على جولاتهم ويطلبوا ما يريدون من الأدوية والعقاقير كي تصلهم «ديليفري» دون عناء!

فالتطبيق يفتقد أدوات التحقق من الوصفة الطبية، كما يفتقد أدوات التحقق من سن المتعامل معه!

وبحسب بعض الصيادلة كان أولى قبل الموافقة على الترخيص للشركة المحظية لبدء العمل بالتطبيق ووضعه بالخدمة من خلال بعض الصيدليات التي تعاقدت معها، أن يتم تدارك الكثير من الملاحظات والمحاذير والسلبيات فيه، بما في ذلك طبعاً تعديل ما يجب تعديله في التطبيق نفسه بخياراته وتبويبات عناوينه الداخلية، بالإضافة إلى ما يجب تعديله من قوانين وتعليمات وأنظمة عمل خاصة بالمهنة، وبما يضمن حقوق العاملين فيها!

مزايا وإيجابيات!

إيصال الأدوية عبر بعض التطبيقات الإلكترونية ليس جديداً، وغايته تقليل حاجة المريض إلى الذهاب للصيدلية وذلك من خلال تسهيل وصول الدواء الآمن والمضمون والمراقب إليه بسرعة وبدون عناء، والشريحة المستهدفة من هذه التطبيقات بشكل أساسي هي كبار السن، ومن يحتاج إلى أدوية مستمرة من أصحاب الأمراض المزمنة.

وتخضع هذه التطبيقات عادة لمراقبة ومتابعة لصيقة من قبل الجهات الرسمية المخولة بذلك بكل دولة، خاصة مع ما توفره من قاعدة معلومات رقمية عن حركة سير الدواء من المنتج وصولاً إلى المستهلك، ولها كذلك ما يحكمها ويضبطها على المستوى الدولي، وخاصة للأدوية والعقاقير المقلدة والمزورة وغير المشروعة، أو ذات الطبيعة الخاصة التي تدخل ضمن تصنيفات الزمر المخدرة، مع تتبع مصادر تمويلها وحركتها، وهو ما تعمل عليه منظمة الإنتربول ومنظمة الجمارك الدولية والمنتدى الدائم المعني بالجرائم الصيدلانية الدولية، والفريق العامل لموظفي إنفاذ القانون الذي شكله رؤساء وكالات الأدوية، وقطاع صناعة الأدوية، والقطاع المسؤول عن أنظمة الدفع الإلكتروني، وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة بكل دولة من خلال بعض العمليات المشتركة المنفذة!

وقد زاد انتشار هذه التطبيقات خلال السنين الماضية، وخاصة بعد موجة انتشار فيروس كورونا الأولى، التي فرضت الإغلاقات العامة وأنماط العزل الاجتماعي، وكان لها أثر ونتائج إيجابية لا يمكن نكرانها!

وتتيح مثل هذه التطبيقات المزايا التالية:

عدم حاجة المريض إلى مغادرة منزله، حيث يمكنه طلب دوائه من منزله وضمان وصوله إليه بدون عناء.

توفر هذه التطبيقات إمكانية معرفة المريض لسلة واسعة من الأدوية وأصنافها وزمرها، مع تفاصيل معلوماتها واستخداماتها، وكذلك لخارطة الصيدليات الأقرب إليه جغرافياً.

توفر كذلك إمكانية المقارنة السعرية بين الأدوية بحسب مصدرها، لتحديد ما يناسب مستخدم التطبيق منها.

تتيح بعض هذه التطبيقات إمكانية الحصول على بعض الحسميات، بالإضافة إلى الاستفادة من العروض الترويجية التي تتيحها بين الحين والآخر.

وبالنسبة للصيدليات فإن هذه التطبيقات تمكنهم من الوصول إلى مجموعة أوسع من العملاء المفترضين، من خلال اشتراكهم بها كأداة تسويق وترويج إلكترونية، مع إمكانية تقديم عروضهم الخاصة لجذب المزيد من العملاء.

تقدم بعض التطبيقات الإلكترونية خدمات إضافية مثل تذكير المريض بمواعيد الأدوية، أو التذكير بآخر مرة تم شراء دواء بها بغاية الاستدراك عند الوصول إلى حد إعادة الطلب، وغيرها من الخدمات ذات الطابع الشخصي ارتباطاً بالداتا التي يتم جمعها عن المرضى عملياً، وهي على ذلك سلاح ذو حدين!

تطبيقات إيصال الطلبات عموماً توفر فرص عمل إضافية تتمثل بشريحة القائمين على عمليات توصيل الطلبات، لكنها فرص عمل هامشية وبأجور زهيدة وبلا أية ضمانات للحقوق أو تعويضات أو أية مزايا إضافية!

فهل يقدم التطبيق المستجد على ساحة القطاع الدوائي المحلي ما سبق أعلاه من ميزات وايجابيات، أم تطغى عليه السلبيات أكثر؟!

سوق الدواء يعاني من الفوضى ومن وجود أصناف مزورة ومهربة ومن انفلات بالأسعار فكيف مع هذا التطبيق الذي يفسح المجال لمزيد من الفوضى بكل ما سبق؟!

خصوصية الدواء كسلعة والمريض كمستهلك!

الدواء ليس سلعة عادية كي تترك لأنماط المتاجرة والمنافسة السائدة بغاية تحقيق الأرباح والمزيد منها، تحت عناوين العرض والطلب أو من خلال أنماط الدعاية والترويج، بل هو سلعة خطيرة بخصوصيتها، وخاصة بمحاذيره وعوامل الأمان المفترضة فيه، والمسؤولية العلمية والطبية حيال ذلك، والمحكومة بقوانين وأنظمة وضوابط ناظمة للمهن المرتبطة به كقطاع دوائي وطبي، أطباء وصيدلانيين ومعامل دوائية ومستودعات أدوية ومستوردين، بما في ذلك ما يضمن حقوق العاملين في هذا القطاع ويصون كرامتهم، وبما يضمن بالوقت نفسه صحة وسلامة المريض، على اعتباره ليس مستهلكاً عادياً بل مستهلك خاص يلجأ إلى سوق الدواء اضطراراً وليس ترفاً، وبموجب وصفة طبية افتراضاً!

فهل بات من الطبيعي استغلال هذا الاضطرار وتجييره لتحقيق المزيد من الأرباح، عبر المنافسة أو الترويج والدعاية، أو من خلال الاحتكار؟!

فالتطبيق الالكتروني الجديد الوافد على السوق الدوائي المحلي بواقعه الراهن من الناحية العملية يفسح مجالاً إضافياً للتنافس على نسب الربح من الدواء من خلال الدعاية والترويج، وما تمت تسميته «كودات حسم» لتحميله واستخدامه بحسب النمط الترويجي له عبر الصفحة الخاصة به!

ومع عوامل الاستغلال المنفلتة، وفي ظل غياب آليات الرقابة الجادة، ستظهر آفات التسيب والانتهازية، وصولاً إلى التضحية بأخلاقيات المهنة وضوابطها، مع تكريس سلوكيات شاذة غايتها الحصول على المزيد من الأرباح، وخاصة من خلال فسح المجال لتداول وبيع المستحضرات الطبية المزورة والمقلدة أو المهربة مجهولة المصدر، غير الأدوية والمستحضرات الطبية المقننة بالبيع بموجب وصفة طبية معتمدة وعلى مسؤولية الصيدلاني، مثل الأدوية المسكنة ببعض أصنافها وزمرها التي تصنف كمخدرات مخففة أو مركزة، أو بعض الأدوية الخاصة بالأمراض النفسية وأمراض الاكتئاب كمهدئات عصبية نفسية، وغيرها من الأصناف والزمر الدوائية ذات الخصوصية بمحاذيرها وطرق ونسب تعاطيها من قبل المرضى، وذلك تبعاً لوصفة الطبيب وبمعرفة الصيدلاني، وطبعاً كل ذلك بغاية تحقيق الربح السهل للشركة المحظية صاحبة التطبيق ومستثمرته، وعلى حساب هوامش ربح الصيدلاني بحسب ما ورد أعلاه من اشتراطات للتعاقد معها، وربما على حساب صحة المريض بالنتيجة!

تعقيبات بعض الصيادلة!

وأخيراً نختم مع ما قاله بعض الصيادلة تعقيباً على بدء العمل بالتطبيق الإلكتروني الذكي الخاص بالشركة المحظية لإيصال الأدوية:

الدوا صار ديليفري كمان مثل وجبة الشاورما والبروستد... يعني لا وصفة طبية ولا دكتور ولا صيدلاني مسؤول... هاد إذا وقفت القصة ع الأدوية العلاجية وما تجاوزتها لأصناف تانية... مع سهولة وضمان التوصيل!

ما فهمت أنو الصيدلي يدفع من جيبتو مشان يوصل الدوا للمريض... كأنو الدنيا بالمقلوب... الصيدلاني شو بيستفاد بهي العملية.. اللي بدو دواه يوصل لعندو بيدفع من جيبو... مو الصيدلي يدفعلكم!

رح تشتغل المضاربة ع سعر الدوا بين التطبيق والصيدليات... غير التخبيص بصرف الدوا والوصفات!

كل مريض بيطلب دوا وبيستخدمو خطأ برقبتكون... نحنا كتير منبه المريض... بدون ما يسأل منعرف الأخطاء والتداخلات... حتى الطبيب ما بصحح الأخطاء اللي نحنا منصححها أحياناً!

التعليم العالي... واقع محزن

أصبحت جامعة دمشق أول جامعة سورية تدخل تصنيف QS 2025 العالمي، حيث تم إدراجها ضمن أفضل 1503 جامعة على مستوى العالم.

وتصنيف QS هو تصنيف علمي بحتي يعتمد على عدة عوامل هي: السمعة الأكاديمية– الاستشهادات لكل كلية– سمعة الكلية– نتائج التوظيف– عامل التشاركية البحثية الدولية– نسبة الطلاب الدوليين والاستدامة– عامل الخريجين البارزين– عامل رواتب الأساتذة– عامل عدد الطلاب.

فهل دخول جامعة دمشق التصنيف العالمي أعلاه كاف للتباهي والتبجح؟

وكيف لها ولغيرها من الجامعات الحكومية أو الخاصة أن تحسن من ترتيبها بحسب هذا التصنيف أو غيره، وهل من الممكن تحقيق ذلك فعلاً؟!

دخول التصنيف من الباب الخلفي الضيق!

رغم أننا دخلنا التصنيف من بابه الخلفي الضيق، إلا أن الخبر أعلاه حاز على الكثير من الاهتمام، خاصة من الجهات الرسمية، مما دفعنا إلى التساؤل حول ماهيّة هذا التصنيف؟ وما العوامل التي يعتمد عليها في التصنيف؟

فقد حلت جامعة دمشق بالفئة 1201–1400 مُسجلةً 6% في السمعة الأكاديمية، 1% في الاستشهادات لكل كلية، 3,7% بعامل سمعة الكلية، أما بالنسبة لعامل نتائج التوظيف 90,2%، عامل التشاركية البحثية الدولية 18%، نسبة الطلاب الدوليين 6%، والاستدامة 1%، وعامل عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة 1%!

أما فيما يتعلق بعامل رواتب الأساتذة فقد ظن المعنيون بهذا التصنيف أن الحكومة السورية نسيت إضافة صفر، وذلك حسب تصريحات مدير مكتب التصنيف في جامعة دمشق مروان الراعي!

نتائج مخزية حقاً، فرغم دخولنا هذا التصنيف فتحقيق هكذا نتائج أمر يثير الحزن، خاصة وأن أحد العوامل الأساسية في تحقيقنا لهذه المرتبة هو تكاليف التعليم التي لا تزال متواضعة مقارنة بباقي الجامعات، رغم أنها مرتفعة بالنسبة للطالب السوري في ضوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتراجعة!

وبالنظر إلى المرتبة السابقة التي حققتها جامعة دمشق في عام 2021، حيث صنفت ضمن الفئة +1100، يتبين بأنها كانت أفضل مما هي عليه اليوم، مما يدفعنا إلى التساؤل كيف لنا أن نحافظ على صورة التعليم العالي في سورية؟

الاهتمام الرسمي من باب رفع العتب!

هذا القطاع المفصلي المهم، سواء للمواطن بصفته طالباً يسعى إلى بناء ذاته ورسم مستقبلة، أو للدولة على اعتبارها المصنع المنتج للكوادر ذات الكفاءة افتراضاً، سواء مهندسين أو أطباء أو صيادلة أو أصحاب اختصاصات علمية وأدبية أخرى، والقائمة تطول...!

هذا القطاع الذي دائماً ما عانى من مشاكل جوهرية تفاقمت، خاصة وبشكل كبير جداً، منذ عام 2011، واستمرت ككرة الثلج تكبر وتكبر وسط غياب حكومي متعمد وإهمال ممنهج، حتى وصل الحال إلى ما هو عليه اليوم من انحدار وترهل في العملية التعليمة، وهشاشة إدارية كبيرة ساهمت باستمرار نزيف الكوادر التدريسية، سواء لصالح جهات داخلية تمثلت بالقطاع الخاص، أو خارجية تكفل لها دخلاً أفضل من الأجر الذي تقدمه الجامعات الحكومية، إضافة إلى اعتكاف العديد من المدرسين الجامعيين عن التدريس في الجامعات الحكومية!

ورغم تصريحات الجهات المعنية وتباهيها بالعديد من القرارات، التي حسب تعبيرها «تمثل جهوداً حقيقية لوقف النزيف العلمي»، إلا أن هذه الجهود لم تتعدّ كونها خطوات خجولة لم تكتمل ولم تحقق الهدف منها، فكما يقال «عملنا يلي علينا من باب رفع العتب»!

في حين يتراوح راتب الأساتذة في الجامعات السورية الخاصة بين 3 إلى 12 مليون ليرة شهرياً لا يتجاوز راتب الأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية 500 ألف ليرة

التعليم العالي في ذمة الله!

نشرت صحيفة «الوطن» في آذار الماضي تقريراً سلطت فيه الضوء على اعتكاف العديد من الأساتذة الجامعيين في الكليات التطبيقية، عن التدريس بسبب تدنّي الأجور وتدنّي قيمة الساعات الإضافية، ذاكرةً الصحيفة ذاتها جهود وزارة التعليم العالي لترميم النقص الحاصل في عدد أعضاء الهيئة التدريسية ضمن تخصّصات جامعية عدة، عبر إعلان مسابقة للمدرّسين الجامعيين!

لكن وحسب ما تخبر به الأرقام والمعطيات في الجدول أدناه، والمأخوذة من المكتب المركزي للإحصاء، نلاحظ حجم النزف الهائل في عدد أعضاء الهيئة التدريسية:

العام الدراسي	دمشق	حلب	تشرين	البعث	الفرات	المجموع العام
2010-2009	3,420	1,849	2,735	1,912	286	10,202
2016-2015	2,785	1,501	2,849	1,350	728	9,213
2020-2019	2,251	1,524	2,647	1,375	314	8,111
2021-2020	2,179	1,651	2,580	1,395	398	8,203

بالنظر إلى الجدول أعلاه نستطيع تقدير حجم الكارثة التي وصل إليها القطاع التعليمي، وبتحليل بسيط لبيانات المكتب الإحصائي نلاحظ المُفارقات الفجة!

فكلية الهندسة المدنية في حلب مثلاً خسرت 40 مدرساً ببداية الأزمة، ليتضاعف هذا الرقم بين عامي 2010 و2021 ويصل إلى خسارة 66 مدرساً!

بينما في دمشق، وكمثال كلية الطب، نلاحظ أنها خسرت 100 مدرس مع بداية الأزمة، ليصل معدل الخسارة إلى 7% وسطياً!

بالنظر إلى مجموع المدرسين في جامعة دمشق بالاختصاصات كافة نلاحظ في السنوات الخمس الأخيرة وسطي انخفاض تجاوز 5%، وهنا تكمن الكارثة!

فمع ازدياد عدد طلاب التعليم العالي سنوياً بوسطي 4% وترافق هذا المعدل بنقصان عدد المدرسين الجامعيين بوسطي 2% سنوياً، نصل وفق منحنى بياني إلى جامعات كبيرة وعدد طلاب كبير، لكن لا يوجد كوادر تدريسية مؤهلة وكفأة تماماً، كالمشفى بدون أطباء!

في السياق ذاته كتبت الدكتورة في كلية الاقتصاد رشا سيروب على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك: «إن عدد أعضاء الهيئة التدريسية بحسب بيانات التعليم العالي انخفض بنسبة 20% بين عامي 2011 و2020، وعلى الرغم من هذا النقص الكبير لم يعلن إلا عن مسابقة واحدة فقط لتعيين أعضاء الهيئة التدريسية خلال السنوات العشر التي شابها الكثير من الأخطاء ...«إن الانخفاض الأكبر كان لدى فئة المدرّسين التي قاربت ربع الأعداد، إذ انخفض عدد المدرسين بنسبة 23,4% بين عامي 2011 و2020، والأرقام الأكبر لدى شريحة المعيدين التي بلغ فيها نسبة الانخفاض 26,84%»!

إذاً الجامعات الحكومية في واقعها الراهن تلعب دور المنفّر بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية الحاليين، فضلاً عن عدم قدرتها على إقناع شريحة الشباب بالتعيين فيها، والسبب الأساسي وراء ذلك هو السياسات الأجرية الهزيلة!

ففي حين يتراوح راتب الأساتذة في الجامعات السورية الخاصة بين 3 إلى 12 مليون ليرة شهرياً حسب الاختصاص، لا يتجاوز راتب الأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية 500 ألف ليرة، وفي حال إضافة طبيعة العمل يصبح 700 ألف ليرة، وفي أحسن الأحوال ولنسبة محدودة عددياً قد يتجاوز أجر بعض الأساتذة المليون ليرة!

فماذا يمكن لهذا الأجر الزهيد أن يفعل أمام

للكادر التدريسي وتباهٍ بالتصنيف المخزي!

مستلزمات الحياة التي تفرض نفسها عل هؤلاء؟!

فكأستاذ جامعي تُفرض عليك الحياة ضمن مستوى معين، يضاف إلى ذلك متطلبات الحياة والأسرة من لوازم ومأكل ومشرب ومسكن، كذلك متطلبات المهنة من ندوات ومؤتمرات ومواكبة للأحداث، كل هذا يشكل المزيد من الأعباء على كاهل الأستاذ الجامعي، فمن جهة واجبه تجاه مجتمعه وأبنائه، ومن جهة ثانية عجزه أمام تأمين مستلزمات حياته وأسرته نتيجة السياسات الأجرية التي تتبعها الحكومة، والتي كغيرها أورثت العديد من الموبقات، لذلك ربما لا نستطيع إلقاء اللوم على الأساتذة الذين ينظرون إلى الجامعات الخاصة في سبيل العيش!

من منظور آخر!

بعد أن خلصنا إلى نتيجة أثبتت فشل السياسات الحكومية، سواء السياسات الأجرية عموماً، أو السياسات الخاصة بقطاع التعليم العالي خصوصاً، وبعد أن جلت الغمامة عن واقع التعليم في جامعاتنا وما تعانيه من نقص في الكوادر، نجد أنه ومن الضروري الإضاءة على جانب إضافي وهو عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية، هذا المؤشر المهم الذي يبينه الجدول الآتي:

العام الدراسي	دمشق	حلب	تشرين	البعث	الفرات	المجموع العام
2010-2009	35	51	21	23	92	33
2015-2014	59	21	31	48	-	46
2020-2019	66	58	30	68	111	55
2021-2020	79	47	36	73	89	58

بتحليل الجدول أعلاه نلاحظ حجم الفجوة الكبيرة والمتنامية ما بين عدد أعضاء الهيئة التدريسية وعدد الطلاب، والتي خلقت نسباً كبيرة لها تأثيرات سلبية على حسن سير العملية التعليمة وجودتها، ولها كذلك وزنها كعامل أساسي في العديد من التصنيفات العالمية!

فكيف يمكن رفع تصنيف الجامعات ونسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة كبير؟

وكيف يمكن ضمان جودة العملية التعليمة وهذه النسبة بتزايد مستمر؟

ففي سياق الموضوع وعند تحليلنا لبعض بيانات الكليات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء نجد على سبيل المثال أن وسطي عدد الطلاب للهيئة التدريسية في كلية الحقوق في جامعتي حلب ودمشق في آخر 5 سنوات بلغ 169 طالباً لكل أستاذ!

ووسطي عدد طلاب كلية الحقوق في جامعة دمشق للهيئة التدريسية في آخر ثلاث سنوات فقط بلغ 193 طالباً لكل أستاذ، وهذه أرقام هائلة!

أما بقية الكليات الأدبية، ونتيجة الكم الهائل من الطلاب فإن معظمهم لا يذهبون إلى كلياتهم، ويكتفون بالمحاضرات المكتوبة!

ليس هذا فقط، بل لاحظنا وجود تفاوت كبير في عدد الطلاب لكل عضو من الهيئة التدريسية لذات الاختصاصات في فروع الجامعة المختلفة!

فمثلاً في جامعة دمشق يوجد استاذ هندسة مدنية واحد لما يعادل 37 طالباً، في حين في جامعة الفرات لدينا أستاذ واحد لكل 255 طالباً، مما ينعكس سلباً على جودة العملية التعليمية بين محافظة وأخرى!

كذلك كلية العلوم في جامعة تشرين يوجد مدرس لكل 22 طالباً، بينما في دمشق مدرس لكل 100 طالب، أما في جامعة الفرات مدرس لكل 246 طالباً!

كذلك الأمر بالنسبة للهندسة المعلوماتية في جامعة حلب حيث يوجد أستاذ لكل 30 طالباً، أما في دمشق فلدينا أستاذ لكل 113 طالباً!

إضافة إلى وجود العديد من الفروع دون وجود كادر هيئة تدريسية، ككلية الصيدلية في جامعة الفرات!

وفي مثل هذه الحالة يفرض على الأستاذ الإعطاء في فرعين من فروع الجامعة الأم، كالكثير من مدرسي الهندسة الميكانيكية الذين وجب عليهم إعطاء بعض المقررات في دمشق وفي السويداء!

أو نلاحظ أن الأستاذ يعطي المادة في أكثر من كلية، كمعظم أساتذة الاقتصاد الذين ساهموا بإعطاء مقررات في كلية العلوم السياسية وهكذا...!

كل هذا الاستنزاف للكادر التدريسي، المستنزف فعلياً ولقاء أجر زهيد، أثر بشكل مباشر وسلبي على جودة العملية التعليمة، وعلى قدرة المدرس على الاستمرار والعطاء!

والمشين أن الحكومة وبعد ما أورثته قراراتها من كوارث طالت عماد المجتمع، تصر على التنصل من مسؤوليتها أمام المواطن السوري عامة، وأساتذة الجامعات خاصة، تاركة إياهم عمداً ليواجهوا قدرهم المحتوم، بالعيش على الكفاف ودونه غالباً!

آلية تعويض متهالكة!

بالنظر إلى آلية تعويض الكادر التدريسي، فإنها تأتي بشكل أساسي من خرّيجي الدراسات العليا، المتناقص عددهم مقارنةً بعدد الطلاب المستجدين، حسب الجدول أدناه لمجموع أعداد الطلاب في جميع الجامعات الحكومية:

العام الدراسي	المجموع	
	طلاب دراسات	خريجون
2012	20596	4764
2015	24409	3893
2020	28240	5128
2021	31111	4567

يعطينا الجدول أعلاه ثلاثة مؤشرات هامة، الأول يتمحور حول الفرق الكبير بين عدد الطلاب المستجدين وعدد الطلاب الخريجين، وهنا نتساءل هذا الفرق الكبير أين يختفي؟ هل هدف الطلاب المستجدين الذين التحقوا بالدراسات العليا هو إكمال مسيرتهم الأكاديمية، أم هناك دوافع أخرى؟؟

أما عن المؤشر الثاني والأكثر أهمية فهو زيادة عدد الخريجين، والذي يدفعنا للتساؤل لماذا لا يتم استقطابهم وتوظيفهم لترميم النقص الكبير في أعداد الهيئة التدريسية؟

فهل تنوي الجهات المعنية المضي قدماً بسياساتها الترميمية القاصرة وصولاً إلى استيراد مدرسين لجامعاتنا؟ أم إنها عاجزة عن استقطاب كفاءاتنا الوطنية؟!

المؤشر الثالث اللافت هو انخفاض عدد الخريجين في السنتين الأخيرتين، والذي من المحتمل أن يستمر بالانخفاض، عندها فعلاً سنفقد فرصتنا الوحيدة في ترميم الفجوة الكبيرة، خاصة في جامعتي دمشق وتشرين! فأين الحكومة من كل هذه الأرقام والنتائج...؟!

كلية العلوم في جامعة تشرين يوجد مدرس لكل 22 طالباً بينما في دمشق مدرس لكل 100 طالب أما في جامعة الفرات مدرس لكل 246 طالباً

قرارات حكومية ضرت أكثر ممّا نفعت!

معظم القرارات الحكومية كانت بمثابة العصا على كاهل القطاع التعليمي، وكأن الحكومة تتقصد اتباع منهجية مقوضة لهذا القطاع في سبيل إنهائه، حاله حال جميع قطاعات الدولة الأخرى سواء الإنتاجية كالزراعي والصناعي، أو الخدمية كالكهرباء والاتصالات وغيرها! لماذا وما الهدف؟ الجواب في عهدة المعنين!

لكن هنا في هذه الفقرة نود التنويه إلى أكثر القرارات تأثيراً خلال العامين الماضيين!

فعند ذكر عام 2022 نتذكر جميعاً المرسوم التشريعي الذي ينص على رفع سنّ التقاعد لكوادر الجامعات والهيئات التدريسية إلى 70 عاماً، مع تمديد التعيين للمتقاعدين في المؤسسات الحكومية لمدة خمسة أعوام، في محاولة لتعويض نقص العدد في كوادر التدريس الجامعي!

لماذا اعتبرنا هذا التعديل أكثر التعديلات تأثيراً سلبياً على العملية العلمية العليا؟

وأين تكمن خطورة هذا التعديل؟

بدايةً من الضروري أن ننوه للمراتب العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية، حيث يطلق لقب عضو هيئة تدريسية على كل من حصل على درجة الدكتوراة وتعين في الجامعات، وحسب قانون التفرغ العلمي في مادته الثانية فإن الأعمال العلمية هي التدريس، والبحث العلمي. أي إن واجبات عضو الهيئة التدريسية ليس فقط التدريس، بل أيضاً القيام بالبحث العلمي، وعليه تم وضع ثلاث مراتب لعضو الهيئة التدريسية، تبدأ من مدرس ثم أستاذ مساعد ثم أستاذ «بروفيسور عالمياً»!

ومن شروط الانتقال من مرتبة علمية إلى مرتبة أعلى أن يكون قد مضى على عضو الهيئة خمس سنوات في المرتبة الأدنى، وأن ينشر خلال السنوات الخمس «بحثين فقط»!

وفق التعديل الذي صدر، وعلى اعتبار أن وسطي أعمار معظم من يعين بمرتبة مدرس تتراوح بين 35–40 عاماً، هذا يعني أن من وصل إلى سن التقاعد «60 عاماً» عمل مدرساً لمدة لا تقل عن 20 سنة، لم يمارس خلالها واجباته في البحث العلمي التي كان يفترض ألا تقل فيه عدد الأبحاث المنشورة من قبله عن 8 أبحاث، وكان يفترض أن يكون قد وصل إلى مرتبة بروفيسور!

إذاً وبهذا التعديل البسيط تخلت وزارة التعليم العالي عن مهمة البحث العلمي، وهو ما يتناقض مع جميع الأعراف الأكاديمية في الجامعات العريقة، التي عادة ما تتخلى عن عضو الهيئة التدريسية، وترفض التعاقد مع كل من لم يقم بمهامه وواجباته في البحث العلمي!

كما أن إغفال ضرورة قيام عضو الهيئة التدريسية بواجبه في البحث العلمي يعزز تراجع تصنيف الجامعات على المدى الطويل، وبهذا فإن رفع سن التقاعد ليس إلا تجاوزاً لكل الأعراف الأكاديمية، التي تسعى جميع جامعات العالم جاهدة إلى الصرامة في تطبيقها حفاظاً على سمعتها في نشر العلم والمعرفة والابتكار!

من ناحية ثانية من غير المنطقي أن يدخل أستاذ جامعي بعمر 70 عاماً إلى مدرج يضم 600 طالب وطالبة، في ظروف وأدوات تعليم لا تخدمه!

فهل هناك استنزاف أكثر من ذلك؟!

وهل رفع سن التقاعد لأعضاء الهيئة التدريسية هو الحل؟

أليس من الأجدى معالجة الأسباب وليس النتائج؟

فعلى الحكومة أن تفكر بشكل أعمق لترى لماذا يتسرب الأساتذة، عندها ستجد عدم الاهتمام الذي قوبل به هذا الكادر رغم دوره المهم في صناعة المستقبل!

ففي ظل الانخفاض المخيف لمستوى الأجور، وجمود التعويضات، ربما تدرك حينها أن كل هذه الجهود لم تنفع ولن تنفع!

فما الفائدة من الإعلان عن مسابقات للتعيين، أو زيادة في التعويضات، وأصل المشكلة المتمثل بالأجور الهزيلة لم يحل ولم يمنح أي اهتمام؟!

تريليون دولار جديد كل 100 يوم: واشنطن

من المعروف للجميع أن الدين العام للولايات المتحدة ينمو بسرعة. حيث ينمو الدين على الصعيدين المطلق «الزيادة في حجم الدين العام من حيث القيمة النقدية الفعلية» والنسبي «الزيادة في الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي». وفي عام 1910، كان الدين العام للولايات المتحدة يبلغ 2,7 مليار دولار، وهو رقم ضئيل بمعايير اليوم، حيث كان يمثل نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولكن عشية دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في عام 1940، بلغت أرقام الدين 50,7 مليار دولار «أي نحو 52,4% من الناتج المحلي الإجمالي». ثم في عام 1960، بلغ الدين الأمريكي 290,5 مليار دولار «نحو 54,3%»، وفي عام 1980، بلغ 900,0 مليار دولار «نحو 32,5%». وفي عام 1981، تجاوز الدين العام للولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخه حاجز التريليون دولار.

■ قاسيون

فيما يلي أحدث بيانات الدين الأمريكي: في عام 2022، بلغ الدين العام 31 تريليون دولار. وفي نهاية العام الماضي، وصل إلى 34 تريليون دولار «نحو 129% من الناتج المحلي الإجمالي». أما في الوقت الحالي، فقد بات الدين الأمريكي ينمو بمعدل تريليون دولار كل 100 يوم. ووفقاً لتوقعات مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي، إذا استمرت السياسات الحالية، فإن الدين العام للولايات المتحدة سينمو بمعدل يزيد مرتين عن نمو اقتصادها، وسيصل إلى 200% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050!

خدمة الدين: أكثر من تريليون دولار!

بطبيعة الأحوال يجب على أجهزة الدولة الأمريكية خدمة هذا الدين، وهذه الخدمة «دفع الفوائد، تكاليف خدمة الدين» تتم على حساب الميزانية الفيدرالية. للتبسيط يمكننا أن نشرح الفكرة على الشكل التالي: عندما تحتاج الحكومة الأمريكية إلى أموال تتجاوز إيراداتها «مثل الضرائب وغيرها من مصادر الدخل»، فإنها تقترض عن طريق إصدار سندات وأدوات دين أخرى. يشتري المستثمرون «مثل الأفراد، والشركات، والحكومات الأجنبية» هذه السندات، مما يتيح للحكومة الحصول على الأموال اللازمة. ومقابل هذه القروض، تلتزم الحكومة بدفع فائدة سنوية للمستثمرين الذين اشتروا السندات. وهذه الفوائد هي تكلفة اقتراض الأموال وتسمى «مصروفات الفائدة» أو «تكاليف خدمة الدين». ويعتبر دفع الفوائد على الدين أولوية بالنسبة للحكومة لأنها تحتاج إلى الحفاظ على «مصداقيتها» في الأسواق المالية، فإذا فشلت الحكومة الأمريكية في دفع الفوائد، سيتعرض تصنيفها الائتماني للخطر، مما يزيد من تكاليف الاقتراض في المستقبل. ومع زيادة حجم الدين العام الأمريكي وارتفاع معدلات الفائدة، تزداد مصروفات الفائدة. وهذا يعني ببساطة أن جزءاً أكبر من الميزانية الفيدرالية بات يجب أن يُخصص لخدمة الدين، مما يترك مواردا أقل للإنفاق الحكومي على المسائل الأخرى.

في المجال الاقتصادي والمالي كما في المجالات الرئيسية الأخرى يبقى للولايات المتحدة الاختيار بين السيئ والأسوأ

في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كانت نفقات الميزانية لخدمة الدين العام تبلغ 5–6 مليارات دولار سنوياً. وفي بداية السبعينات والثمانينات، تجاوزت 100 مليار دولار. ثم في نهاية التسعينات وبداية الألفية، تجاوزت 300 مليار دولار. وفي نهاية العقد الماضي، تجاوزت مبلغ 500 مليار دولار. وأخيراً، مع دخول عام 2024، تجاوزت التريليون دولار. ووفقاً لتقديرات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، من المتوقع أن تصل مصروفات الفائدة في الميزانية الفيدرالية إلى 1,059 تريليون دولار هذا العام، أي 1,6 ضعف مصروفات الفائدة في عام 2023 «659 مليار دولار».

أسعار الفائدة على السندات تصل إلى 3,3% وسطياً

تعتمد نفقات الميزانية الأمريكية لخدمة الدين العام ليس فقط على حجم الدين، بل أيضاً على أسعار الفائدة على السندات المالية التي تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية. وهذه بدورها تعتمد على سعر الفائدة الرئيسي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وكما نعلم، فإن سعر الفائدة الرئيسي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي يتقلب بشدة: في ذروة الأزمة المالية 2007–2009، تم تخفيضه إلى 0–0,25%. وظل عند هذا المستوى حتى تشرين الأول 2014. ويسمي الاحتياطي الفيدرالي هذه السياسة بـ«التيسير الكمي».

ثم بدأ تشديد السياسة النقدية بحذر شديد، حيث ارتفع السعر إلى 2,50% في نهاية العقد الماضي. ثم بدأت جولة جديدة من «التيسير»، التي كانت محفزة بشكل أساسي بجائحة كورونا التي عززت من شلل الاقتصاد. وفي ربيع عام 2020، انخفض السعر مرة أخرى إلى ما يقارب الصفر. ثم في ربيع عام 2022، بدأت جولة جديدة من التشديد، وفي حزيران من العام الماضي، ارتفع السعر إلى 5,50%. منذ ذلك الحين، عقدت لجنة العمليات في السوق المفتوحة بالاحتياطي الفيدرالي عدة اجتماعات واتخذت قرارات بشأن سعر الفائدة الرئيسي، وأبقته عند 5,50% بحجة أن تخفيض السعر غير ممكن نظراً لأنه لم يتم حل مشكلة التضخم.

هنا تجب الإشارة إلى أن وزارة الخزانة الأمريكية تجد صعوبة متزايدة في بيع شرائح جديدة من السندات المالية. لذلك، وحتى مع بقاء سعر الفائدة الرئيسي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ثابتاً لمدة 10 أشهر تقريباً، ارتفعت أسعار الفائدة على السندات الفيدرالية بشكل ملحوظ «من 2,1% إلى 3,3% في المتوسط».

الإنفاق على خدمة الدين أعلى من الإنفاق على الدفاع!

إن الجمع بين التصاعد السريع في الدين العام والحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى عال، والصعوبات المتزايدة في بيع سندات الخزينة، أدى إلى زيادة حادة في مصروفات الفائدة في الميزانية الفيدرالية الأمريكية.

إذا قارنا حجم مصروفات الفائدة المتوقعة في عام 2024 مع عام 2020، فإننا نجد

محكومة بالاختيار بين السيئ والأسوأ

زيادة بمقدار الضعف. وبالطبع، تنمو نفقات الميزانية الأخرى أيضاً، ولكن ليس بالسرعة ذاتها لنمو مصروفات الفائدة. وكما هو معروف، فإن النفقات الرئيسية للميزانية الفيدرالية الأمريكية هي نفقات الدفاع: في عام 2020، بلغت نفقات الدفاع 738 مليار دولار، وفي عام 2024، بلغت 886 مليار دولار، بزيادة قدرها 20%. ولكن مصروفات الفائدة خلال هذه الفترة تضاعفت! ومن الأرقام المذكورة، يتضح أن مصروفات الفائدة في ميزانية 2024 ستتجاوز نفقات الدفاع أيضاً.

وفي الآونة الأخيرة، نقلت وسائل الإعلام الأمريكية خبراً مهماً يتعلق بالميزانية الفيدرالية الأمريكية: في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية 2024 «التي بدأت في 1 تشرين الأول 2023»، بلغ صافي مدفوعات الفائدة على ديون الحكومة الفيدرالية الأمريكية للدائنين 514 مليار دولار، أي 20 مليار دولار أكثر من نفقات الدفاع في الفترة نفسها. وفي ضوء ذلك، يمكن الآن الحديث عن تجاوز مصروفات الفائدة لنفقات الدفاع ليس في المستقبل، بل في الوقت الحاضر! يقول الخبراء إنه لم يحدث شيء مثل هذا في تاريخ الولايات المتحدة من قبل. والسؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه هو: هل هذه الكارثة مؤقتة أم دائمة؟

ظروف التسعينيات لا تشبه ظروف اليوم إطلاقاً

يجادل بعض الخبراء بأنه لا داعي للقلق. ويزعمون أن المستوى العالي لمصروفات الفائدة في الميزانية الفيدرالية الأمريكية كان موجوداً بالفعل في التاريخ الحديث للولايات المتحدة. ففي الثمانينات، عندما كان رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة. في ذلك الوقت، بدأت تُنفذ سياسة اقتصادية تُعرف بـ«ريغانوميكس»، وإحدى سماتها الرئيسية كانت النمو السريع للدين العام. ففي عام 1980، بلغ الدين العام 909 مليارات دولار «32,5% من الناتج المحلي الإجمالي»، وفي عام 1990، ارتفع إلى 3,206 مليار دولار «54,2% من الناتج المحلي الإجمالي». وفي ذلك الوقت، حين كان بول فولكر على رأس مجلس الاحتياطي الفيدرالي. بدأ في زيادة سعر الفائدة الرئيسي بشكل حاد وقد تجاوز في بعض الأحيان عتبة 20%. وبالتالي، زادت مصروفات الفائدة في الميزانية الفيدرالية الأمريكية. سنوضح الأرقام النسبية للمصروفات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: في عام 1978، كانت 1,51%. وفي عام 1982، ارتفعت إلى 2,54%. وتم تحقيق أعلى مستوى في عام 1991 – 3,16%. وبعد ذلك، بدأ المؤشر في الانخفاض بشكل كبير.

لكن ما يتجاهله أصحاب هذا الرأي أن العقد الأخير من القرن العشرين كان فترة فريدة في التاريخ الحديث للولايات المتحدة. حيث انتهت الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي، وأصبحت روسيا الاتحادية – بحكم النهب الواسع الذي تعرضت له – داعماً قوياً للاقتصاد الأمريكي. وكانت رياح الليبرلة والعولمة التي بدأت تهب في جميع أنحاء العالم تدفع بالدولار الأمريكي إلى الأمام. وهذه الظروف الفريدة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بإبطاء نمو دينها العام والحفاظ على أسعار الفائدة الرئيسية عند مستويات أقل بكثير من تلك التي كانت في زمن بول فولكر. فالتسعينات كانت فعلياً «العصر الذهبي» في التاريخ الحديث للولايات المتحدة، ولن تعود مرة أخرى. لذلك، لا ينبغي توقع معجزة في انخفاض مستوى مصروفات خدمة الدين العام الأمريكي.

لا حلول في الأفق: إما السيئ وإما الأسوأ

ليس هناك شك في أن الدين العام سوف يستمر في النمو بالوتيرة نفسها. ولكن، هل يمكن أن يتمكن الاحتياطي الفيدرالي فعلاً من خفض سعر الفائدة الرئيسي إذا تم القضاء على التضخم كما يزعم؟ يجب أن نقول إن مكافحة التضخم هي مجرد «قنبلة دخانية» تخفي الأهداف الحقيقية لرفع سعر الفائدة الرئيسي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي والحفاظ عليه عند مستوى عالٍ.

لم يحدث شيء مثل هذا في تاريخ الولايات المتحدة من قبل والسؤال الطبيعي: هل هذه الكارثة مؤقتة أم دائمة؟

سعر الفائدة الرئيسي العالي سيستمر تحت أي ظروف. هو ضروري للحفاظ على الدولار الأمريكي. حيث هناك اليوم تزايد في انعدام الثقة بالدولار الأمريكي كعملة عالمية في جميع أنحاء العالم. والوسيلة الوحيدة للحفاظ على الاهتمام بالدولار، وبالتالي الحفاظ على وضعه كعملة عالمية، هي سعر الفائدة الرئيسي العالي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

في المجال الاقتصادي والمالي، كما هو الحال في المجالات الرئيسية الأخرى، يبقى للولايات المتحدة الاختيار بين السيئ والأسوأ. إما الإفلاس السيادي نتيجة لنفقات الفائدة المتزايدة بسرعة، أو انهيار الدولار كعملة عالمية. ولا تزال الولايات المتحدة ونخبتها لا تعرف ماذا تختار.

الاقتصاد العالمي راكدٌ بسبب الاقتصادات الكبرى!

الأسبوع الماضي، أصدر البنك الدولي أحدث توقعاته الاقتصادية العالمية. يعتقد خبراء الاقتصاد في البنك الدولي: أن الاقتصاد العالمي «يستقر في عام 2024، وهي المرة الأولى منذ ثلاث سنوات. لقد تجنّب الاقتصاد العالمي الركود التام في عام 2023 الذي توقعه الكثيرون، وهو الآن يحقق «هبوطاً ناعماً». سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 2,6% في عام 2024، وهو معدل عام 2023 ذاته، وسيرتفع قليلاً إلى 2,7% العام المقبل.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

إنّ مصطلح «الهبوط الناعم» غريب بعض الشيء. فأنا أتصور أنه يعني أن الاقتصاد العالمي لم يهبط على المدرج، بل استقر على نحو خفيف. ولكن في واقع الأمر لم يحدث هبوط على الإطلاق ـ إذا كنا نعني بذلك هبوطاً، أو انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى العالم. وعلى أيّ حال، باستخدام مقولة أخرى، فإن الاقتصاد العالمي في واقع الأمر «بيضة قسيس»، وهو مصطلح قديم لوصف شيء سيئ بشكل واضح وكامل، ولكن يتم وصفه من باب الأدب بأنه يتمتع بخصائص جيدة قد تعوّضه عن ذلك.

الواقع، أن العديد من الاقتصادات الكبرى، على الرغم من عدم حدوث انكماش إجمالي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى العالم، لا تزال تعاني من الركود في أفضل الأحوال، وسيظل النمو العالمي أقل بكثير من متوسط معدل ما قبل الجائحة البالغ 3,1% – على الرغم من أن هذا الرقم العالمي يشمل الهند وإندونيسيا والصين التي تشهد نمواً أسرع. وكما قال البنك الدولي: «ستظل البلدان التي تمثل مجتمعة أكثر من 80% من سكان العالم– والناتج المحلي الإجمالي العالمي– تنمو بشكل أبطأ مما كانت عليه في العقد الذي سبق كوفيد–19». والأسوأ من ذلك، «من المتوقع أن يظل واحد من كل أربعة اقتصادات نامية أكثر فقراً مما كان عليه عشية الجائحة في عام 2019. وهذه النسبة أعلى بمرتين بالنسبة للدول التي تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالصراع». ويخلص خبراء الاقتصاد في البنك الدولي إلى أن «فجوة الدخل بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة من المقرر أن تتسع فيما يقرب من نصف الاقتصادات النامية خلال الفترة 2020–2024».

لكن عندما نتعمق في معدلات النمو في كل من الاقتصادات الكبرى، يبدو مصطلح «الهبوط الناعم» غير مناسب أكثر. خذ على سبيل المثال: اقتصاد الولايات المتحدة، وهو الأفضل أداءً بين أكبر سبعة اقتصادات رأسمالية. بعد عام التعافي «المثير» في 2021 في أعقاب الركود الناجم عن الجائحة في 2020، كان هناك في الواقع «ركود فني»، أي انكماش ربعين سنويين متتاليين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ثم شهد عام 2023 نمواً متواضعاً، بدا أنه تسارع في النصف الثاني. ومع ذلك، كان هناك تباطؤ كبير في الربع الأول من هذا العام، مع توسع الاقتصاد الأمريكي بأبطأ معدل له منذ الركود في أوائل عام 2022.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن التوقعات المختلفة لارتفاع النمو على أساس ربع سنوي في الربع الحالي «الربع الثاني من عام 2024» تتراوح بين 0,4% و0,5%. وهذا ينطبق على الولايات المتحدة. وكان الأداء أسوأ كثيراً في اقتصادات مجموعة السبع الأخرى. وكانت منطقة اليورو ككل في حالة إنهاك تام بحلول عام 2023. أمّا بالنسبة لليابان، فمن الواضح أنها لم تحقق «الهبوط الناعم». ولن نُغفِل كندا، أصغر اقتصاد في مجموعة السبع، والتي ظل اقتصادها راكداً في النصف الأخير من عام 2023. وتجد القصة نفسها في أستراليا والسويد وهولندا. أما بالنسبة للاقتصاد البريطاني، فهو الأسوأ أداءً بين اقتصادات مجموعة الدول السبع الكبرى، حتى أنه ينافس الاقتصاد الإيطالي من حيث السوء.

ارتفعت الأسعار في المتوسط بنسبة 20% منذ نهاية الوباء وتباطأ معدل هذا الارتفاع حتى عام 2023

الموازن العالمي هم الاقتصادات الناشئة

على النقيض من ذلك، تؤدي بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة بشكل جيد. من بين ما يسمى مجموعة البريكس، تنمو الهند بنسبة 6% سنوياً، والصين بنسبة 5% سنوياً، والاقتصاد الروسي بنسبة 3% سنوياً. لكنّ البرازيل تتقدم ببطء بنسبة تقل عن 1% بينما تعاني جنوب إفريقيا من الركود. والعديد من الاقتصادات الأخرى الأفقر والأصغر فيما يسمى بالجنوب العالمي تعاني من ضائقة عميقة.

ما تكشفه أحدث البيانات، هو أن الاقتصادات الكبرى لا تزال فيما أسميته الكساد الطويل، أي بعد كل ركود أو انكماش، يتبع ذلك مسار أدنى لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – لم تتم استعادة الاتجاه السابق. لم تتم العودة إلى معدل النمو الاتجاهي قبل الأزمة المالية العالمية والركود العظيم. وانخفض مسار النمو بشكل أكبر بعد ركود الوباء في عام 2020. لا تزال كندا أقل بنسبة 9% عن اتجاه ما قبل الأزمة المالية العالمية، ومنطقة اليورو أقل بنسبة 15%، والمملكة المتحدة أقل بنسبة 17%، وحتى الولايات المتحدة لا تزال أقل بنسبة 9%.

وإذا تعمقنا في منطقة اليورو ذاتها، فسوف ندرك الصورة الكاملة لكارثة الاقتصاد الألماني، الذي كان في السابق القوة الصناعية الكبرى في أوروبا. فمنذ عام 2021، شهدنا خمسة أرباع من أصل 12 ربعاً من الانكماش، وربعاً واحداً فقط كان أعلى من 1%، وهذا أداء أسوأ من أداء اليابان الراكد بشكل دائم. لم يحقق نشاط قطاع التصنيع في ألمانيا هبوطاً ناعماً. ولا حتى «بيضة قسيس». بل إنه انهيار كامل، يعود تقريباً إلى فترة جائحة عام 2020.

لا عجب أن الأجور الحقيقية للعمال الألمان انخفضت بشكل حاد في السنوات الأربع الماضية – بنسبة مذهلة بلغت 6% منذ نهاية الوباء في عام 2020، على الرغم من التعافي المتواضع في النصف الأخير من عام 2023. ولا عجب أن الأحزاب «اليمينية المتشددة» في ألمانيا حققت أداءً جيداً في الانتخابات الأوروبية الأخيرة.

تبدو معدلات التضخم في الاقتصادات الكبرى ثابتة، فقد ارتفعت الأسعار في المتوسط بنسبة 20% منذ نهاية الوباء. وتباطأ معدل هذا الارتفاع حتى عام 2023. ولكنّ المعدلات لم تعد تنخفض الآن، وفي بعض البلدان، بدأت ترتفع مرة أخرى. ولا يزال معدل التضخم في منطقة اليورو أعلى من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%، والواقع أنه ارتفع في مايو/أيار إلى 2,6% على أساس سنوي. كما ارتفع التضخم الأساسي «الذي يستبعد الغذاء والطاقة» إلى 2,9% على أساس سنوي، والواقع، أن البنك المركزي الأوروبي رفع توقعاته للتضخم السنوي لعام 2024 إلى 2,5% وللعام المقبل إلى 2,2%. ولا يرى البنك المركزي الأوروبي أن هدفه للتضخم البالغ 2% سيتحقق قبل عام 2026!

الواقع، أن معدل البطالة المنخفض والنمو الصافي في الوظائف في الولايات المتحدة يُقال الكثير عنه. رسمياً، أضاف الاقتصاد الأمريكي 272 ألف وظيفة في مايو/أيار 2024، وهو أعلى رقم في خمسة أشهر. لكن معدل البطالة ارتفع إلى 4% في مايو/أيار. وكل الارتفاع الصافي في الوظائف يأتي من العمل بدوام جزئي. فقد ارتفعت الوظائف بدوام جزئي بمقدار 286 ألف وظيفة في مايو/أيار، لكن الوظائف بدوام كامل انخفضت بمقدار 625 ألف وظيفة. والواقع، أن الوظائف بدوام كامل تقلصت في الأشهر الاثني عشر الماضية بنحو 1,1 مليون وظيفة، في حين ارتفعت الوظائف بدوام جزئي بنحو 1,5 مليون وظيفة. وبعد أخذ التضخم في الاعتبار، لا تزال الأرباح الأسبوعية الحقيقية أقل بنحو 7% عن مستواها قبل أربع سنوات، وظلت ثابتة في العام الماضي. ونتيجة لهذا، بلغ عدد الأمريكيين الذين يقومون بوظائف متعددة 8,4 ملايين في مايو/أيار، بزيادة قدرها 3 ملايين منذ عام 2020.

مَن هم «صنّاع التاريخ»؟ دور الفرد والجماهير...

يمكن فهم دور الشخصيات التاريخية التي تبرز على مسرح التاريخ ونشاطاتها على أنها حصيلة مشتركة لتفاعل الضرورة والمصادفة في التاريخ. هذه الفكرة كانت محور مراجعة نظرية نُشرت في مجلة «الفكر النقدي الأممي» أواخر العام 2019، بقلم باحثين مختصين بدراسة الماركسية في كل من جامعة الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية «بكين»، وجامعة «فوجو» الصينية.

■ إعداد: ناجي النابلسي

هدفت المراجعة النظرية المذكورة، التي كتبها إنفو تشينغ وجيهوا جان، إلى فهم ديالكتيكي للعلاقة بين «الأبطال» و«العصور» في التاريخ، تحت عنوان «تأويل مادي تاريخي جديد لدور الشخصيات التاريخية: بصدد مفهوم «صناع التاريخ» بمعنى واسع». وفيما يلي عرض لبعض الأفكار التي وردت فيها «بتصرّف».

ما هو التاريخ؟

يمكن التمييز بين «التاريخ الموضوعي» و«التاريخ المكتوب». فالأول هو العملية الموضوعية لتطور المجتمع البشري، أما الثاني فهو تسجيل ودراسة الأول. و«التاريخ» الذي نقصده عندما نتكلم عن «صُنّاع التاريخ» إنما هو التاريخ الموضوعي، وفيما يتعلق بتأريخ سير الشخصيات التاريخية، يمكن تقييم مدى نزاهة وعلمية «المؤرخين» بمدى اقترابهم من، أو ابتعادهم عن، تصوير التاريخ الموضوعي لتلك الشخصيات. ولكن كيف تتشكل «العملية الموضوعية» للتاريخ؟

في إحدى رسائله الشهيرة حول المادية التاريخية «إلى يوسف بلوخ، 21 أيلول 1890» يكتب فريدريك إنجلس:

«يُصنَع التاريخ بنحو تحصل معه النتيجة النهائية دائماً من تصادم كثرة من الإرادات الفردية، مع العلم أن كلاً من هذه الإرادات تصبح ما هي عليه بالفعل، وذلك من جديد بفضل طائفة من الأحوال الحياتية الخاصة. وهكذا يوجد عدد لا يحصى من القوى المتشابكة، مجموعة لا نهاية لها من متوازيات أضلاع القوى، ومن هذا التشابك تنجم قوة محصلة واحدة هي الحدث التاريخي. وهذه النتيجة يمكن اعتبارها أيضاً نتاج قوة واحدة تفعل فعلها ككل واحد، بلا وعي ولا إرادة. ذلك أنّ ما يريده امرؤٌ يلقى المعارضة من جانب أيّ امرئ آخر، وتكون النتيجة النهائية ظهور شيء لَم يرغب فيه أحد. وعلى هذا النحو يسير التاريخ، كما سار حتى الآن، أشبه بتطور طبيعي، ويخضع، من حيث جوهر الأمر، لنفس قوانين الحركة. ومن هذا الواقع، وهو أن إرادات مختلف الأفراد الذين يريد كل منهم ما تدفعه إليه بنيته الجسدية والظروف الخارجية، أي الاقتصادية في آخر المطاف «أو ظروفه الخاصة الشخصية أو الاجتماعية العامة» – إن هذه الإرادات لا تبلغ ما تريده، بل تتمازج في شيء وسط، في قوة محصلة مشتركة واحدة. من هذا، لا يجوز مع ذلك الاستنتاج أن هذه الإرادات تساوي صفراً. بل بالعكس، فإن كل إرادة تشترك بنصيب لها في القوة المحصلة وتكون جزءاً منها».

إنّ إرادات فردية وقوى متنازعة لا تعد ولا تحصى، تكون مختلفةً ليس في اتجاهات حركتها فحسب، بل وفي قوّتها أيضاً. ورغم أنّ كلاً منها تساهم بالمحصلة النهائية، فإنّ تلك التي لها قوة نسبية أكبر يكون لها بالفعل التأثير الأعظم. ومن هنا تَكتسبُ أهميتَها المساهماتُ المميزة للشخصيات التاريخية في صناعة التاريخ.

وفي أثناء العملية تكتنف المصادفاتُ تشكيلَ وحركةَ الحصيلة التاريخية، ولذلك لا يسير التاريخ بخط سلس انسيابي، بل في «حركة ترتقي من أدنى إلى أعلى، تشقّ طريقها عبر كل الحركات المتعرّجة والنكسات المؤقتة» – «إنجلس، لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية».

وفي فترات تاريخية معيّنة، عندما تتفوق القوى الرجعية على القوى التقدمية، فإنّ العملية الموضوعية للتاريخ تبدي هبوطاً مؤقتاً ضدّ الاتجاه العام «المَيل» التقدّمي طويل المدى للتطور الاجتماعي، ويتخذ سير التاريخ في مثل تلك الفترات على الأرجح طابعاً متعرّجاً «زكزاك». فالتغيرات التاريخية يجب اعتبارها حصيلةً للصراعات والتسويات بين التقدميين والرجعيين – بما فيهم عدد لا يحصى من القوى والشخصيات التاريخية والناس العاديين أيضاً.

هل الجماهير «الصانعة الوحيدة» للتاريخ؟

في حين ينزلق بعض الباحثين إلى خلاصة تجريدية تحكم بالمطلق بأنّ «الجماهير هي الصانع الوحيد للتاريخ»، غير أنّ الأصح توسيع معنى مقولة «صانع التاريخ» لتأخذ بالاعتبار الدور الذي لا يمكن إنكاره للأفراد البارزين الذين يغتنمون الفرص التاريخية المؤاتية، من سياسيين وقادة وعقول كبيرة وعلماء وفنانين...إلخ، حيث يلعبون دوراً في التاريخ لا يمكن اختزاله تفسيرياً في مقولة «الجماهير»، مع الانتباه إلى أهمية عدم التغاضي بالمقابل عن حقيقة أنّ القوى الضخمة التي تصنع تاريخ التطور المادي والاقتصادي والسياسي والفكري والروحي والثقافي والعلمي...إلخ، لا شكّ في أنها مشتقة في نهاية المطاف من الجماهير سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

عندما تتجاهل شخصية تاريخية شروط زمانها المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو أكثر من واحدة من هذه المستويات معاً فإنها تُمنَى بالفشل والهزيمة عاجلاً أم آجلاً

الصدفة والضرورة في صناعة التاريخ

على الرغم من كون نشاطات الشخصيات التاريخية يمكن أن تكون تقدمية أو رجعية، غير أنّ الناس لا يستطيعون جعل صناعة التاريخ على هواهم ورغبتهم، بل فقط ضمن الحدود التي تسمح لهم بها الظروف الموضوعية. وهذه الأخيرة تحتوي على ضرورات ومصادفات. وصعود أو بروز شخصيات تاريخية معيّنة على مسرح التاريخ، وأفعالهم وتصرفاتهم، حصيلةٌ للتأثيرات المركّبة للحتميات والمصادفات التاريخية، علماً بأن مصادفات ظهور شخصيات تاريخية وأفعالها يمكن أن تتحوّل ديالكتيكياً إلى ضرورات تحت شروط معيّنة. كتب بليخانوف بأنّه «كانت هناك دوماً شخصيات بارزة تظهر طالما توجد الشروط والفرص التاريخية التي يمكنها تيسير أداء هذه الشخصيات لمواهبها»، ومن هنا جاء تعبير «إنّ البطل ليس سوى نتاج لعصره».

هذا ينطبق كذلك على ظهور بعض الشخصيات الرجعية في التاريخ، حيث يكون ظهورها تابعاً للميل التاريخي العام في ظل ظروف تاريخية محدّدة، كما علّق ماركس مثلاً على ظهور نابليون الثالث: «كيف أنّ الصراع الطبقي في فرنسا خلق ظروفاً وعلاقات جعلت شخصاً عاديّ المقدرات، وغريب الأطوار على نحو مضحك، يلعب دور البطل».

إنّ أفعال وتصرفات الشخصيات التاريخية مقيدة بالشروط التاريخية والاجتماعية. بمعنى أنّ الضرورة التاريخية سوف تنعكس بالتأكيد عليهم بطرقٍ شتى، فهناك «محدودية تاريخية» لأيّ شخصية تاريخية مهما عظمت. هناك تعبير دارج يقول «العصور تصنع الأبطال» وتعبير آخر يقول «الأبطال يصنعون العصور». التعبيران كلاهما صحيحان في إطار تفسير معيّن لمعنى «العصور». فالقول الأول صحيح باعتبار المقصود بالعصور الظروف الاجتماعية والتاريخية على المستوى الكلّي، والقول الثاني صحيح باعتبار المقصود بالعصور الشروط الخاصة التي يصنعها الأبطال على مستوى جزئي، والتي تمهد الطريق لكي تتم التغييرات التاريخية الضرورية ويسري مفعولها.

إنّ العوامل الشخصية يمكنها أن تلعب بأحسن الأحوال دور عنصر يعزز التطور التاريخي في ظل ظروف معينة، وبالتحديد في زمان ومكان معيّنين ضمن بنية تاريخية وعلاقات تاريخية معيّنة. وعندما تتجاهل شخصية تاريخية شروط زمانها التاريخية، أو المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو أكثر من واحدة من هذه المستويات معاً، فإنها تُمنَى بالفشل والهزيمة عاجلاً أم آجلاً.

تشومسكي – تناقضاته السياسية واتهاماته لماركس ولينين

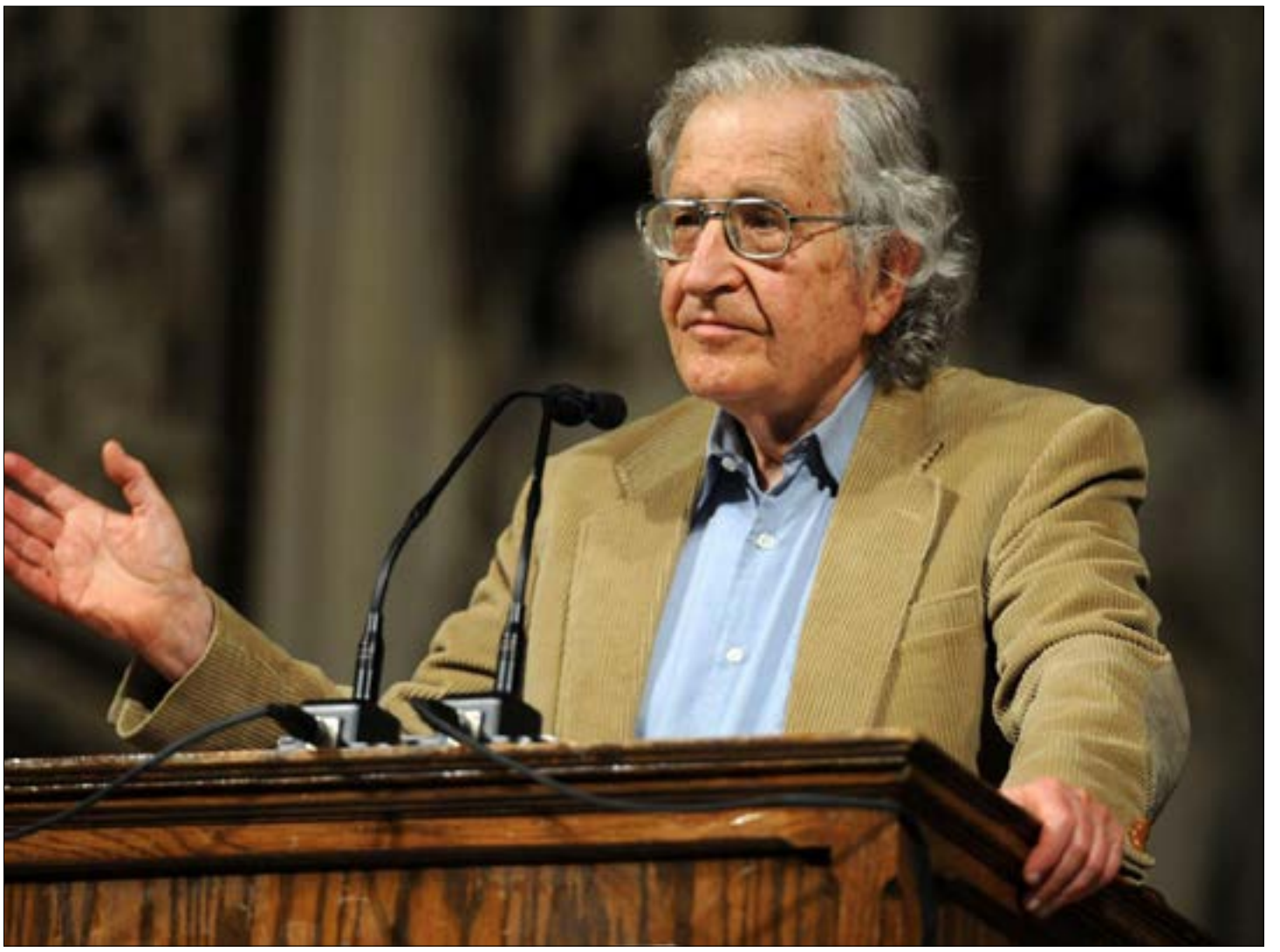

تعرّض المفكر الأمريكي وعالم اللسانيات الشهير أفرام نعوم تشومسكي «95 عاماً» لسكتة دماغية أفقدته القدرة على الكلام بحسب الأنباء الواردة خلال الأيام الماضية مع انتشار شائعات غير مؤكّدة عن وفاته. وفي ظل حرب الإبادة الصهيونية-الأمريكية الدائرة في غزة منذ 7 أكتوبر، من الطبيعي أن تنتشر في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام تذكيرات بمواقف وكتاباتِ تشومسكي بشأن القضية الفلسطينية، التي تُعتبر في مصافّ كلمات الحقّ الطبيعية التي من الواجب أن يقولها أي إنسان إذا كان لا يريد أن يُنظَر إليه على أنه فاقد الإنسانية، سواء أكان مثقفاً أم غير مثقف، يسارياً أم يمينياً... ولكن هذا لا يمنع من نظرة أشمل على مواقف تشومسكي السياسية في قضايا أخرى، والتي لا تخلو من التناقض؛ فمثلاً، قد يبدو عسيراً على الفهم، لماذا أدان تشومسكي الاحتلال الصهيوني في فلسطين بينما برّر الاحتلال الأمريكي في سورية؟!

■ د. اسامة دليقان

في البداية يجدر التذكير بأنّ تشومسكي تحدّث وكتب مرات عديدة عن القضية الفلسطينية، وعن الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة في غزة والضفة. وخلال الأشهر القليلة الماضية ما بعد «طوفان الأقصى» خرج تشومسكي في مقابلات أبدى فيها مواقف مؤيّدة بشكل صريح للمقاومة الفلسطينية واصفاً الحربَ على غزة بأنها وحشية ومتعاطفاً مع معاناتها الإنسانية، ومسمياً أطراف الصراع بمسمياتها الصحيحة: مقاومين ومحتلّين، ومقارناً بين الاحتلال النازي والاحتلال الصهيوني، وبأنّ كلًا منهما اعتاد إطلاق وصف «الإرهابيين» على المقاومة الشعبية ضدّه. وتحدث تشومسكي عن اعتداءات جنود الاحتلال والمستوطنين على الفلسطينيين العزّل وعلى النساء والأطفال حتى عندما يقاومون بالحجارة فقط، وأنها حال مستمرة يتذكرها منذ أن كان في بدايات الخمسينيّات يعيش مع زوجته «الإسرائيلية» في إحدى المستوطنات الصهيونية في فلسطين، وقال تشومسكي إنه يقرّ بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة بعد 1967.

تشومسكي مبرِّراً الاحتلال الأمريكي في سورية

«إنّه لأمرٌ معقول أنْ تحتفظ الولايات المتحدة بوجود لها من أجل ردع هجوم على المناطق الكرديّة... صحيحٌ تماماً أنّه منذ التسعينيات بشكل خاص، أغدقَ كلينتون الأسلحة على تركيا بغرض تنفيذ هجمات إجرامية شاملة ومدمّرة ضدّ السكان الكرد في جنوبي شرقي تركيا. لكنّ هذا لا يغيّر من واقع أنّ الولايات المتحدة الآن يمكنها، بوجود صفر نسبياً، أن تردع عن الأكراد في سورية هجمات قد تدمّر ذلك الجزء من سورية الذي يعمل بشكل لائق بالفعل. ولا نتوقع من قوة عظمى اتساقاً من النواحي الإنسانية، لأنّ هذه ليست هي المبادئ الموجّهة لها».

هذا ما قاله تشومسكي حرفياً بتاريخ 26 أيلول 2018، تشومسكي نفسه الذي أدان الاحتلال «الإسرائيلي» في فلسطين، لكنه وفي تناقض لا يمكن قبوله ولا تبريره، التمس الأعذار للوجود العسكري الاحتلالي لجيش بلاده في جزء من الأراضي السورية.

تشومسكي مُبرِّئاً واشنطن من صناعة «داعش»

في مقابلة بتاريخ 5 تشرين الثاني 2015، وفي جوابه عن سؤال «هل داعش وحشٌ أمريكي الصنع؟» أجاب تشومسكي: «إنّ العدوان الأمريكي كان عاملًا في صعود داعش، لكن ليس ثمّة أهلية مستَحَقّة لنظريات المؤامرة في المنطقة، والقائلة بأنّ الولايات المتحدة خطّطت لصعود هذا الوحش الاستثنائي». ليضاف هذا الموقف إلى التناقضات السياسية لدى تشومسكي التي تستحق إثارة الأسئلة حولها؛ فكيف يبرِّئ تشومسكي «الإمبراطورية»، التي لطالما انتقدها، من مسؤولية تصنيع «داعش» الإرهابي الفاشي وتمويله وتسليحه المباشر وغير المباشر، رغم الأدلة المادّية والاستدلالات المنطقية على ذلك؟

وثمّة مواقف سياسية أخرى لتشومسكي تثير إشارات الاستفهام؛ كتبنّيه روايةَ واشنطن حول اغتيال جون كينيدي وأحداث 11 أيلول... راجع مقال «برغي أحمر في الدبّابة الإمبريالية... تشومسكي مثالاً» المنشور في قاسيون بتاريخ 14 تشرين الأول 2018.

تشومسكي يتّهم ماركس بـ«تدمير الأممية»

في جلسة النقاش التي أعقبت المحاضرة الرابعة من سلسلة محاضرات تشومسكي في نيكاراغوا بأمريكا الوسطى «آذار 1986» والتي نُشرت في كتاب بعنوان «اللغة ومشكلات المعرفة – محاضرات ماناغوا»، طُرِحَ عليه السؤال التالي: «بروفسور تشومسكي، لقد قلت في إحدى محاضراتك بأنّ الماركسية والمادّية قد سدّتا الطريق أمام البحث في اللغة. هلّا علقت بالمزيد على هذا الموضوع؟».

إجابة المفكّر الكبير جاءت مخيّبةً لآمال مَن ينتظرون بعض التفاصيل العلمية الواضحة أو حتى الخطوط الأولية لنقد علميٍّ يتعلّق بموضوع السؤال. وبدلاً منْ ذلك أسهب تشومسكي في انتقاد «عبادة الفرد» مكرّراً أكثر من مرّة أنّ «ماركس ليس إلهاً». وعلى الرغم من صوابيّة انتقاد تأليه الأفراد والعظماء عموماً، وأنه علينا التفكير النقديّ والابتعاد عن الجمود العقائدي –لكن مع عدم الانقلاب إلى التحريفية بالمقابل– وبأنّ لدى أيّ إنسان أخطاؤه مهما كان عظيماً في التاريخ...إلخ – كلّ هذا نتفق فيه مع تشومسكي كمبادئ علمية، ولكن كانت في إجابة تشومسكي مشكلتان:

لماذا أدان تشومسكي الاحتلال الصهيوني في فلسطين بينما برَّرَ الاحتلال الأمريكي في سورية؟

أولاً– اتهم تشومسكي ماركس، بلا وجه حقّ وبعكس الأدلة التاريخية، بأنه «دمّر الأممية الأولى» إذْ قال عنه:

«كان في الواقع كائناً بشرياً مثل كثيرين من البشر مع عيوب خطيرة في الشخصية. على سبيل المثال، قام بتدمير الأممية الأولى لأنّ مجموعات لا تروق له من الطبقة العاملة أخذتْ تستحوذ على الأممية. حسناً، هذه كلها أسبابٌ توجب علينا الاعتراض على ماركس: لأمرين معاً؛ لبعض أفعاله الشخصية ولبعض أخطائه الفكرية. ولكن هذا يعني ببساطة أن نقول إنّ ماركس كان بَشَراً وليس إلهاً».

من المؤسف أن البروفسور تشومسكي عالي المقام في معهد MIT الأمريكي والمحاط بالهيبة والشهرة والحظوة، قد سمح لنفسه هنا بهذه السقطة الأخلاقية بتقديمه صورة كاريكاتيرية ظالمة لماركس بأنّه يمكن أن يفرّط بقضية خطيرة كبرى كوحدة الطبقة العاملة و«يدمّر الأممية» لمجرّد أهواء شخصية! إذا تركنا جانباً هذه السقطة التشومسكية بحقّ المناضل الذي ضحّى بصحّته وماله وأمنه الشخصي وأمن أسرته لاجئاً سياسياً بين عدة بلدان، وفي سبيل النضال الفكري والسياسي والتنظيمي من أجل قضية الطبقة العاملة والتحرر الإنساني – إذا تركنا هذا جانباً، نقول إنّ الاطلاع على نقاط الخلاف الأساسية التي دارت حولها الصراعات في الأممية الأولى «جمعية الشغيلة العالمية 1864–1872» بين اتجاه ماركس وإنجلس وأنصارهما من جهة، وبين اتجاهات بقية فصائل الحركة البروليتارية المتنوعة وممثليها من جهة أخرى، كفيلٌ بمعرفة ماذا جرى بالحقيقة. ولكن ما تفسير تحامل تشومسكي على ماركس في هذه النقطة؟ يكمن الجواب في أن تشومسكي نصيرٌ علنيٌ للأناركية «الفوضوية» وخاصة لأحد رموزها التاريخيين الذي لعب دوراً تخريبياً في الأممية الأولى آنذاك لدرجة أنه صار منبوذاً وتمّ طرده منها، ألا وهو ميخائيل باكونين. هذا علماً بأنّ الروح الديمقراطية البروليتارية لدى ماركس وإنجلس جعلتهما يحاولان حتى اللحظة الأخيرة منع الانشقاق في الأممية لدرجة أنّهما رغم الخلافات مع فصيل باكونين قاما بدعوة ممثل عنه لتوضيح وجهة نظره وهو ج. غليوم إلى الاجتماع السري الذي عقد في لندن بأيلول 1871، ولكنّ باكونين وأنصاره رفضوا الدعوة كاشفين عن نواياهم الحقيقية، فقاد ماركس وإنجلس الاجتماع كله تحت شعار النضال في سبيل تعزيز تنظيم الأممية الأولى وصد التيارات الانعزالية والفوضوية التي كانت قد رفضت قرارات مهمة للأممية منها انخراط الطبقة العاملة في النشاط السياسي وضرورة أن تنشئ أحزابها السياسية المستقلة!

ثانياً– في إجابته عن السؤال في تلك المحاضرة، لم يذكر تشومسكي شيئاً يوضّح ما هي مآخذه العلمية بالضبط على الماركسية بشأن أبحاث اللّغة، ولم ينبس ببنت شفة حول التاريخ الطويل من إنجازات الباحثين الماركسيين بالذات في علم اللغة واللسانيات، ولعلّ أشهرهم الذي لا يقلّ عن تشومسكي في علوّ الكعب وطول القامة، هو العالم السوفييتي الشهير ليف فيغوتسكي الذي ساهم بنظرية نشوء اللغة وتطورها بالتوازي مع أبحاثه في علم النفس والتربية... وسنتناول في مقال لاحق المشكلة الجوهرية التي انتقدها باحثون ماركسيون في نظرية تشومسكي اللغوية. أما في محاضرته المذكورة فقد اكتفى تشومسكي بالأسطر القليلة التالية بعد إسهابه في انتقاد «تأليه ماركس» واعتبر أفكار ماركس «عديمة القيمة»، أو تكاد، بالنسبة لعلم اللسانيات:

«إذا عدنا الآن إلى السؤال، بقدر ما تتم معاملة الماركسية والمادية كعقائد دينية، فإنّ ذلك يعرقل بلا شك البحث في اللغة أو في أيّ شيء آخر، تماماً بقدر ما تعرقل ذلك الالتزاماتُ اللاعقلانية الأخرى. ومن جهة أخرى، إذا حاولنا استخلاص أفكارٍ من فكر ماركس بحيث تكون لها قيمة لأبحاثنا اليوم، فلن نعثر سوى على القليل جداً، كما أعتقد، من الأفكار التي لها أيّ تأثير على الإطلاق على دراسة اللغة، ولذا فإنّ أفكار ماركس بهذا المعنى لا تعرقل ولا تسهّل هذه الدراسة».

سنتابع الحديث في مقال لاحق عن اختيار تشومسكي تأييد الفوضوية بالذات من بين ألوان اليسار، وبماذا اتّهَم لينين؟ وتحت أيّ ذريعة امتدَحَ سقوطَ الاتحاد السوفييتي؟ ولماذا لا تُشكّلُ الفوضوية في النظرية والممارسة تهديداً لمصالح الإمبريالية بل تخدمها بشكلٍ أو بآخر؟

صورة بانورامية للإقليم واتجاه التطور القادم

مع الأيام القليلة التي تلت «طوفان الأقصى» ظهر من جملة الآراء المطروحة رأيٌ مفاده، أننا أمام تغيير جذري في المنطقة، وسرعان ما سيصبح 7 أكتوبر 2023 تاريخاً مفصلياً في قراءة المشهد. فأين نقف اليوم؟ وما هي ملامح الفترة المقبلة؟

■ علاء ابوفرّاج

رفح مأزق جديد

مع بدء الحديث عن «عملية رفح» كانت حلقات مأزق «إسرائيل» والولايات المتحدة قد اكتملت، فالاجتياح الصهيوني للقطاع الذي جرى ضبطه وهندسته في واشنطن وصل بالفعل إلى طريق مسدود، فمنذ إعلان جيش الاحتلال عن دخول بري إلى القطاع، وُضعَ أمامنا هدفٌ معلن، وهو «القضاء على المقاومة في غزّة» وتغيير الواقع السياسي القائم منذ 2006، لكن هذا العنوان العريض، ورغم استخدامه في الدعاية الصهيونية – الأمريكية حتى اللحظة، إلا أنّه كان موضع شك داخل الكيان وفي واشنطن أيضاً، ومع ذلك لم يتغير الهدف المعلن طوال هذه المدّة، وإذا أردنا النظر إلى الحدث بعيداً عن هذه الدعاية، لكان واضحاً أن هدف الولايات المتحدة كان مختلفاً تماماً إذ لا يمكن التسليم بسذاجة بالأهداف المطروحة من على منابر السياسيين، فهناك دائماً أهداف عميقة غير معلنة، وهي تحديداً ما حاولت ماكينة الحرب تحقيقها خلال الشهور الماضية.

وفي رفح، كنا ندخل مرحلة مختلفة تماماً، كونها الحد الجغرافي النهائي في القطاع، فجيش الاحتلال بدأ عملياته في الشمال، وانتقل من منطقة إلى أخرى مروراً بوسط القطاع حتى جنوبه، ومع تقدمه المتعثر كانت عملية تسخين المنطقة تجري بوتيرة عالية، وهو الهدف الحقيقي من كل ذلك، وازدادت الضغوط بالجملة على دول الإقليم كافة، وخصوصاً مع اشتعال مضبوط للجبهة جنوب لبنان، وارتفاع معدل العمليات ضد القواعد الأمريكية في العراق وسورية، وبدء عمليات تحالف جديد لضرب جماعة الحوثيين في اليمن، ووصولاً إلى العملية العسكرية المضبوطة التي نفذّها الجيش الإيراني ضد «إسرائيل» في سابقة لم تشهدها المنطقة من قبل.

ماذا بعد رفح؟

مع وصول الاحتلال إلى معبر رفح ومحور فيلادلفيا، يمكننا القول: إن إمكانية زيادة مستوى التصعيد باتت محدودة، فمداه الجغرافي انتهى، ولم يعد في جعبة واشنطن إلا محاولة تثبيت أقدام جنود الاحتلال لأطول وقت ممكن، ولكن ذلك يعني تحمّل حجمٍ هائل من الخسائر العسكرية والاقتصادية، تمهيداً للخسائر السياسية القادمة، التي بدأت تفاعلاتها تظهر بالفعل مع تصدّع حكومة الحرب في «إسرائيل» واشتداد الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية.

فمنذ بدء العدوان، كان من الواضح أن الآجال الزمنية لتحقيق أهدافه العميقة محدودة، ومرهونة باستجابة دول المنطقة لكل هذه التطورات، وبالرغم من الانتقادات الشعبية الكثيرة لسلوك أنظمة هذه الدول حول عزّة، إلا أن معظمها تنبّه سريعاً إلى الهدف الأمريكي، وحاولوا على هذا الأساس احتواء الصدمة بأقل الخسائر، أملاً في تأريض تيار الفوضى، وما يعنيه من تهديد لاستقرارهم الهش، وإن كان هذا التهديد لا يزال قائماً حتى اللحظة، إلا أن مؤشرات تجاوز ذروته باتت أكثر وضوحاً.

ماذا عن التوسّع شمالاً؟

بالتزامن مع هذا كله، كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن احتمالات تسخين جبهة الكيان الشمالية، وربما البدء بعملية عسكرية كبرى ضد حزب الله في جنوب لبنان، وترافق الحديث مع تصعيد عسكري ملموس، ومع ذلك يبدو احتمال كهذا بعيداً رغم أنّه قائم، فدخول جيش الاحتلال في مواجهة مفتوحة من هذا النوع مع المقاومة اللبنانية يعني تعريض الكيان لخطر هائل، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفرق الكمي والنوعي في قدرات حزب الله بالمقارنة مع فصائل المقاومة في غزّة، ما يعني أن «إسرائيل» يمكن أن تواجه هجوماً مشابهاً للهجوم الإيراني في 13 نيسان الماضي وربما أوسع، وإن كان التصدي لبضع مئات من الصواريخ والمسيرات الإيرانية، وخلال عدد محدود من الساعات احتاج استنفاراً للقوى الغربية الأبرز بما تملكه من عتاد متطور، فالحالة الثانية تعني أن واشنطن يمكن أن تقع في حفرة كانت حضرتها للآخرين، وستحتاج حينها تخصيص إمكانيات كبيرة ستكون مسألة توفيرها شاقة، وعلى حساب جبهات أخرى مشتعلة بالفعل!

إن كان الهدف «الإسرائيلي» والأمريكي المعلن هو «إنهاء حماس» والضمني هو تفجير المنطقة، فهدف الجبهة المقابلة مركباً، إذ سعت المقاومة لمنع انتصار الكيان ونجحت في توجيه ضربات موجعة، أما الدول المحيطة فعملت على احتواء الصراع في حدود مضبوطة، والحفاظ على ما تم إنجازه في مسألة استعادة وتطوير العلاقات مع إيران، وعلى هذا الأساس يمكننا القول: إن بدأت أركان «الهجوم المضاد» تكتمل، فالأيام القادمة يمكن أن تفتح الطريق أمام توسيع التفاهمات البينية بين دول المنطقة، وتدعيم روابطها مع دول الجنوب العالمي وأقطاب العالم الصاعدة من جهة، وتفتح في الوقت نفسه الباب أمام مرحلة جديدة، عنوانها إعادة صياغة حدود العلاقة مع الولايات المتحدة، مع ما يعنيه ذلك من تراجع في نفوذ الأخيرة، وفي قدراتها على توتير الأجواء الإقليمية. ولا شك أن أبرز ملامح المرحلة القادمة ترتبط بالآثار السياسية للمعركة الأخيرة داخل فلسطين نفسها، فانتصار من هذا النوع يمكن أن يعبّد الطريق أمام إعادة ترتيب للبيت الداخلي الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار ارتفاع أوزان القوى الوطنية في مقابل انجرار القوى الأخرى إلى المستنقع الأمريكي، ما يفرض عليها تحمّل خسائر قد تنهي الجزء الأكبر من دورها السياسي في المرحلة القادمة.

قضايا الشرق

الكُتلة الحرجة!

الظواهر السياسية كغيرها من الظواهر، تشهد انقلابات نوعية، تشبه لحظة انقلاب وتحوّلَ الماء إلى بخار عند درجة حرارة محددة! لكن المشكلة تبقى في كيفية قياس ارتفاع «درجة حرارة» الظواهر المعقدة، فإن كان وضع ميزان حرارة داخل الماء كافياً لتحديد مستوى التراكم الحالي في تلك اللحظة، فلا بد من وجود «ميزان» لقياس التراكمات في عملية التحولات السياسية، وتحديد «كتلتها الحرجة».

المسألة كما تبدو أشد تعقيداً، كوننا نناقش ظاهرة أكثر تركيباً بعدد كبير جداً من المتغيرات، ومع ذلك تظل قضية كشف المعادلة مسألة راهنة، وملحّة.

فإذا ما أخذنا مثالاً بسيطاً على ذلك، يكون التراجع الأمريكي عملية تراكمية تصل في نهاية المطاف إلى «كتلة حرجة» ويبدأ حينها التحول، الذي من المفترض أن ينهي الأحادية القطبية، وينقلنا إلى مستوى جديد تتوازن فيه قوى أقطاب مختلفة.

ومن هنا يُنظر لأحداث في بقاع مختلفة من الأرض على أنّها تُراكمُ في «كميّةَ التراجع الأمريكي»، لا يجب تضخيمها بالطبع، ولكن وفي الوقت نفسه لا يصح إهمالها! وكل حدث من هذه الأحداث يمكن النظر إليه من زاويتين، الأولى: بوصفه دليلاً جديداً على عملية التراجع الجارية، والثانية: بوصفه مؤشراً على المستوى الذي بلغه هذا التراكم.

ففي النيجر كانت نتيجة المفاوضات بين الحكومة الانقلابية الجديدة والولايات المتحدة حدثاً يمكن دراسته، فالمفاوضات التي حاولت واشنطن من خلالها ضمان بقاء قواتها ضمن منطقة استراتيجية في إفريقيا فشلت وانتهت بطرد القوات الأمريكية وخسارة واحدة من أهم قواعدها الجوية خارج الولايات المتحدة، الحدث يبرهن بحد ذاته أن التراجع مستمر، وتجري ترجمته على أرض الواقع، ولكنّه من جهة ثانية يتحوّل إلى توثيق لوزن الولايات المتحدة في لحظة محددة ومكان محدد.

قد تبدو الأمثلة من مناطق مختلفة متباينة أحياناً، لكن استخلاص المتوسط منها جمعياً من شأنه أن يقدّم تقديراً صحيحاً لاتجاه المنحنى العام، ويعطي على هذا الأساس قدرة كبيرة على التنبؤ بمآلات الأحداث المشابهة.

تُحوّل نظرة كهذه مقولة «التراجع الأمريكي» إلى إطار حيوي متحرك، وتنهي النظر إليه ككتلة صماء، فهو عملية جارية ومستمرة، ويمكن من خلال دراستها الانتقال من مراقبتها إلى التأثير الواعي فيها، عبر زيادة التراكمات الكمية، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من زيادة في التسارع، هذه المسألة قائمة بالفعل، بل وتجري ضمن جملة من العمليات المدروسة والمنسّقة، فأقطاب العالم الجديد الأساسية لا تراقب فحسب، بل تنخرط في إحراز تقدّم أين ما أمكن ذلك، ومهما بدا صغيراً وغير مؤثر!

ملاحظة: الكُتلة، كتلتها، كتلة. أم النقطة الحرجة أدق علمياً؟

بوتين في كوريا وفيتنام.. وهنا أيضاً توجد جبهة يا أمريكا!

بينما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية- مضطرةً- التركيز على جبهة واحدة في صراعها مع القوى المقابلة والصاعدة في الميزان الدولي؛ لا يبدو أن روسيا والصين تناوران من موقع ومعيار الخصوم الدوليين نفسه في الغرب عموماً. فالمراقب للسلوك الروسي في إدارة الصراع العالمي يلاحظ أنّه ينطوي على تذكير واشنطن على الدوام بأن المعركة أكبر من جبهة وأحدة، وأنّ هنالك جبهات متعدّدة ينبغي العمل عليها... لهذا هدف بالتأكيد، ما هو؟

■ أحمد علي

بوتين في كوريا وفيتنام

خلال الشهر الجاري، وبعد عودته من الصين، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارتين بارزتين إلى كل من كوريا الشمالية وفيتنام. وقبل الدخول في تفاصيل الزيارتين وأهدافهما المحتملة وردود الأفعال عليهما، ينبغي تثبيت فكرة عامة أساسّية؛ هاتان الزيارتان تأتيان بسياق تحولات استراتيجية في السياسة الخارجية الروسية، إذ أعلنت موسكو عزّمها تسليح أطراف ثانية ترى في الدول الغربية عدواً لها، وتتسق الزيارتان مع مساعٍ روسية لتثبيت أقدامها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في ظلّ التغيرات الجيوسياسية العالمية الجديدة.

وفي الحقيقة، كان من اللافت طرح الرئيس الروسي بوتين لموضوعة الدفاع المشترك عقب زيارته لكوريا الشمالية، وذلك بسياق الحديث عن تعاون استراتيجي شامل. ورغم أن الاتفاق بين البلدين لم ينشر، إلّا أن هذا الحديث يحمل أهميّة عالية في توازنات دوليّة كالتي نعيشها اليوم. وفي فيتنام، كان الحديث شبيهاً إلى حدّ ما. في الزيارتين تحدثت الأطراف عن تعاون بمجالات مهمّة، مثل: الطاقة، والمجالات العسكرية، والصناعة والزراعة، وصولاً إلى تقنيات الفضاء.

التحوّل نحو الشرق

ما تقوم به روسيا حالياً في استراتيجيتها الجديدة على مستوى العالم، هو التوجه الفعلي نحو الشرق، قولاً وفعلاً، وهاتان الزيارتان لكوريا الشمالية وفيتنام بعد العودة من الصين هما مؤشر واضح على هذا. تُظهر روسيا تحولاً استراتيجياً ملموساً نحو الشرق، مركّزة على إعادة إحياء روابطها التاريخية، وتعزيز شراكات جديدة في آسيا والمحيط الهادئ. وهذه الاستراتيجية ليست مجرد رد فعل على التحديّات الحالية مع الخصوم الغربيين، بل هي جزء من رؤية موسكو طويلة الأمد لتأمين مكانة متقدمة في النظام العالمي الجديد، وتأمين نفسها من مخاطر المواجهة مع الغرب.

وتستند روسيا في تعزيز علاقاتها مع دول الشرق، على الروابط السابقة والتاريخ المشترك الذي أرسته الحقبة السوفييتية، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية والعسكرية والصناعية التي تقدمها هذه الشراكات. وبطبيعة الحال، ستتيح هذه التحولات لموسكو فضاءً واسعاً للحركة على الساحة الدولية، وستفتح أفقاً جديداً للتعاون طويل الأمد.

الحضور العسكري في آسيا

في سياق التحوّلات الاستراتيجية أيضاً، هنالك توجّه روسي واضح نحو تعزيز التعاون العسكري مع دول آسيا. هذا التوجّه يمثل جزءاً أساسياً من نهج موسكو لبناء نفوذها في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، خلق توازن جيوسياسي يمكن أن يربك الاستراتيجيات الأمريكية العالمية، دون الحاجة إلى استثمار مفرط من قبل روسيا في المواجهة المباشرة. التعاون العسكري يلعب دوراً محورياً في تحقيق هذه الأهداف، ويُمكّن روسيا من تعزيز حضورها العسكري، والضغط على منافسيها بشكل غير مباشر. ويتم هذا التعاون من خلال شراكات ثنائية متعدّدة تشمل التدريب المشترك، وصفقات الأسلحة، والتموضع العسكري في قواعد استراتيجية.

ردّ الفعل الغربي

أثارت زيارتا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى كوريا الشمالية وفيتنام ردود فعل عنيفة من الغرب، وعلى رأسه أمريكا، فقد قال نيد برايس، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية صراحةً: «نحن قلقون بشدة من أي تعاون عسكري بين روسيا وكوريا الشمالية، ونرى أن مثل هذه التحركات تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي». وكذلك عَبّر الاتحاد الأوروبي عن «قلقه البالغ» مؤكداً الحاجة إلى احترام العقوبات الدولية.

وفيما يخص فيتنام، أشار بيان المفوضية الأوروبية إلى أن «الاتحاد الأوروبي يتابع بقلق الزيارة الروسية إلى فيتنام، ويؤكد على أهمية الحفاظ على الاستقرار في جنوب شرق آسيا». غير أن التصريحات التي أدلى السفير الأمريكي في فيتنام، مارك كنايبر، تعكس موقف الولايات المتحدة الغاضب. فقد سلطت التصريحات الضوء على المخاوف الأمريكية من تأثيرات هذه الزيارات على «الاستقرار الإقليمي» وعلى مصالح واشنطن وحلفائها، ودار حديث السفير عن التأثير السلبي على التوازن العسكري في المنطقة، وتصاعد التوترات في جنوب شرق آسيا، وتعقّد النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي.

المقصد والهدف!

ردود الفعل الغربية العنيفة على زيارتي بوتين الأخيرة إلى كوريا الشمالية وفيتنام هي مؤشرٌ واضحٌ على أهمية الخطوات الروسية، وهذا ما يؤكّد أن التوجه الجديد يعكس رؤية بعيدة المدى لمستقبل مشترك في فضاء عالمي، يلعب الشرق دوراً رئيسياً في تحديد معالمه. وفي الطريق نحو استكمال العملية الاستراتيجية الشاقّة والطويلة، يبدو أن روسيا تضغط دوماً على الغرب وأمريكا على وجه الخصوص، عبر فتح أبواب الجبهات العديدة أمامها للقول: وهنا أيضاً توجد جبهة يا أمريكا! وهذا مفهوم وواضح المقاصد بطبيعة الحال، فروسيا بذلك تُضعف قدرات خصومها، وتشتتها أكثر ممّا هي ضعيفة ومشتّتة الآن.

الناتو استثمار مربح للولايات المتحدة

أعلن أمين عام حلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، أن أعضاء الحلف سوف يزيدون من إنفاقهم الدفاعي بنسبة 18% خلال العام الجاري، متوقعاً بذلك تحقيق 23 دولة عضواً «من أصل 32». هدف الاتفاق البالغ عمره 10 سنوات، والمتمثل بإنفاق 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع... فمن المستفيد؟

■ ملاذ سعد

اتفق أعضاء حلف الناتو خلال قمتهم في عام 2014 على تحديد نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي لصرفها على الدفاع، وخلال ذلك الحين التزمت 3 دول فقط بهذه النسبة هي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليونان، وارتفع لاحقاً قبل 5 سنوات ليشمل بالمجموع 10 دول ملتزمة، أما الآن فيتحدث ستولتنبرغ عن وصول العدد هذا العام لـ 23، بزيادة 13 دولة.

اعتبر ستولتنبرغ خلال حديثه، أن هذا الإنفاق يصب في مصلحة الأوروبيين والولايات المتحدة «لا سيما أن أغلب هذه الأموال الإضافية يُنفق في الولايات المتحدة» مشيراً إلى أنّ ثلثي مشتريات الدفاع الأوروبية تجري من شركات أمريكية.

تكشف تصريحات ستولتنبرغ عن أحد جوانب المصلحة الأمريكية لدفع أوروبا نحو العسكرة، وما يعنيه ذلك من خدمة للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، الذي ينتعش مع ارتفاع الطلب على السلاح، وهي معلومة معروفة، لكن إعلان مسؤول أوروبي ذلك، وفي هذا الإطار، يوضّح حجم تبعية حكام أوروبا للولايات المتحدة، ففي سياق مشابه كان ستولتنبرغ قد صرّح قبل أشهر في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن، أنه «علينا أن نفهم أن مساعدة أوكرانيا ليست عملاً خيرياً، فنحن نساعد كييف لأنها، قبل كل شيء، تلبي مصالحنا الأمنية» ووضح المصلحة الأمنية الحقيقية عندما أضاف: إن أسلحة الولايات المتحدة كانت معدة لمجابهة القدرات العسكرية الروسية دون «نشر جندي أمريكي في ساحة المعركة».

عواقب هذه الحرب على أوروبا والاقتصاد الأوروبي كبيرة ومؤثرة، وعلى الرغم من أن تمويل حرب بسلاح أمريكي دون الضرورة لنشر أي مقاتل أمريكي على الأرض، يعتبر ميزة بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أنّه يشكل عملية استنزاف للقدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية في أوروبا، ويمكن أن يدفع المشهد في ضوء المعطيات الحالية إلى مزيد من التورط الأوروبي والأوكراني في حرب محسومة النتائج.

من إفريقيا... كيف يُدير الغرب هجومه المضاد؟

تلقى الغرب والولايات المتحدة ضربات متعددة في إفريقيا، وبالرغم من أن الخسائر التي لحقت بهم كانت ملموسة ونوعية في بعض الأحيان، إلا أن هذا لا يمنعهم من محاولة إعادة توتير الأجواء وتوجيه ضربة مضادة لخصومهم.

■ كنان دويعر

رد الفعل الغربي على التعاون الإفريقي مع روسيا والصين اقتصر إلى الآن على العقوبات والتهديد وتغذية النزاعات ضمن الدول نفسها ومع جيرانها، ويبدو أن محاولة جر الدول لحروب بالوكالة لم تنجح، كما رأينا في محاولة دفع دول غرب إفريقيا لتنفيذ عمل عسكري ضد انقلاب النيجر والتهديد بالاجتياح العسكري، وما رافقه من مهل زمنية وإنذارات، وفي النهاية، لم يتحقق شيء من ذلك، ليبقى الخيار الغربي محصوراً بالاعتماد على التنظيمات المحلية، والاقتتال الداخلي، وتغذية الجماعات الانفصالية والإرهابية.

هذا النهج، وإن أظهر بأن قدرة الغرب لا زالت مرتفعة على التوتير والتخريب، إلا أنه لا يحمل مشروعاً بديلاً، ولا يوجد في جعبته سوى التفتيت والدمار، وإعاقة مساعي الدول الإفريقية لإقامة علاقات متوازنة تضمن مصالحها.

رد غربي على الانتكاسات الأخيرة

تتصاعد الأعمال الإرهابية وتتوزع في عدد كبير من الدول الإفريقية، وتبدو إذا ما تابعناها بشكل منفصل بأنها «أعمال محلية» ترتبط بصراعات عرقية أو دينية! ولكن بالنظر إلى المشهد كاملاً يتضح أن درجة العنف والصراع ازدادت مؤخراً، وترتفع أكثر على ضوء تسارع التقارب الإفريقي مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين.

المشهد يبدو معقداً، والصراعات متداخلة ومتشابكة، وما يزيده تعقيداً أن أغلب الصراعات تستند لفوالق متعددة لم يتم حلها بالفترة الاستعمارية السابقة، بل على العكس جرى تكريسها وتحويلها لصواعق انفجار جاهزة عند الحاجة، وعلى ما يبدو حانت لحظة استثمارها بالشكل الأقصى، حيث يقف الغرب عاجزاً عن تقديم أي بديل حقيقي عن التقارب الروسي الصيني مع الدول الإفريقية، إلا إثارة المزيد من الفوضى.

فقد شهدت دولة تشاد انفجاراً ضخماً جداً في أحد مستودعات الأسلحة، كما فجرت «جبهة التحرير الوطني» في النيجر أنبوباً للنفط ممولاً من قبل شركة صينية، والهدف المعلن من قبلها تعليق العمل بالمشروع، وإلا فإنهم سوف يستهدفون جميع الأصول النفطية.

كذلك وردت تقارير أظهرت تقدم حركة «أم 23» باتجاه مدينة غوما عاصمة شمال كيفو، في جمهورية الكونغو الديمقراطية مما دفع الرئيس تشيسكيدي للبحث عن حلول من خلال التعاقد مع شركات حماية وتدريب.

كما تشهد بوركينا فاسو تصاعد الهجمات الإرهابية في المناطق الشمالية، وعلى الحدود مع النيجر، وترافق ذلك مع شائعات حول تمرد ضمن صفوف الجيش، مما دفع المجلس العسكري لطلب مزيد من المدربين العسكريين من روسيا، بالإضافة إلى القتال المستمر في السودان.

تشاد عقدة مهمة

تعتبر تشاد آخر معاقل القوات الفرنسية والأمريكية، بالإضافة للقوات المنسحبة من النيجر وبوركينا فاسو ومالي وغيرهم من الدول التي أعادت تمركزها في دولة تشاد، ولكن بدأت هذه الدولة بتطوير علاقاتها مع روسيا منذ زيارة الرئيس محمد إدريس ديبي إلى موسكو، وزيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الأخيرة إلى تشاد.

إن الانتقال في العلاقات الذي تشهده تشاد هو مثال واضح جداً عن التغييرات التي تجري في إفريقيا والعالم، فدولة تشاد لديها ارتباطات بأجندة غربية ليس المقصود هنا على المستوى الحكومي السياسي، بل نتحدث عن ارتباط منظومة كاملة بأجندات ومصالح متشعبة، هذه بالذات التي يجري تحللها وتغييرها.

الملفات المتشابكة بين تشاد وليبيا والسودان وباقي الدول الإفريقية المجاورة، جعل حل أحد هذه الملفات يتطلب توافقات بالحد الأدنى مع عدة قوى. كمثال عن هذا التعقيد، فإن تشاد شهدت كما ذكرنا انفجاراً ضخماً في مستودع أسلحة، حيث اعتبر البعض أن الجيش السوداني هو المسؤول كونه يتهم تشاد بتسليح قوات الدعم السريع بتمويل إماراتي وتنسيق ليبي. ومن جهة ثانية، قام مسؤول سوداني بزيارة رسمية إلى النيجر وبوركينا فاسو، وهما الدولتان اللتان ترتبطان بعلاقات جيدة مع موسكو، الهدف المعلن من الزيارة هو إيقاف «الإمدادات البشرية والعسكرية التي تتلقاها قوات الدعم السريع من جهات ضمن هاتين الدولتين» باختصار فإن مجمل العلاقات والاصطفافات في الدول الإفريقية، هي ليست مع/ضد، غربي/روسي، أو أي تقسيم آخر، فالمشهد معقدٌ، ويحتاج إلى تفكيك، والدفع باتجاه حل المشاكل من خلال الحوار، خاصة بين الدول المتنازعة، فالحروب لم تقدم لإفريقيا سوى الويلات والدمار واستمرار النهب للثروات.

مؤتمر سويسرا... الغرب يمثل نفسه!

عُقد أخيراً مؤتمر السلام حول أوكرانيا في منتجع بورغنستوك في سويسرا يومي 15 و16 من الشهر الجاري، بحضور أكثر من 90 دولة ومؤسسة دولية، ليقدم مثالاً جديداً على تراجع الغرب في ميزان القوة العالمي.

■ حمزة طحان

روسيا، التي لم تُدعَ إلى المؤتمر كانت حاضرة، وخصوصاً بعد إعلان الرئيس الروسي عن وجهة نظر بلاده حول طريق الوصول إلى سلام في أوكرانيا، وتذكيره بالقضايا الأساسية والثابتة بنظر روسيا، ما قلل من أهمية البيان الختامي.

اختبار جديد للتوازنات

من أصل 93 دولة، كانت 56 ممثلة برؤسائها فقط، ومن بين هؤلاء 38 دولة أوروبية. لم يحظ البيان الختامي على إجماع الحاضرين، لتمتنع 13 دولة من التوقيع عليه هي: أرمينيا والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وتايلاند وليبيا والبحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة وكولومبيا والفاتيكان.

وتمّ لاحقاً سحب توقيعي كل من الأردن والعراق بطلب منهما، وأوضح المتحدث باسم الخارجية السويسرية فالنتين كليفا، أن إضافة توقيعهما قد جرى بالخطأ بسبب «مشكلة في التنسيق».

كما أعرب عدد من الدول من بينها هنغاريا، أنه من غير المنطقي عقد مؤتمر للسلام حول أوكرانيا دون وجود الطرف الآخر، الروسي، أساساً.

دون هذه الدول، يعني أن أكثر من ثلثي الموقعين على البيان الختامي هم الدول والمؤسسات الغربية وحلفائهما التقليديين تاريخياً، أي بالنتيجة، أن الكتلة الغربية لم تتمكن من التأثير على دول أخرى تذكر، وخاصة صاحبة الأوزان الأكبر، رغم كل الحشد الدولي السابق لهذا المؤتمر.

وهو ما عبّرت عنه المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروف بالقول: «إن الرهان على تعظيم مشاركة دول الجنوب العالمي لم ينجح، وإن العديد من هذه الدول، وعلى الرغم من الابتزاز والتهديدات الصريحة والمخططات الاحتيالية أظهروا مرونة».

بالنتيجة، إذا ما كان مؤتمر سويسرا للسلام، وبعد كل الحشد الدولي والسياسي والإعلامي السابق له، قد فشل بهذا الشكل بالنسبة للغربيين، فإنه يعني تقدماً جديداً آخر لموسكو، وما تمثله على الساحة الدولية. ويوضح درجة جديدة من ضعف قدرة الغربيين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على حشد وضغط المجتمع الدولي تلبيةً لمصالحهم أو لفرض نهجهم، ويعني أيضاً فقدان الولايات المتحدة منصبها بقيادة العالم، وتراجعها في قيادة أوروبا أيضاً.

الأساس المختلف للتحالف الهندي الأمريكي يجعله عقيماً

بعد أن بدأ مودي ولايته الثالثة، دخل التفاعل بين الولايات المتحدة والهند جولة جديدة من الضغط المكثّف من أجل تعزيز التعاون والتنافس المشترك مع الصين. لكن من الجدير بالذكر أنه خلف الاتصالات الوثيقة بين الولايات المتحدة والهند، استمرت الخلافات التي ظهرت إلى الرأي العام في وسائل الإعلام الغربية حول «تخطيط الهند لاغتيالات في الولايات المتحدة»، بل وحتى الخطاب الدبلوماسي. ومن المثير للاهتمام أن وسائل الإعلام الهندية بدأت أيضاً في الترويج لـ «تخطيط وكالات استخبارات أمريكية لإقامة دولة مسيحية مستقلة على الحدود بين الهند وبنغلاديش وميانمار» باعتبارها هجوماً مضاداً.

■ ماو كيجي
ترجمة: قاسيون

هذه الظاهرة تجعل الناس يتساءلون، إلى أي مدى تستطيع الولايات المتحدة أن تتسامح مع الهند في التأني في الذهاب إلى الحدّ الأقصى ضدّ الصين؟ للإجابة عن هذا السؤال، من الضروري توضيح أساس وحدود التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند. يمكن القول إن العداء المشترك تجاه الصين هو أساس التقارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند، وإن استعداد الولايات المتحدة– وليس استعداد الهند – يحدد إلى حد كبير الحد الأعلى النظري للتعاون بينهما، ولكنّ استعداد الهند هو من يحدد المستوى الفعلي للتعاون بينهما. لاشكّ أن عامل الصين هو العامل الأساسي الذي يحدد العلاقة بين الولايات المتحدة والهند، والصراع الصيني الهندي هو القوة الدافعة الرئيسية للعلاقة بين الولايات المتحدة والهند للتقارب. بشكل عام، وفي سياق المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد والمكثفة بين الصين والولايات المتحدة، أصبحت الهند، كدولة ذات عدد سكان يضاهي عدد سكان الصين، وإمكانات اقتصادية لا مثيل لها، ونزاعات إقليمية قائمة مع الصين، الشريك الرئيسي الطبيعي للولايات المتحدة في التعامل مع صعود الصين. لقد شهدت الصين والهند العديد من المواجهات المسلحة على حدودهما في السنوات الأخيرة. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة لديها الدافع والفرصة لتبني استراتيجية التوازن البحري التي سعت إليها الدول البحرية الأنجلوساكسونية دائماً في مواجهة النزاعات بين الدول القارية. وإذا دخلت الصين والهند حالة الاستهلاك المتبادل طويلة الأمد مثل «النزاع الفرنسي الألماني» في القرن التاسع عشر، فسوف تتمكن الولايات المتحدة بطبيعة الحال من جني الفوائد كما فعلت بريطانيا آنذاك.

إن «نزاع جالوان» لعام 2020 يشكل إلى حد ما نقطة تحول في العلاقات بين الولايات المتحدة والهند. بحلول الوقت الذي اندلعت فيه المناوشات الحدودية بين الصين والهند في 2020، كانت الولايات المتحدة مستعدة تماماً «لتقديم أي دعم تحتاجه الهند» في مجالات المعدات التقنية والمعلومات الاستخباراتية وما إلى ذلك. هذا يفسر أيضاً لماذا اختارت الهند عمداً تعزيز بعض الإجراءات الاستراتيجية التي لم يكن من الممكن تصورها من قبل خلال «نزاع جالوان»، بما في ذلك السماح لطائرات الاستطلاع الأمريكية من طراز بي–8 بالهبوط والتزود بالوقود في جزر أندامان الهندية، وإجراء تشكيل حاملات الطائرات الأمريكية الهندية مناورات مشتركة في خليج البنغال.

وعلى أساس حل قضية الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الولايات المتحدة والهند، وسّعت إدارة بايدن التعاون بين الولايات المتحدة والهند إلى مجال التكنولوجيا الصناعية. بعد «نزاع جالوان»، بدأت حكومة مودي فجأة في تقييد الاستثمار الصيني والتكنولوجيا الصينية والشركات الصينية، وخاصة من خلال الحظر واسع النطاق على تطبيقات الخلفية الصينية، مما أرسل إشارة قوية مفادها أن «الهند تريد الانفصال عن نظام التكنولوجيا الصناعية الصينية». وهذا يتفق إلى حد كبير مع الاحتواء والمنافسة ضد الصين التي بدأتها إدارة بايدن في مجال التكنولوجيا الصناعية، كما أدى إلى إنشاء «مبادرة التكنولوجيا الناشئة الحرجة» «iCET» بين الولايات المتحدة والهند، مما يجعلها الأجندة الأكثر اهتماماً بالتعاون بين الولايات المتحدة والهند. وفي الوقت نفسه، أدرجت إدارة بايدن الهند أيضاً في الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ «IPEF»، مما دفع الهند إلى استبدال الصين في السلسلة الصناعية العالمية وسلسلة التوريد، لتصبح ركيزة لبناء الولايات المتحدة لـ «شبكة إنتاج استبعاد الصين» في أقرب وقت ممكن.

الولايات المتحدة ستعزز أيضاً التعاون التكنولوجي الجديد مع الهند بما في ذلك أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء

الأساس للنزاع مختلف

بناءً على التحليل أعلاه، يمكن ملاحظة أن العداء المشترك تجاه الصين يشكل الأساس لاستمرار الولايات المتحدة والهند في التقارب، لكن يجب هنا الانتباه إلى الفارق الكبير: إنّ التناقض الصيني الأمريكي هو تناقض هيكلي طويل الأمد، في حين أن التناقض الصيني الهندي هو تناقض محدد مدفوع بالأحداث، ومحدود بمتغيراتها.

بشكل عام، فإنّ الطلب الاستراتيجي للولايات المتحدة على التعاون مع الهند أكبر من طلب الهند على التعاون مع الولايات المتحدة. بالتالي، فإنّ الولايات المتحدة عادة ما تكون في حالة من التنازلات للهند من خلال «إعطاء المزيد وأخذ أقل» و«المزيد من المسؤوليات وقوة أقل»، في حين تكون الهند عادة في حالة لعبة «رفع السعر» و«استكشاف الخط السفلي» مع الولايات المتحدة.

بناءً على الإطار التحليلي المذكور أعلاه، يمكننا أن نستنتج أنه في ظل إعادة انتخاب حزب بهاراتيا جاناتا بزعامة مودي، فإن فوز الحزب الجمهوري أو الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية لن يؤثر إلا على الحد الأعلى النظري للتعاون بين الولايات المتحدة والهند، ولكن من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى تغيير التقدم الفعلي للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند على الفور، ناهيك عن الاتجاه العام للتعاون الثنائي. وبغض النظر عن الحزب الذي سيتولى السلطة في الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة والهند ستواصلان تعزيز التعاون الاستراتيجي في مجالات متعددة حول «عامل الصين»، وهو ما يمكن استكشاف حدوده الدنيا والعليا على الشكل الآتي:

في المجال العسكري، لن تدّخر الولايات المتحدة أي جهد لتعزيز التعاون مع الهند، وخاصة في مجالات الاستطلاع الاستخباراتي والمعدات والذخيرة. ونظراً للنمط الاستراتيجي الجيوسياسي العالمي الحالي، فإن الولايات المتحدة تهتم بقضية «الحدود الصينية الهندية» أكثر من اهتمام الهند بها. فكلما اشتد الصراع الصيني الهندي، زاد نفوذ الولايات المتحدة للتأثير على الهند. ولهذا ستحرص الولايات المتحدة على عدم تفويت أي فرصة لإضافة الوقود إلى النار.

في مجال التكنولوجيا الصناعية، تواصل الولايات المتحدة الترويج للهند لتحل محل الصين في سلسلة الصناعة العالمية وسلسلة التوريد. وعلى الرغم من أن تجربة التعاون الصناعي بين الولايات المتحدة والهند منذ عام 2017 تظهر أن الهند لا تزال تفتقد القدرة على استبدال الصين على نطاق واسع من خلال «الاستعانة بمصادر خارجية صديقة»، فبالنظر إلى حجم سكان الهند وإمكانات السوق، لا تزال الولايات المتحدة لديها آمال كبيرة في «صنع في الهند». وفي المستقبل، ستواصل الولايات المتحدة دعم الهند بشكل أساسي من خلال تشجيع الاستثمار المباشر من قبل الشركات، وتوجيه الاستثمار في الأسهم والسندات الهندية، وتسويق سندات الحكومة الهندية، والتركيز على تشجيع الهند على تحسين البنية الأساسية وتحسين مستواها التكنولوجي، وتحسين قدرتها على القيام بالتصنيع على نطاق واسع بشكل أفضل.

وعلى الرغم من حرص الهند على الحصول على تنازلات تجارية أكبر من الولايات المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام «صنع في الهند» فقط، لاستبدال حصة «صنع في الصين»، بدلاً من منح الهند تفضيلات تجارية خاصة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ستعزز أيضاً التعاون التكنولوجي الجديد مع الهند، بما في ذلك أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الفضاء، وما إلى ذلك. لكن بالنظر إلى المستوى الفعلي للهند، فإن التأثير سيكون محدوداً في الأمد القريب.

المساواة: هل نتحدّث عن الأجور أم رأس المال؟

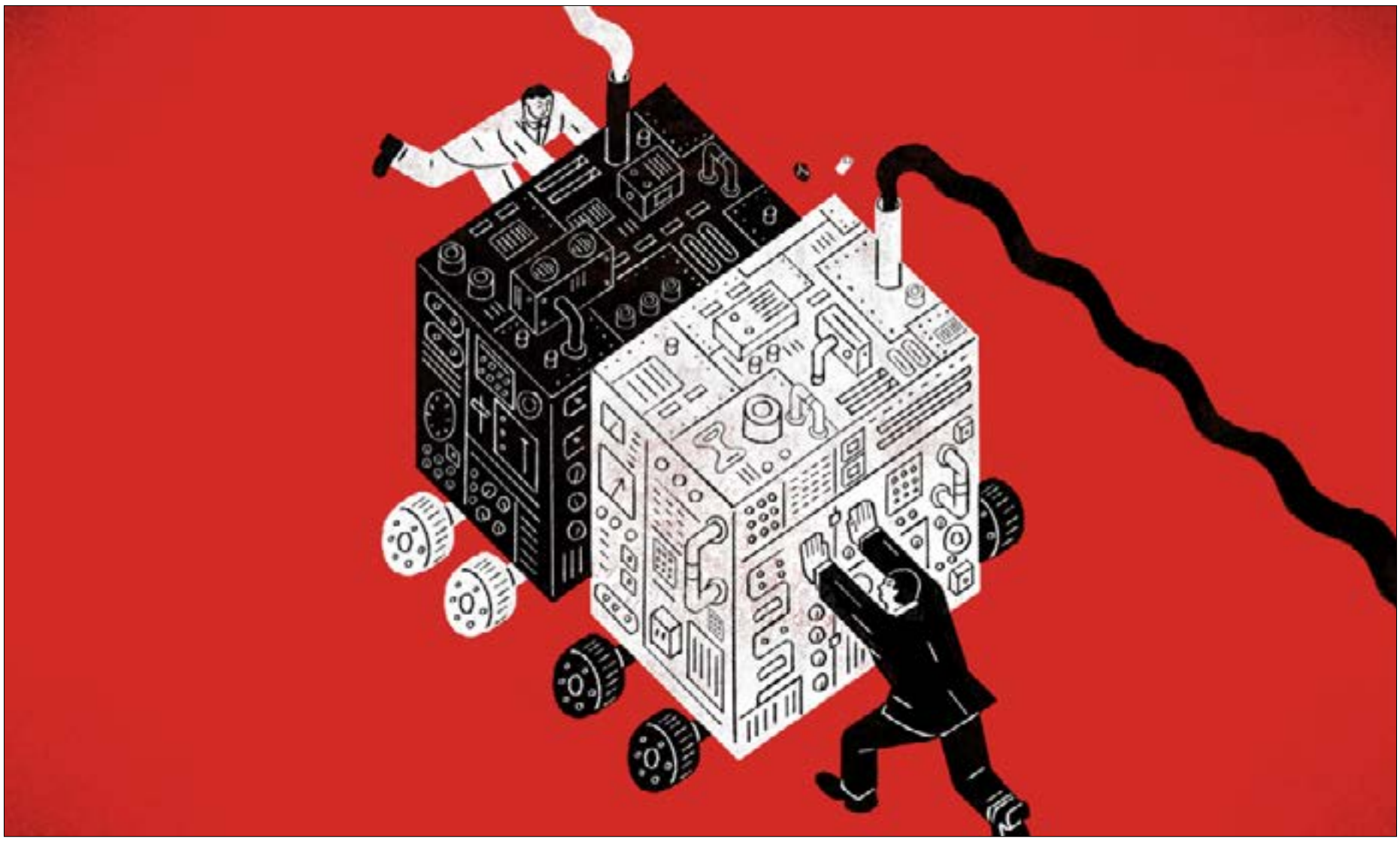

في هذه المقابلة، يناقش الاقتصادي السياسي برانكو ميلانوفيتش عدداً من القضايا المرتبطة باللا مساواة، ومنها تغطية المفاهيم الخاطئة حول موقف كارل ماركس الأساسي من اللامساواة. محاولاً أن يعيد إلى الاستخدام اليومي مفهوم اللا مساواة الأكبر، والذي يجاوز مجرّد الحديث في وسائل الإعلام السائد عن اللا مساواة في توزيع الأجور.

■ برانكو ميلانوفيتش
ترجمة: اوديت الحسين

● كيف كان المفكرون الأوائل ينظرون إلى عدم المساواة في عصرهم، مقارنة بالطريقة التي نفكر بها في عدم المساواة اليوم؟

إنّ ما هو مثير للاهتمام . وهو ما لم يخطر ببالي إلا أثناء كتابتي للكتاب . هو أنه إذا نظرنا إلى ماركس، وحتّى كيناي وسميث وريكاردو، فإن ما نعتبره في الواقع فترة عدم المساواة كان بالنسبة لهم عدم المساواة بين الطبقات. لذا فلم تكن هناك أطروحات تحمل عناوين حول مفهوم مثل «توزيع الدخل»، فتوزيع الدخل لديهم ينشأ من عدم المساواة بين الطبقات.

عندما تدرس هذه الأمور، يتعين عليك أن تنظر إلى ما يسميه خبراء الاقتصاد توزيع الدخل الوظيفي، وهو في الأساس توزيع الدخل بين ثلاث مجموعات: أصحاب الأراضي ورأس المال «أي أصحاب رأس المال»، والعمال «الذين يملكون قوة العمل».

كان كيناي مشابهاً للآخرين، إلا أنه لم يكن لديه هذا التوزيع الثلاثي؛ بل كان توزيعه أكثر دقة قليلاً لأنه يكرر الوضع الفرنسي قبل الثورة. كان لديه طبقة عليا تتألف من ثلاث طبقات: الأرستقراطية، ورجال الدين، والحكومة. ولهذا السبب فإن السبب وراء أهمية كيناي هو أنه كان أول من قدم البنية الطبقية للمجتمع. وعلاوة على ذلك، عندما نظر إلى الطبقات الثلاث «العليا»، كان أول من قدم فكرة الفائض الذي ينشأ من الإنتاج، وليس من التجارة، كما اعتقد التجار. إذن هناك هذا الفائض، جنباً إلى جنب مع الهدف المتمثل في الحفاظ على الطبقات الثلاث التي تجلس على قمة المجتمع، والتي تقدم كل منها بعض الخدمات للمجتمع. وبعد ذلك، مع ريكاردو وماركس، أصبح هذا البناء الطبقي هو البناء الثلاثي . أصحاب الأراضي، ورأسماليو الرأسماليين، والعمال . الذي أصبحنا أكثر دراية بهم.

● إلى أي مدى تعتقد أن خبراء الاقتصاد السائد الذين يعملون على دراسة عدم المساواة اليوم يأخذون في الاعتبار هذه الهياكل والديناميكيات الطبقية؟

ج». إنني أزعم أن هذا قد حدث بالفعل الآن، فهو يدخل من خلال الأهمية التي بدأت تُعطى للثروة ورأس المال. فحتى نهاية القرن الماضي تقريباً، كان هناك عدد هائل من الدراسات حول عدم المساواة في الأجور، وأهميّة المهارة، والاختلافات بين الجنسين وما إلى ذلك. وبالطبع، الأجور مهمة: فهي تمثل حوالي 70% من الدخل الإجمالي للسوق «بما في ذلك التحويلات الاجتماعية». لكن المساهم الرئيسي في عدم المساواة هو الدخل من رأس المال. وبمجرد دمج الدخل مع رأس المال، فإنك تقدم حقاً بنية طبقية. لذا فإن ما نفعله الآن هو إعادة إدخال بنية الطبقات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق الآن إزاء أوجه عدم المساواة التي لم يكن هؤلاء المؤلفون الأوائل قلقين بشأنها بالضرورة . أو ينبغي لي أن أقول إنهم لم يفهموها إلى حد كبير. على سبيل المثال، أصبحت القضية التاريخية المتعلقة بالعبودية حاضرة إلى حد ما اليوم في تحليل الرأسمالية أكثر مما كانت عليه في أعمال ماركس أو سميث. كانت موجودة هناك أيضاً، ولكنني أعتقد أنها أصبحت أكثر بروزاً الآن. وكانت قضية النوع الاجتماعي غير موجودة تقريباً طوال الوقت. يمكنك أن تضيف إلى ذلك قضية العرق. لذا لدينا الآن تنوع أكبر كثيراً، رغم أنني ما زلت أعتقد أنّه من المهم لدراسات عدم المساواة أن تركّز أيضاً على الخصائص البنيوية للمجتمع.

الناس الذين يعيشون في الوادي لن يحصلوا أبداً على نفس الدخل تماماً مثل الناس الذين يعيشون في التلال

● ما هي الأفكار الأخرى التي يمكنك مشاركتها مع هؤلاء المفكرين- ربما وجدتها مثيرة للاهتمام أو مفاجئة، أو التي تسلط الضوء على المشاكل التي نكافحها اليوم؟

حسنًا، على الرغم من أنني قرأتها منذ أن كنت شاباً أصغر سناً بكثير، إلا أنّ هناك أشياء كثيرة تعلمتها من خلال إعادة قراءتها وأيضاً من خلال قراءة الكتب أو الرسائل التي لم أقرأها من قبل، على سبيل المثال المقالات الاجتماعية مثل مقالات ماركس عن الصراعات الطبقية في فرنسا 1848–1850، والحرب الأهلية في عام 1871 .

هناك العديد من الأشياء التي وجدتها جديدة بالنسبة لي، ولكن بما أنني ذكرت العبودية، فقد وجدت أن ما كتبه آدم سميث عن العبودية البشرية مثير للاهتمام للغاية. لقد كان معارضاً شرساً للعبودية لأسباب أخلاقية وكان يعتقد أيضاً أن العبودية غير فعالة كوسيلة للإنتاج. لكنه كان يعتقد أيضاً أن المرء لن يتخلص من العبودية أبداً لأن مالكي العبيد يتمتعون بنفوذ سياسي كبير، ولن يتنازلوا أبداً عن أصولهم.

هذا مثير للاهتمام للغاية وهو يشير إلى اقتراحات مثل فكرة إنجريد روبينز عن الحدية، وهي الفكرة التي تقول إنه فوق عتبة معينة «لنفترض 100 مليون باوند» لا توجد أي حجة أخلاقية أو اقتصادية تسمح لأي فرد بامتلاك مثل هذا المبلغ باعتباره ثروة شخصية. وروبينز واضحة للغاية: هذا ليس شيئاً يمكننا أن نتخيله بأي طريقة واقعية ضمن إطار «نافذة أوفيرتون– الخطاب المقبول سياسياً واجتماعياً». لكن إجراء هذه المناقشة أمر مهم مع ذلك إذا كنا نرغب في تخيّل كيف قد يبدو عالم مختلف جذرياً . عالم بلا ملياردیرات على سبيل المثال . والتفكير فيما إذا كان هذا مرغوباً أم لا.

● هل هناك أي مفاهيم خاطئة قد تكون لدينا حول آرائهم فيما يتعلق بعدم المساواة؟

حسناً، أعتقد أنّ ما يثير الاهتمام في نظر ماركس هو اعتقاد كثير من الناس بأنه بسبب انتمائه إلى اليسار ولأنه أكثر راديكالية من الديمقراطيين الاشتراكيين، فلابدّ وأنّه يحصر اهتمامه بعدم المساواة. لكنّ هذا ليس صحيحاً في واقع الأمر. فما كان ماركس يهدف إليه هو التغيير الشامل، وهو ما يعني إلغاء المجتمع الطبقي وإلغاء الملكية الخاصة لرأس المال.

كان ماركس يعتقد أن الحد من التفاوت داخل المجتمع الرأسمالي أمر مرغوب فيه بشدّة بقدر ما يترافق مع نضال النقابات العمالية، مع ظروف أفضل للطبقة العاملة، وما إلى ذلك. لكن هذا لم يكن بالنسبة له الهدف النهائي، وكان صريحاً جداً بشأن هذا الأمر، وخاصة نحو نهاية حياته «عندما قدم نقده الشهير لبرنامج غوتا». كل هذا مجرد وسيلة، ويعتقد البعض أن ما قصده بهذا هو أن النشاط النقابي وكل العمل على الحد من التفاوت هو ببساطة في خدمة خلق الزخم السياسي والوعي الذاتي بين الطبقة العاملة بضرورة الإطاحة بالنظام. بعبارة أخرى، بالنسبة لماركس، كان الحد من التفاوت أداة، وليس هدفاً، في المجتمع الرأسمالي.

ولكن من المثير للاهتمام أن إنجلز يقول إنه بمجرد أن نتحول إلى مجتمع اشتراكي، يمكننا أن نبدأ في مناقشة هذا الأمر. وقد قدم فكرة شهيرة مفادها أنه في البداية في الاشتراكية، سيكون التوزيع باستخدام معيار متساوٍ، ولكن ليس معياراً يمنح الجميع القدر نفسه، لأنّ الناس يختلفون في الجهد والذكاء، وبسبب هذا، ستكون هناك اختلافات في الدخول الشخصية وبالتالي بعض التفاوت في المجتمع. وكما قال إنجلز، فإن الناس الذين يعيشون في الوادي لن يحصلوا أبداً على نفس الدخل تماماً مثل الناس الذين يعيشون في التلال. أخيراً، لن نصل إلا في المستقبل إلى مجتمع شيوعي حيث يكون التوزيع وفقاً للمبدأ الشهير «من كل حسب قدرته، لكل حسب احتياجاته».

أنصتوا جيداً... ماذا قال الهدهد؟!

تنقل بعض وسائل الإعلام الأخبار والأحداث دون تحليل عميق للقضية الكامنة خلف الحدث، والحدث الذي تناوله الإعلام هذه المرة مدهش فعلاً. فقد تجاوزت مسيرات المقاومة و«هداهدها» الحدود المفروضة والأسوار العازلة وحلقت فوق الأراضي المحتلة ووثقت رحلتها بالصور. حمل الهدهد الرسالة واضحة إلى العدو، هذه الأرض لنا.

■ إيمان الذياب

لم يقع الاختيار على اسم الهدهد عبثاً، ولا على عنوان الفيديو الذي أعلنت عنه المقاومة قبل نشره: ترقّبوا ما رجع به «الهُدهُد».

أبصرَ من هدهد

يصبح الهدهد شرساً إذا شعر بالخطر، يخدع أعداءه، فطريقته في الطيران متقطعة. سريعٌ جداً في الطيران والعدو، يتحمّل الظروف الصعبة، ذكي ومراوغ، بقابلية تخفٍّ ودفاع عن النفس بشكل رائع وسلمي وباستخدام عدة طرق، مثل أَخْذ حمام رملي ثم الطيران قرب الأرض كي لا يميّزه الناظر عن شكل الأرض فلا يعرف اتجاهه، أو باستخدام تقنية رشّ رذاذ أسود زيتي برائحة كريهة من غدة في قاعدة الذيل تبعد أي متطفّل.

لهذا الطائر رمزية خاصة في المجتمعات التي تعرفه عن كثب في حياتها الزراعية، كما في تراثها الثقافي، مثل اليمن على سبيل المثال. وتقدم كثير من الأساطير والروايات الشعبية وصفاً لرمزية العلاقة الإنسان بالهدهد، فقد اعتقد الإغريق أن «الهدهد» قادر على فتح الأماكن المغلقة، واقتنى المصريون القدماء «الهداهد» في بيوتهم، وجعلوا منها رمزاً لـ«عين حورس»، التي اعتقدوا أنها قادرة على رؤية عالم الخفايا ومعرفة ما يدور من أسرار. وضرب العرب فيه المثل بحدة الإبصار وقوته، فيقولون: «أبصر من هدهد»، كما أصبحت صورة هذا الطائر رمزاً لصحة أي خبر، ولذلك استخدمته بعض وسائل الإعلام شعاراً لها، كما غزا اسم الهُدهد عدداً من مواقع التواصل الإلكتروني والاجتماعي، ومنصات التراسل الفوري، ودخل فضاء التطبيقات الرقمية للمراسلات، وجسّدته بعض الدول على شكل طابع بريدي نظراً لأهميته البيئية والرمزية.

الحلقة الأولى

في مقطع فيديو مطوّل تجاوزت مدته 9 دقائق ونصف الدقيقة نشره الإعلام الحربي للمقاومة في لبنان وتحت عنوان «هذا ما رجع به الهدهد». عرض فيه مشاهد من استطلاع جوي لمناطق في شمالي «كريات شمونة» و«نهاريا» و«صفد» و«كرميئيل» و«العفولة» وصولاً إلى حيفا وميناؤها.

وتضمّنت المشاهد معلومات استخبارية لمواقع عسكرية لجيش الاحتلال، من بينها مشهد كامل وعالي الدقة لمجمّع الصناعات العسكرية شركة «رافاييل» وهو منطقة صناعية عسكرية تتبع لشركة «رافاييل»، ويضم عدداً كبيراً من المصانع والمخازن وحقول التجارب، ويجري فيها تصنيع وتجميع مكوّنات أنظمة الدفاع الجوي الفعّال، خصوصاً القبة الحديدية و«مقلاع داوُد». إذ أظهرت المشاهد بشكل واضح: «عدة منصات للقبة الحديدية، ونفقٌ اختبار محركات صاروخية، ومخازن محركات صاروخية، ومخازن صواريخ الدفاع الجوي، ومنشآت تصنيع المكوّنات الصاروخية، ومنصات مقلاع داوُد، ومصانع أنظمة التحكّم والتوجيه، والمباني الإدارية الخاصة بالشركة، بالإضافة إلى رادارات التجارب الصاروخية».

وأظهرت المشاهد جولة في كامل ميناء حيفا والمنطقة المحيطة به. ورصدت مواقع حساسة في حيفا من الميناء إلى مصافي النفط ومصانع عسكرية، بالإضافة إلى مواقع تمركز البوارج الحربية، وأماكن اقتصادية مهمّة منها محطة كهرباء حيفا، وخزانات المواد الكيميائية، ومطار حيفا وما تضمنه من مخازن القبة الحديدية ومنصاتها، وخزانات النفط. إضافة إلى مشهد كامل وعالي الدقة للتكتل السكاني وجولة في الوقت الحقيقي فيه مع تفصيل لأحيائه ومساحته وبعده عن الحدود اللبنانية.

وأرفقت المقاومة المقطع بعبارة الحلقة الأولى في إشارة إلى مزيد من المشاهد التي ستعرضها لاحقاً! وأكدت أنّ المسيّرة تجاوزت أنظمة الدفاع الجوي للاحتلال الصهيوني وعادت من دون أن تتمكّن من كشفها.

نأتيك بالدهشة والخبر اليقين!

في أول رد فعل تجاه الفيديو المنشور قال إعلام الاحتلال: «إنّ سلاح الجو معنيّ بالإجابة عن السؤال: كيف استطاع حزب الله التحليق فوق الوسائل باهظة الثمن للجيش وهي ترسو في ميناء حيفا». وأضاف أنّه «في الوقت الذي جعلنا حزب الله ننام يومين، حرص على تصوير جميع أماكننا الاستراتيجية في منطقة حيفا بأكملها». بينما سخرت «القناة الـ 14» الإسرائيلية من بيانات جيش الاحتلال قائلةً: «إنّ الإنذارات الكاذبة، كما يبدو، صوّرت خليج حيفا ومناطق استراتيجية حساسة إضافية في الشمال».

بينما تناولت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، في تقرير لها، مسيّرات المقاومة وما تشكّله من خطر على أمن «إسرائيل»، وخصوصاً من ناحية قدرتها على التسلل عبر النقاط العمياء وتجاوز أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلي من دون اكتشافها. مؤكدة: «إن سلاح المسيّرات تجاوز حجر الزاوية في استراتيجية «الأمن القومي الإسرائيلي». وأشارت إلى أنّ «إسرائيل» أصيبت بصدمة مما رصدته المسيّرة من منشآت ومواقع حساسة فيها.

المقاومة في لبنان واليمن والعراق وغيرها تواصل إسناد غزة بينما يدخل الاحتلال في نفق العزلة أكثر فأكثر

وحدة الساحات من منظور المقاومة

وتعكس الاتهامات المتبادلة بين القيادتين السياسية والعسكرية لدولة الاحتلال الفشل الذي أصابها منذ السابع من أكتوبر، فشل ذريع يتعمق يوماً بعد آخر مع استمرار الحرب دون تحقيق إنجازات يمكن أن تعيد لجيش الاحتلال وقيادته هيبته المكسورة، وتعيد للقيادة السياسية سمعتها المهدورة. فقد فشل الجيش خلال تسعة أشهر في تحقيق أي إنجاز أو اختراق نوعي يمكنه أن يبشر بـ«إنجاز» ما من أهدافه المعلنة، مكتفياً بالمجازر الدموية والإيغال في الوحشية.

يؤكد المحلل العسكري آفي يسسخاروف أن هجمات يائير نتنياهو ورسله من ميامي، على قائد أركان الجيش ورئيس «الشاباك» في الأيام الأخيرة هي مؤشر على عمق مأزق عدم تحقيق «النصر المطلق» الموعود أو أي نصر آخر، ولذلك «فإنهم يحددون مسبقاً كبش الفداء الذي سيلقون عليه مسؤولية عدم تحقيق النصر وهو يتمثل بالجيش والشاباك».

ومن جهة أخرى اعتبر الناطق بلسان جيش الاحتلال دانييل هغاري في تصريح له، في محاولة قطع الطريق أمام تحميل الجيش كامل المسؤولية عن الفشل في تحقيق أهداف الحرب وردها إلى القيادة السياسية، اعتبر: أن الحديث عن إبادة حماس هو ذر للرماد في عيون الجمهور «الإسرائيلي»، وأضاف قائلاً: «إن حماس هي فكرة وحركة مزروعة في قلوب الناس ومن يعتقد أن بإمكانه إخفاء حماس فهو مخطئ». ورمى هغاري المسؤولية على القيادة السياسية في قضية الأسرى أيضاً عندما اعترف أنه من المستحيل إعادة جميع المخطوفين بوساطة عمليات عسكرية، مشيراً إلى «أن وظيفة الجيش تقتصر على خلق «ظروف ملائمة» بينما تقع مسؤولية اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهذا الخصوص على عاتق القيادة السياسية».

إن هذه الاعترافات ليست سوى دليل على فشل الجيش المدجج بالسلاح أمام إيمان وإصرار وصمود المقاومين الفلسطينيين، رغم الدمار والموت والقتل الذي زرعه في غزة.

بالع الموس

نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية استطلاعاً للرأي شمل 2,650 نازحاً من الشمال، حول وضعهم النفسي والاقتصادي، أكدت نتائجه أنّ «نحو 28% منهم ليسوا مستعدين للعودة إلى سكنهم، وأنّ 65% منهم، «غير راضين عن حلول الإسكان التي تعرضها الدولة عليهم». ويصف، نحو 63% من نازحي الشمال وضعهم النفسي بالسيّئ، وغالبيتهم لم يتلقوا علاجاً نفسياً».

تمكنت المقاومة الفلسطينيّة من أن تكون نداً حقيقياً أمام أقوى قوّة عسكريّة في المنطقة، ولم يُترك الفلسطينيّون لوحدهم هذه المرّة. فالمقاومة في لبنان واليمن والعراق... وغيرها تواصل إسناد غزة بينما يدخل الاحتلال في نفق العزلة أكثر فأكثر. إنّ استمرار الحرب ليس مجّانيًا، فإضافة إلى خسائر جيش الاحتلال البشرية، وخسائر الكيان الاقتصاديّة، وزيادة الضغط الدوليّ عليه، وانفضاح المنخرطين في قافلة التطبيع معه، وما يجري في العالم من تحوّلات، تتعمّق أزمة الثقة بالكيان، وتضعه في موقع ووضعيّة بالع الموس، فلا هو يستطيع ابتلاعه ولا هو قادر على انتزاعه من حلقه.

مدارس غزة... جريمة حرب أخرى

يحتار المرء كثيراً في حال تفكيره بما لا يمكن وصفه جريمة حرب صهيونية بحق الشعب الفلسطيني. فأين ما التفت وفي أي مجال بحثت ستجد يد الإجرام الصهيوني قد وصلت إليه. وقد يعتقد البعض أن في ذلك قوّة لكنه في الحقيقة تعبير عن العجز والضعف ليس إلا.

■ إيمان الأحمد

اليوم يسلك الاحتلال في فلسطين مسلك من سبقه من المحتلين والغزاة، إذ قرر اغتيال الحياة ومظاهرها المختلفة ومنها اغتيال الفكر والعلم. مخطئ من يظن أن الهجوم الممارس على القطاع التعليمي ومؤسساته في فلسطين ليست سوى ردة فعل أو تحقيق خسائر حرب فقط، بل هي سياسة ممنهجة يجري التخطيط لها على المستوى السياسي في الكيان الذي يوجه ذراعه العسكري والأمني، لتتكفل بتنفيذها. سياسة الاحتلال هذه ليست جديدة، فقد سار فيها بخطوات متتابعة، بدءاً من سعيه الدؤوب إلى «أسرلة» المناهج في الداخل المحتل، والتضييق المستمر على الجامعات في الضفة الغربية من خلال الاقتحامات المستمرة، وترهيب الكوادر التعليمية والطلابية، والاعتداء على المدارس، وتعطيل الدراسة فيها أحياناً بسبب اعتداءاته المستمرة على المدن والبلدات.

واليوم يتوّج الاحتلال جريمته بحق العقل الفلسطيني في العدوان على غزة، بتدمير الجامعات والمدارس والمعاهد، فقد دمر الاحتلال حتى 17 حزيران الجاري، 110 مدارس وجامعات بشكل كلي، و321 مدرسة وجامعة بشكل جزئي، فيما أودت بحياة أكثر من 10 آلاف طالب وطالبة، وفق المكتب الإعلامي الحكومي في غزة. وقام باغتيال أكثر من 100 عالم وأكاديمي وأستاذ جامعي وباحث، وحرق المكتبات واستهداف الأرشيفات بما حوت من إنتاجات ومحفوظات ومراجع.

وقد توجه صباح السبت 22 حزيران الجاري، نحو 50 ألف طالب وطالبة، إلى قاعات اختبارات السنة النهائية للمرحلة الثانوية العامة «التوجيهي» التي تتواصل لمدة 18 يوماً، بمحافظات الضفة والمدارس الفلسطينية بالخارج، بينما حُرم طلاب قطاع غزة من الالتحاق بها.

ووفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي، فقد حرم الاحتلال 39 ألف طالب في قطاع غزة، من أداء اختبارات الثانوية العامة، فيما أظهرت إحصائيات رسمية استشهاد 450 طالباً، منذ 7 أكتوبر الماضي. وأكدت وكالة الأمم المتحدة «أونروا»، إن أكثر من 76% من مدارس قطاع غزة بحاجة إلى «إعادة بناء أو تأهيل بشكل كبير» لتتمكن من العمل مجدداً.

يبدو أن العام الدراسي انتهى فعلياً استناداً إلى حجم الدمار المدروس المنظم في غزة، واستمرار الحرب فيها، وهذا يعني أن عشرات آلاف من الطلاب الفلسطينيين لن يكونوا قادرين على تلقي تعليمهم. علماً أن التعليم حق يكفله القانون الدولي والإنساني، والحرمان المقصود منه، يصنَّف ضمن الانتهاكات التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

أخبار ثقافية

السعودية ضيف شرف في معرض بكين الدولي للكتاب

انطلقت فعاليات معرض بكين الدولي للكتاب في نسخته الـ30 في بكين، بمشاركة أجنبية واسعة، وبمشاركة المملكة العربية السعودية، بصفتها ضيف الشرف لهذا العام.

وجمع الحدث الذي يستمر خمسة أيام نحو 1600 عارض من 71 دولة ومنطقة، وسيتم خلاله عرض 220 ألفاً من المطبوعات الصينية والأجنبية على مساحة عرض موسعة تبلغ 55 ألف متر مربع حسب ما أكدته الجهة المنظمة للمعرض. وأطلق مركز «إثراء» السعودي النسخة الصينية لكتاب «المعلقات لجيل الألفية» بالتعاون مع قسم اللغة العربية وثقافتها في جامعة بكين، وهي ضمن ست لغات ترجم إليها هذا الكتاب الذي يحتضن بين صفحاته المعلقات العشر الشهيرة، حيث يرويها بمفردات وتراكيب لغوية سهلة الوصول إلى عقول وقلوب الجيل الجديد. وذلك أثناء مشاركته في المعرض الذي شهد زيادة بالمشاركة قدرها 150 عارضاً مقارنة بالعام السابق، واستقبل 15 دولة مشاركة جديدة، منها قطر وأذربيجان وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ونيجيريا. حيث تقيم أكثر من 20 دولة أجنحة وطنية بالمعرض.

شعار البطيخ في مسرح الدمى

اختارت جمعية «خيال»، صاحبة مشروع مسرح الدمى الدائم في لبنان الذي أطلقه المخرج كريم دكروب في عام 1993 لإعادة الاعتبار إلى فنّ الدمى في المنطقة، شعار البطيخ لملصقها هذا الصيف، تعبيراً عن تضامنها مع فلسطين في حرب الإبادة التي تتعرض لها غزّة. وتبدأ عروض الصيف هذا العام مع بداية شهر تمّوز في مسرح «دوّار الشمس» حيث سيُفتتح الموسم بمسرحيّة «شتّي يا دنيا صيصان»، ويكمل بالعروض المعتادة. وسيعرض كلّ يوم خميس حتى نهاية شهر آب، مسرحيّات «كله من الزيبق» و«يلا ينام مرجان» و«بيتك يا ستّي» و«فراس العطّاس» و«كراكيب» و«يا قمر ضوّي عالناس» و«شو صار بكفرمنخار؟» و«ألف وردة ووردة». وقال المخرج الذي كان أوّل من تبنّى أسلوب الريبرتوار المسرحي «العروض المعتادة» في لبنان: «المبدأ الذي اعتمدته منذ البداية، هو الديمومة. فمثلاً مسرحيّة «شو صار بكفرمنخار؟» أصبح عمرها 31 سنة، وما زالت مطلوبة ومحبوبة، والكثير من عروضنا تسافر إلى الخارج وتُعرض في دول عدة بفضل الجهد الذي بذلناه منذ البداية لمخاطبة كل الأجيال».

كانوا وكنا

ليلى خالد المناضلة الفلسطينية المعروفة

من مواليد مدينة حيفا شمال فلسطين العام 1944، تُعتبر أول امرأة تنفذ عملية خطف طائرة، حيث شاركت في آب 1969 في خطف طائرة ركاب تابعة لشركة تي دبليو إيه الأمريكية وتحويل مسارها إلى سورية، بهدف إطلاق سراح المعتقلين في فلسطين، ولفت أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية.

الجبهة بقيادة «تاريخية»... هل يكفي؟

ما يحصل من تحولات وما يتطور من ظواهر تاريخية جديدة هو من الغنى لدرجة أنه لم يتم بعد التقاط معانيه الكافية لدى الوعي العام عالمياً. وكلّه تحت عنوان عام يقول به حتى أعتى منظري العالم القائم - وهو عنوان «التحوّل الحضاري». وفي هذه المادة سنمر على ظاهرة تشكّل الجبهة الحضارية التي قال بها منذ عقود القيادي الشيوعي الإيطالي «بالميرو توليياتي» ومداها الراهن وما تعنيه لتشكل فضاء سياسي جديد.

■ د.محمد المعوش

توليياتي والجبهة الحضارية مجدداً

لن نتوسع هنا في طرح توليياتي، ويمكن مراجعة طرحه من خلال مواد سابقة جرى فيها تناول بعض أفكار توليياتي حول الجبهة الحضارية ومصير الإنسان كنوع «في استعادة لـ «التهديد الحضاري ومصير الإنسان» لدى توليياتي [1،2،3]». ولكن ما يهمنا هو فكرة مركزية تؤسس لطرح توليياتي السياسي، هو كون التهديد النوعي الحاصل للإنسان يهدد النوع والمجتمعات والدول والحضارة البشرية على الأرض «وهو اليوم أضعاف أضعاف ما كان عليه أيام صياغة توليياتي لفكرته» يتطلب تجاوز الطروحات «الاقتصادوية–الطبقية–الأيديولوجية» ضيقة الأفق، نحو تشكيل جبهة حضارية قادرة على توحيد القوى «المتضررة» من مشروع التدمير الروحي والمادي. وهذه القوى حسب توليياتي «أيّامها» موجودة وواسعة. وهذه الجبهة حسب توليياتي يجب أن تبقى مسترشدة بمشروع علمي تاريخي جذري قادر على طرح النموذج الحضاري البديل عن النموذج القائم الذي في جوهره نموذج استهلاكي بضاعي هو المؤسس لكل مظاهر التدمير المادي والروحي. ولهذا تكمن في قلب طرح توليياتي القوى القادرة من موقعها النظري–الفكري–الفلسفي على لعب دور مركزي في هذه الجبهة. ولكن ماذا حصل لهذه الجبهة اليوم؟

ما بين التجريب والنظرية

في مواد سابقة قلنا إن انكشاف جوهر النظام الرأسمالي «كنظام تدميري للحياة» للعين العادية مدفوعاً بحدة التناقض ووصوله «التناقض» إلى حدّه التاريخي والحاجة إلى انتقال نوعي، يفرض الاستنتاج بأن الوعي بغض النظر عن خلفيته النظرية السياسية والأيديولوجية قادر على أن يعكس حاجات تجاوز هذا النظام في أزمته «وهذا الافتراض كان قد تنبأ به إنجلس مبكراً تحديداً في كتاب «ضد دوهرينغ»». وهذا يفترض بأن غياب الخلفية النظرية السياسية والأيديولوجية الكافية لا يعني أن القوى الاجتماعية الفاعلة «والحاملة لقضايا ملموسة مطروحة للحل» غير قادرة على التقاط الخط العام وحاجات الواقع. وأغلب هذه القوى اليوم تكتشف ذلك الخط العام بالـ«تجريب»، وتطور من أدواتها النظرية على وقع التجريب. ومن هنا ربما جاء التأخر في عمل هذه القوى على الكشف المبكر عن حاجات التطور في شكلها النظري المتبلور، وهذا ما يعطي للمرحلة الراهنة جانباً من طبيعتها التي يَفتقد إلى وعيها العديدُ من القوى التي تدعي الثورية وتقف على الجانب الخاطئ من التاريخ في موقفها المتوجس والمتردد والمتخوف والذي يعتمد على موقف «الصفاء النظري» لمرجعية نظرية لا تنتمي إلى المرحلة ولا إلى إحداثياتها المعقّدة.

الجبهة في تطورها التجريبي-النظري

ما سبق لا يعني الغياب المطلق لأي مستوى نظري عالمياً يساهم في تطور الجبهة الحضارية، فالكثير من «موروثات» المراحل السابقة ما زال حاضر نظرياً، وما زال يفعل فعله في عقل وممارسة القوى المختلفة، من دول وتنظيمات. هذا الموروث النظري وخصوصاً العام منه يعوّض عن غياب نسبي للعقل المادي التاريخي لدى الكثير من القوى الفاعلة اليوم من موقعها التي هي فيه، وتحديداً ضمن أجهزة الدولة «وجيوشها» التي هي أكثر الأجهزة الاجتماعية تنظيماً نسبة لباقي التنظيمات الاجتماعية التي ترهّلت خلال عقود الليبرالية قبل أن تستطيع تطوير نفسها بشكل كاف بما يتلاءم مع التحولات، ونقصد بذلك الأحزاب بشكل خاص.

هذه المرجعية النظرية الموروثة والجاهزة واضحة في خطاب القوى الفاعلة عالمياً، والتي تخوض مواجهة مشروع التدمير الحضاري الشامل، ولكن ما هو حاضر أيضاً هو مدى عمومية الطرح ولا كفايته لحاجات التطور الراهنة. فهو كما يتم تقديمه يسترشد بعناوين عامة حول الإنسانية والعدالة وحماية الطبيعة والتناغم معها، والوحدة بين المجتمعات... وهذا سببه هو أن الموروث النظري–السياسي لم يتطور بشكل كاف في مراحله السابقة وبالتحديد بالمقارنة بما وصل إليه في أعلى تطور له خلال مراحل الصعود الثوري. ولا نقول هنا إن الطرح المتطور لتجاوز حضارة الانقسام الطبقي غير موجود، بل هو موجود في كلاسيكيات الفكر والسياسة، ولكن لم يجر الكشف عنه بالشكل الكافي اليوم «وتطوير برنامجه السياسي العملي الملموس»، ولا حتى ضمن مراحل الصعود الثوري انطلاقاً من حاجات تلك المراحل.

إذاً، إنّ الموروث النظري السياسي غير كاف لمهام المرحلة العملية، ومن هنا اتساع مساحة «التجريب». ولكن ولكون الواقع شديد الانفجار ونظراً لاتضاح جوهره، فإن تطوير هذا الموروث يحصل، ولو بشكل غير كاف اتساقاً مع تسارع وحجم التهديد.

كيف نفهم مثلاً التقاء حزب يميني في دولة أوروبية ما مع حكومة عسكرية في أفريقيا مع روسيا والصين ودول البريكس مع تجمعات دينية وعلمية في مختلف دول العالم

اختبار ما سبق

إن اختبار ما سبق في حقل التاريخي والسياسة اليوم يسمح بقراءة تحولات سياسية وولادة ظواهر سياسية يعتبرها البعض صادمة وغير مفهومة. ومن قال إن الجديد التاريخي يجب أن يكون تكراراً لـ«مفهوم»؟

من هذه الظواهر التي جرى مؤخراً التركيز عليها في قاسيون هو موقع اليمين واليسار ربطاً بمواجهة مفاعيل أزمة الإمبريالية، ليس في دول الأطراف فقط، بل حتى في المركز «أوروبا مثالاً بارزاً». وهذا «التلاقي» في المواقع، بغض النظر عن كيفية التعبير عنها وعن اختلاف البرامج في مواجهة الأزمة، هو بحد ذاته تعبير عن الحاجة لجبهة واسعة تتجاوز التحديدات السياسية السابقة. فكيف نفهم مثلاً التقاء حزب يميني في دولة أوروبية ما مع حكومة عسكرية في أفريقيا مع روسيا والصين ودول البريكس، مع تجمعات دينية وعلمية في مختلف دول العالم، مع تجارب المقاومة، مع قوى ثورية ماركسية وعمالية ونقابية وثقافية انطلاقاً من إحداثيات وتحديدات الفضاء السياسي القديم؟ لا يمكن طبعاً، ومن يقوم بذلك يحكم على نفسه بأن يكون خارج وضد التاريخ.

القيادة التاريخية

الجبهة التي قال بها توليياتي، وأيضاً فيديل كاسترو، حاصلة، ولكن بشكل أعقد وأكثر تركيباً. وبشكل أساسي، فإن التاريخ هو من يفرض تشكل تلك الجبهة، والواقع الموضوعي وحاجاته هو من «يقود» تشكيلها. أليس هذا من مقولات المادية التاريخية الأساسية؟ ونقصد بذلك بأن الوعي هو انعكاس للواقع. وكيف إذا كان الواقع فاقعاً ومكثفاً وواضحاً لدرجة عالية بحيث يصير انعكاسه النظري التجريدي والتعميمي أكثر سهولة. مجدداً، إن غياب أطراف «واعية» كفاية بحاجات الانتقال الحضاري وقادرة على تقديم بديله الناضج عملياً لا ينفي حصول الانتقال بشكل تجريبي. ولكن لا يمكن أن يحصل الانتقال بشكله المطلوب دون حصول انتقال نظري، وهذا سيحصل أيضاً نتيجة ضرورات تجريبية، ولكن مع مساهمة واعية من بعض القوى الفاعلة الواعية نظرياً وفكرياً في الدفع باتجاهه مسبقاً. ومن هنا الضرورة لطرح فكرة الجبهة الحضارية والتأسيس لبرنامجها العملي، أي برنامج ما بعد حضارة الليبرالية وما بعد الحداثة، ونسختها التدميرية الراهنة. فالتاريخ على حد تعبير لينين يحتاج إلى دفعة.